



من نعم الله تعالى
على العالمين
الشيخ الفاضل

٦٩

٨٥

حاشية لمولانا شيخ الاسلام الشيخ
محمد الفقيه علي شيرازي
الشيخ الاسلام زكريا الانصاري
رحمه الله ونفعنا به وبهم في

الدارين آمين
الدارين آمين

٤١٣٤
١٢٩٨١٦١٢٨

مكتبة جامعة للرياض - قعم الشياو عات
اسم الكتاب حاشية الفقيه علي شيرازي
اسم المؤلف هذا الفقيه
تاريخ النسخ القرن الثالث عشر الهجري
عدد الاوراق ٦٩
ملاحظات ١٦٠
ملاحظات ١٦٠

copie par Ali ben
Salim al-Hisri al-
Safi'i

شهادة

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تسعين اللهم يسر ولا تعسر
 الحمد لله الذي اذا قل من اجتنابهم حلاوة التحقيق وحيل لهم من
 الفانية خير رفيق وشرح صدورهم لسبل اليبس والصلابة
 لتصدق والصلابة والدم علي سيدنا محمد الرسل الخير رفيق
 وعليه واصحابه الجاهلين ينبتهم اليه السب المبرق صلا
 دايمين بناد زمين الي يوم الفرع والضيقة **باب** فيقول
 العبد الفقير الي مولاه القلي محمد ابن احمد التقي علي البهوتي الحنبلي
 بصره الله بعبود نفسه فوجع يومه خير من اسمه هذه تحري
 ت اللغة وتحقيقات فائقة علي شرح شيخ الاسلام ملك العلماء
 علام ذمته تصانيف اليا رعة الكثيرة والتأليف النافعة الشهيرة
 التي لدين الابهري الشهير بابا غوجي جردتها من خط شيخنا
 سادنا علامته زمانه وفريد عصره واوانه بغيته المحققين وبغيته
 المدققين شهاب الملة والدين احمد ابن محمد القيني الانصاري
 الحنزي احله الله رضوانه واسكنه فرايد جناته واعلم اني انقل
 ما اراد سطورا برتبته ولا احذف منه شيئا ولو استغنى عن كتابته
 واذا كتبت كتابتين فالتز علي محل واحد اصدرا حديثا بلفظ قوله
 والباقي بلفظ وكتب ايضا ما نصه مقلدا له عليه الرحمه فيما صنع بحوا
 نتي شيخه العلامة احمد ابن قاسم العبادي علي شرح التلخيص
 ومن الله سبحانه استمد التوفيق واساله الهداية الي اقوم
 طريق قال رحمه الله سبحانه ونفالي **قوله** ان الفت ابي المولقة
قوله بعد الخطبة لانه حينئذ لم يكن لها وجود في الخارج **قوله**

فيقول
 العبد الفقير
 الي مولاه
 القلي محمد
 ابن احمد
 التقي علي
 البهوتي
 الحنبلي

فيقول
 العبد الفقير
 الي مولاه
 القلي محمد
 ابن احمد
 التقي علي
 البهوتي
 الحنبلي

قوله ان الفت ابي المولقة **قوله** قبلها لان الاشارة حينئذ بعد
 استقرها في الوجود **قوله** هذا ايضا غوجي **قوله** ان ابا غوجي
 خبر سندا بحذف مقدار هذا ابي هذا بيان باب ابا غوجي
 ابي الحليات الحنزي في بعض الشروح ابا غوجي بيتا داخرا بحذف
 ابي مما يجب استحضاره ابا غوجي وهو لفظ يوناني علم الحليات
 الحنزي انتهى **قوله** وهو لفظ يوناني عبارة بعض الشارحين وهو
 لفظ يوناني علم لها منقول اليها من اسم مدونها اوقارها الاول لكنه
 صار اليوم علما لهذه الرسالة ايضا ولكان المنقسم اليها الذاتي والمعرضي
 القمين للحلي القم والمفرد القم للفظ الدال علي معنى وجب التعرض
 لمباحث اللفاظ من حيث دلالتها علي المعنى فوجب اولا تعريف
 الدلالة ثم تقييدها انتهى ومنه قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الشيخ
 الايني سمي ذلك راجع الي معنى الحليات ورجوعه الي المدخل لا يخفى
 بعده عند المتأمل **قوله** الحنزي اخر قدمه علي النوع لان الحنزي
 جز النوع وبعضهم عكس نظر الي ان ما صدق عليه الحنزي وما هو
 قليل اولي بالتقديم واخر الفصل عن النوع مع كونه جزا له فكانت
 ينبغي تقديمه لبعض ما ذكر في الحنزي لان النوع يقع في جواب ما هو
 والفصل لا يقع فيه والواقع فيه اولي بالتقديم واخر الخاصة والمعرض
 العام لانها عارضان والمعرض مقدم علي المعارض وقدم الخاصة
 علي المعارض العام لوقوعها في جواب ابي شي هو والمعرض العام لا يقع
 في الجواب اصلا ولان ما صدق عليه الخاصة اقل ما صدق عليه المعارض
 العام والقليل قبل الكثير وهذه مناسبات تذكر بعد الوقوع تشجينا

فيقول
 العبد الفقير
 الي مولاه
 القلي محمد
 ابن احمد
 التقي علي
 البهوتي
 الحنبلي

فيقول
 العبد الفقير
 الي مولاه
 القلي محمد
 ابن احمد
 التقي علي
 البهوتي
 الحنبلي

لاذله ان الطلاب **قول** اي مكان الدخول في المنطق هل المراد بمكان
الدخول في المنطق الكلمات المحررة الموصلة الى القول الخارج فنظ
او ما بينهما والقضايا الموصلة الى القول الخارج فنظ او ما بينهما والقضايا
الموصلة الى القياس **قول** سمي ذلك به باسم الحكيم الذي يمارق بعضهم نقله
المنطقيون وجعلوه علما للكلمات المحررة وسبب تسميتها به انه حكيم
من الحكماء المتقدمين اودع الكلمات المحررة عند شخص اسمه ايا
غوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكلمات المحررة فما كان له
قوة علي ان يستخرج جميع ما فيها ثم جاء الحكيم فقرأها ايا غوجي عليه
فكان يخاطبه في أثناء درسه بيا ايا غوجي هكذا مراراً فصار علما
لها وقل انه علم الحكيم استخراج الكلمات المحررة ودونها الي ان قال
والوجه المشهور في تسميتها ان ايا غوجي في الاصل اسم للورد الذي
له خمسة اوراق ثم نقل الي هذه الكلمات لتناسب بين المنقول اليه
والمنقول عنه فتكون التسمية حينئذ تسمية للشئ باسمه
متمشيه والله اعلم النفي واقول علي هذا الوجه الاخير ينبغي
ان يجوز فيه الصرف وعدمه **قول** الذي استخرجه واختلف في اول
من وضع المنطق قبل ارسطاطاليس وقبل ارسطاطاليس وهو المشهور
انظر الايدي **قول** باسم تنقل الي اخره يفهم منه ان المعلم هنا الحكيم
ليس هو الحكيم المستخرج وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله
قول كان يخاطبه معلمه بالخرقة عبارة بعض الشارحين يخاطبه أثناء
درسه بيا ايا غوجي هكذا مراراً فصار علما لها وهذا الوجه
منقول عن فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى **قول** وما كانت الي

اخره

اخره قال بعضهم لا توقفت افادة المعاني واستفادتها علي
الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناهج التقديم علي مباحث
الكلمات وغيرهما من الابحاث المنطقية فقدم وما كانت توقف
الافادة والاستفادة علي الالفاظ من حيث انها دلائل المعاني
قدم بحث الدلالة علي اقام اللفظ المتقدم علي المقصود الاصيل
النهي وكتب ايضا ما نصه قوله وما كانت معرفة الكلمات
الي اخره الظاهر انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك هو الذي
يتوقف علي معرفة الدلالة واقام اللفظ ولذا عدت مباحث
الالفاظ مقدمة للشرع في العلم كما قال السيد رحمه الله تعالى
والاولي ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف
استفادة العلم وافادته علي معرفة احوال الالفاظ الا ان الله
اوردها في صدر المقالة الاولى النفي كلامه وبهذا التفسير
يقطع ما قيل لان لم يتوقف اذ يمكن الشخص الحصول لنفسه
ان يتفعل المعاني بخبرة عن الالفاظ وان كانت كما قاله السيد
وغوي غير احفدا لان النفس قد تفقدت بملاحظة المعاني
من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تتفعل المعاني تلا حظها بتفصيل
الالفاظ وتتفعل منها الي المعاني ولو اردت ان تتفعل المعاني معرفة
صريحة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع
الي وجدان النفي كلام السيد **قول** اكليا ايجي السابقة قال
للعهد **قول** بدايتها بها لانهما سابقة **قول** بالوضع لا بغير كما
سياتي **قول** وهو ما يلفظ والضمير المستتر في وضع يرجع الي



ما كان الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضمير المستتر في وضع في
المتن فإنه عايد على اللفظ وليس عايداً على ما والضمير في قوله
له هو عايد العايد على الواقعة على المعنى فقوله وضع له في
المتن ضللة أو صفة جرت على غير من له فكان من حق المص
ان يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره **قوله** يدل بتوسط
سط الوضع الى اخره اقول هو بظاهره يقتضي ان الجواز ثاني فيه الا و
فان التلاوة اذ هو دال على الجملة بتوسط الوضع وان كان نوعياً
كوضع المركبات واثار الشيخ عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى دفع
التفاضل حدود الدلالات كما قال الفري وغيره ان حدود الدلا
لات ينقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع
للحرق والضوء والجموع فان دلالة على الضوء مثلاً يمكن ان تكون
مطابقة وتضمنوا التزاماً فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها
كما فعلوا احترازاً عن الالتباس الى اخر ما ذكره الفري **قوله** على تمام ما
وضع له لا شغراً بالتركيب وعلى عين ما وضع له مع انه اخصر
تبيينها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابلة النقص بخلاف
الجميع فان مقابلة البعض التهدي واني وكتب ايضا ما نصه على تمام
ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قبل لا حاجة الى تمام لان اللفظ
انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شيء يجتزعه واجيب بانه اختار
به عملاً اذا استعمل اللفظ في نفسه مخوفاً لثاني مثلاً واجاب شيخنا
العلامة احمد بن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في
قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني على ان دلالة اللفظ

في قوله على ما وضع له

على لفظه وضعية وهو واحد طريقين فيه وقيل انه يدل والحالة
ما ذكره العقل الدال الوضع وعليه فلا ياتي الجواب **قوله** لمطابقته كانت
يتعلق ببديل بعد اعتبار ما يتعلق بالمطابقة به فافهم **قوله** اي
مواقفته اي موافقة الدال للمدلول **قوله** وعلى جزئية اي بتوسط
الوضع تمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم **قوله** اي جزئياً اي
معنى وضع اي اللفظ له اي ما الواقعة على المعنى **قوله** وعلى ما اي معنى
والضمير المستتر في يلزم يرجع الى ما والضمير المنسوب يرجع الى ما
لواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه
الشه قائل وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قوله الشا
رج ما وضع له تفسير للمها في يلزم وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى ما
يلزمه في الذهن بالالتزام لم يغفل كما ينبغي ان كان له لازم لعله مر
عاة الكلام الامام القائل ان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها وان كانت
تلك العقالة مردودة بان الاعتبار انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكفي فيه تصور اللزوم فقط في جزم العقل باللزوم **قوله** سوا
لازمه في الخارج كالانسان بالنسبة الى قبول العلم **قوله** امر لا كما
لهي بالنسبة الى البصر **قوله** فانه اي لفظ انسان يدل يدل
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق **قوله** وعلى قابل
صنع العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف يدل على الجدار **قوله**
مطابقة اي كلمة دلالة مطابقة **قوله** لانه في قوة الى اخره انما يكون كذلك
من حيث الحكم عليه او بما جبت لأحكام فلا فضايل قابل وافهم

قوله فقط يعني بقوله لانه في قوة قضايها الاخرى ولك ان تمنح ذلك
بانه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء اخر ان يثبت له حكمه ثم اقول
محصل الرد على صاحب القيل ينسليم ان بعض الافراد ليس جزا ولا
خارجا وانما هو تمام المعنى الموضوع له ويرجع حاصل تعريف المطابقة
الى انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالفعل وما هو في قوة ذلك و
هو محل تأمل وكتب ايضا مانصه قوله فقط ما قيل قائله الفراق
وقد اجاب عن عصبه الاصفهاني وكتب ايضا مانصه قال
الشارح في حاشية جمع الجوامع فان قلت ان اريد بالصلوح اي
في قول المتن في تعريف العام لفظ يتعرف الصالح له الاخر و
صلوح المحلي جزئياتة خرج نحو الملمين والرجال وصلوح الكل لا
جزائيه خرج نحو لارجل قلنا اريد الاعم منهما فيقتضى ان هذا بالنظر
الى الحكم محاسيا في النفي كلامه بحروفه وقال شيخنا في الايات
البيات بعد ان نقل عن التلويح تعريف العام واستشكله باسماء
العدد واجاب عنه بما نصه لانا نقول اريد بالصلوح صلوح اسم
المحل لجزئياته او المحل لاجزائه فاعتبر الدلالة مطابقة او تضاعف
بهذا الاعتبار صار صبيح المجموع واسماءها مثل الرجال والمسلمين
والرهط والقوم بالنسبة الى العاد ومنفردة لما يصحح له فدخلت
في الحد انتهى يعني كلام السعد وقضيت ان تشمل المجموع واسماها
للعاد من قبيل صلوح المحل لاجزائه ثم ينبغي النظر في ان الاحاد جزئ
يات للجمع العام واجزائها فان قيل جزئيات كان في غاية البعد
والاجزاء تعين تفسير الصلة خيبة باعم من صلوح المحلي لجزئيات

او المحل لاجزائه وبطل الافتقار على الاول لخروج الجمع حينئذ ينبغي
ملاحظة ما سياتي اول بحث التخصيص نقله عن المصنف مسمى
الجمع واحد وهو كل الافراد انتهى ما اردناه من كلام شيخنا احمد
ابن قاسم **قوله** لا المحلي محكوم فيها على مجموع الافراد من
حيث هو مجموع نحو كل رجل رجل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
تحمّل في كتب ايضا مانصه قوله لا المحلي اي ولا من باب
المحلي كما صرح به في متن جمع الجوامع وفسر المحقق
المحلي بقوله اي ولا محكوم فيه على الماهية من حيث هي
هي اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل خبر من المرأة اي
حقيقتها افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض
افرادها لان النظر في العام الى الافراد انتهى كلامه واقول
يؤخذ من كلامه ان دلالة **قوله** هذا المحلي اعني
المراد به الماهية من حيث هي على بعض افرادها ليست
مطابقة ولا متضمنة لان الماهية من حيث هي لا جزئها
وهل تدل عليه التزاما محلا ناسل وكتب ايضا على قوله في
هذه الحاشية اي ولا من باب المحلي اخره مانصه وكانت
الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم بخلاف المحل
فانه محل للتوهم في الجملة **قوله** والدلالة اي المطلقة مستقاة
كانت لفظية او غيرها كون الشيء الذي هو الدليل **قوله**
من العلم به تصور كان او تصديقنا يقينيا او لا **قوله**
بشيء اخر الذي هو المولود **قوله** والدلالة اي السابقة **قوله**

تتقدم الي فعلية لمدار هذا التتبع لاحد لقلة اطلاعي وقصر
بأعي **قوله** كدلالة الخط اي ماصدق عليه لفظ الخط والافدلا
له الخط لفظية وضعية وكذا الكلام في قوله والاشارة وكتب
ايضا مانصه قوله كدلالة الخط فانه يدل على اللفظ والمراد به
الكتابة وليس المراد به المعنى المصدرى فان دلالة الاثر عقلية فتا
مل **قوله** والاشارة وكذا النصب والمقدور ونسب الدول الان
قوله كدلالة اللفظ على لفظه والاثر على موثره فانه يدل عليه دلا
لة عقلية غير لفظية فالعقلية قسما لفظية وغيرها وكتب
ايضا مانصه قوله على لفظه لم يقل كغيره من واحدا لان
هذا القيد ليس ضروريا في تحقق الدلالة العقلية **قوله**
كدلالة الالين وكثرة الخجل لكنها غير لفظية **قوله** وضعية
قوله هي الاخيرة عرف هذه دون غيرها لانها المرادة هنا وكتب ايضا
مانصه قوله وهي كون اللفظ الى اخذه اقوالا ظاهرة حصر الوضعية
في اللفظية وظاهرة ايضا انها بهذا المعنى الذي يفسرها به نعم
دلالة المطابقة والنظم والالتزام وظاهرة ان تلك الاقسام متبا
ينة فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر تامل **قوله** بحيث مني
اطلق فهم الاخر فقال السعد في شرح التسمية والوضع اي الوضع
المطلق تعيين الشيء ليدل على شيء اخر من غير قرينة والمقصود
بالنظر ههنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من
اللفظ بالبيئة الي من هو عالم بوضعه اي فهمها بتوقف على العلم با
وضع وبه تخرج الدلالة الطبيعية كدلالة على الوجود والعقلية

اللفظ

والاصطلاح والامر على الوجه

كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ انتهى فتأمل قوله من غير قرينة
فانه يخرج المجاز فانه يدل بالقرينة وقسمه كذلك صرح في ذلك الشرح
نفسه بان المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذا المراد
بالوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات
والمجمل النوعي كما في المركبات والاليفات المركبات خارجة عن ال
قام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازي بالنوع على ما تقر في
موضعه فدلالة على المطابقة لانها دلالة على ما وضع له النوع
النهائي المقصود فتأمل فيه مع مراجعة ما في المطول ومناقشتك
السبع وغيره **قوله** وهي المرادة هنا بقرينة جعل الدال وصفا للفظ
وتقييده بالوضع **قوله** وما كانت الدلالة اقوالا ظاهرة انه ليس
المراد بها الدلالة السابقة في قوله والدلالة كون الشيء الى اخذه فان
تلك اعم من اللفظية كما لا يخفى **قوله** بالبينها وبين السامع قد
يقال لو كانت الامر كذلك لتوقففت الدلالة على السامع لان
الشيء لتوقف على طريقها تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة
لا تشمل تلك المسبة **قوله** بذلك اي بالاضافة الى اللفظ كما
قال فيما سبق وهي كون اللفظ بحيث الى اخذه **قوله** منه اي
اللفظ **قوله** ذهني اي السامع **قوله** اليه اي الى المعنى **قوله** وافهم
قوله اي المص **قوله** اي المطابقة مفعول افهم **قوله** لا تلزم الشخص
اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود النظم فقد توخى
ولا تلزم وفاعل تلزم هو الملتزم **قوله** وكذا لا تلزم اي المطا
بقة وهذه الصورة لا يفهم من المتن بل من افادة الشارح

قول واما التضمن والالتزام فتلزمان المطابقة ضرورة يعني لا
يوجدان الا معهما لانها تابعا لهما اذ اياها وكل تابع فهو من حيث
انه تابع ابي حال كونه تابعا بشرط كونه تابعا لا يوجد دون
المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هذا هو بقاء الكلام
بين التضمن والالتزام قال النعماني شرح الشرح ولا ذكرنا
في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعاً وبقينا نعدم استلزام
التضمن الالتزام قطعاً وبقينا لجواز ان توجد ماهية مركبة
ليس لها لازم بين فيدل اللفظ على جزئها تضمناً ولا التزاماً و
ما ذكره المصنف في الجامع من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور
الماهية المركبة يستلزم تصور انها مركبة جزئاً لا يستلزم تصور
انها ماهية فضلاً عن الباطنة والتركيب والاكانت بالمطابقة
ايضاً مستلزماً للالتزام ثم قال والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز
ان يكون البسيط لازم بين وهذا ما اهلوه لوضوحه انتهى كلامه
وعبارة الدواني وما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم ان
اعند النزوم العربي كما هو رأي المصنف واما اذا شرط **نحو**
العقل فلا تتوقفه على ثبوت بسيط لازم عقلاً ورياً بهنح
النتهي **قول** فتلزمان المطابقة فحيث ما وجد التضمن والالتزام و
جدت المطابقة **قول** لفظية ابي وضعية **قول** لانها محض اللفظ
اي من غير انتقال الذهن من المعنى الى شئ اخر سوى المعنى الموضوع
له كما يعلم ذلك من قوله عليه الرحمة لتوقفهما بالآخر فتأمل فلا ينافي
ان العقل له مدخل في جميع الدلالات وكتب ايضا ما نصه قوله لانها

نظرة
في
المتن
فان
اللفظ
لا
يقتضي
الالتزام
لان
اللفظ
لا
يقتضي
التصور
فلا
يقتضي
الالتزام

محض

محض اللفظ يعني خلاف التضمن والالتزام فانها ليسا بمحض
اللفظ هذا معناه وقد بينا ذلك على كل ما اشرح في اللبس
وشرحه الاول ان ايد دلالة المطابقة والتضمن لفظيتان لانها
محض اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم فيهما
واحدان اعتباراً بالنسبة الى مجموع جزئي المركب سميت الدلالة
مطابقة والحي كل من الجزئين سميت تضمناً والاخيرة ايد دلالة
الالتزام عقلية لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازم
وفارقت التضمنية بما مر بيان مدلول التضمن داخل فيما وضع
له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الايدي وابن الحارث
جب وغيرهما من المحققين وجري عليه شخا الكمال ابن الهمام و
لا اصل تبع صاحب المحصول وغيره فان المطابقة لفظية والاخير
ليين عقليتان وتبعتهما في شرح ابي اعوجي وما هنا افتدوا اكثر المناطقة
على ان الثلاث لفظيات انتهى كلامه فانظر قوله لانها محض اللفظ
مع ما هنا وحرره ثم انبته في حاشيته جمع الجوامع فتر المحض بذلك
قول والاخريان عقليتان لان اللفظ لم يوضع لهما وكان ظاهر المقابلة ان
يقال لا لفظيتان وظاهر قوله بعد وقيل وضعيتان ان يكون معنى قوله
هنا عقليتان لا وضعيتان فتأمل وكتب ايضا ما نصه الظاهر ان المراد
ان للعقل مدخل فيهما بديل قوله دلالة اللفظ على ما وضع له اخبره قبايل
قول من المعنى اي الموضوع له **قول** وقيل وضعيتان وعليه اكثر المناطقة
اقول ان الذي يظهر ان الجمل لفظي فان من قال بعقليتهما قال ان
للموضع فيهما مدخل ومن قال بوضعيتهما قال ان للعقل فيهما مدخل

الاعتبار

ثم رتب البراهين في حواشي المطول قال فان قلت لم يختصت
الوضعية بالمطابقة عندها بحجة البيان فلا وجه لتعريفها بغير
الوضع في تعريف الدلالة الوضعية لا العقلية قلت لا تنزع لوائح
المبني في الاقسام الثلاثة هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا
الطبيعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك بين الثلاثة
ولا ينافي ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع اللفظ
بار المعنى ولذلك لم يكن بين التعريفين نزاع عند تقدير الوضعية
ولما سمي المستطيقون الخارجيين بالوضعية واللفظ مدخل
فيها اختصت العقلية عندهم بالصفة وسمنها البيانيون
بالعقلية والوضع مدخل فيها لم يخص العقلية عندهم بالصفة
قوله واللوازم ثلاثة مبتدأ وخبر وكتب ما نصه قال في شرح البحر
المعروف اللوازم تنقسم الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون
مشتا الزومها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخلا
فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المشافيه الوجود الخارجي
ولوازم الوجود الذهني وهي ما يكون المشافيه الوجود الذهني انتهى
المقصود لعله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم ولازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الحفيد على التهذيب وغيره **قوله**
لازم بدل **قوله** ذهنا وخارجا يقال له لازم الماهية **قوله** ولازم خا
رجا يقال له لازم الوجود وهو على قسمين بين بالمعنى الاخص
وبين بالمعنى الاعم وكذا الاول على قسمين والموافق قوله ولازم خا
رجا للعطوف على لازم الاول **قوله** ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين

لازم

لازم بين بالمعنى الاخص ولازم بين بالمعنى الاعم **قوله** كالبصر
وكالكلمة للايمان فانها لا زم منه له حسب الدهن فقط وكتب
ايضا ما نصه قوله كالبصر فانه لازم ذهنا للمعنى قال الدواني
ولا بد من اللزوم عقلا بان يمنع عقلا تصور اللزوم بدون
تصور اللازم كما بين القمي والبصر فان العمى موضوع للعدم
المفيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استأذنه الى البصر شايح
بدون قسرية محاذية قال الله تعالى فانها لا تعي الابصار ولكن
تعني القلوب التي في الصدور وقال تعالى عميت فكنا في الدواني
ولكن النلاوة واعني ابصارهم الى غير ذلك من النظائر انما بعنه
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرتبة انتهى
قوله والمعتبر الى اخره اعلم ان اللزوم المفتر عندهم في هذا المقام
م هو اللزوم بين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور اللزوم
فقط في جزم العقل باللزوم كمال العمى المذكور هنا واما اللزوم بين
بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والمزوم الجزم
باللزوم بلا حاجة الى دليل وان احتج الى حدس او تجربة او غير ذلك فلم
يعتبره المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب
من المطولات **قوله** لو جعل ملزوم وقولا شرط اي في دلالة الا
للزام وقوله لم يتحقق لازم يعني كتبها تحققت فاستتبنا نقبض
التالي ينتج نقبض المقدم وهو عدم الاشتراط **قوله** لا متناج بيان
للملازمة **قوله** الشرط الذي هو دلالة الالتزام **قوله** بدون الشرط
وهو اللزوم الخارجي **قوله** اللازم وهو عدم تحقق دلالة الالتزام

بدون اللزوم الخارجي **قوله** فكذا الملازمة وهو كون الملازمة الخارج
 حية شرط في تحقق دلالة الالتزام **قوله** لان العلم اي ما صدق
 عليه العدم وهذا اعلة للملازمة **قوله** كالعلمي تنبيه كون العلم
 عديمي اري العلم مسغة موراي المتكلمين انه معني وجودي بصفاته
 الادراك وكتب ايضا ما نصه قوله لان العدم كالعلمي اخره اعلم ان
 تعادل العدم والملكة قد يكون مشهوريا وهوان بشرط فيه
 موضوع قابل للوجودي بحسب وقت يمكن حصوله فيه
 كعدم المحبة في وقت من شأن الشخص المحبة فيه
 وقد يكون حقيقيا وهوان يعتبر موضوع مستعد للوجودي
 بحسب تشخصه او نوعه او جنسه وتقابل العدم والملكة الحقيقي
 اعم من تعادل العدم والملكة المشهورين مطلقا انتهى شرح الجريد لا
 صفها قال السيد في الحاشية عليه قوله وهوان يعتبر موضوع
 مستعد للوجودي في ذلك الوقت كعدم المحبة عن الاشط او في
 وقت اخر كعدم المحبة عن الطفل او بحسب نوعه كعدم المحبة
 عن المراد او بحسب جنسه على مراتب كعدم المحبة عن القدس
 او الشجر او الحجر انتهى كلامه اي وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهوريا
 لان الاول معتبر عند ارباب العقل واللغة والثاني عند اهل العرف
 وكتب ايضا ما نصه قال في شرح الجريد لا خفا في ان التعادل بين الوجود
 المطلق والعدم المطلق تعادل السلب والایجاب واما التعادل
 بين الوجود المقيد والعدم المقيد فالظاهر انه تعادل الملكة والعدم لان التقا
 يلين بالسلب والایجاب ان اعتبر بينهما الي قابل الامر الوجودي

وهو قوله
 للوجودي
 في
 الحاشية
 وكان استعداده

يسمى

يصيرانها بعينها عدا وملكة ولاء لك ان جميع الماهيات تقابل
 الوجود اذ المراد به ما هو اعم من الخارجي فالمراد بالملكة هنا بعني في قول
 المتن ويعتبر في الموضوع كافتقار ملكة المصطلح انتهى كلامه **قوله**
 يدل على الملكة اي يدل على ملكية بالالتزام اي كل عدم اضيف الى ملكة
 فان اللفظ الدال عليه يدل على الملكة بالالتزام فلفظ العلم مثلا يدل على
 عدم مضاف الي البصر بالمطابقة لانه تمام ما وضع له لا على المعجم العدم
 والبصر معا ويدل العلم على البصر بالالتزام لان البصر خارج عن المعنى الو
 ضوع له وهو العدم المقيد بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف
 الي الشئ من حيث هو مضاف بدون تصور الشئ محال واذا
 سلم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت الملازمة الذ
 هنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضاف
 اليه بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه
 بالالتزام فان قلت اذا اخذ العلم هنا من حيث انه مضاف كانت
 معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث
 انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العلم هنا من حيث
 انه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة
 المضاف من حيث انه مضاف لتوقف على معرفة المضاف اليه
 فيلزم تقديم المدلول الالتزام على المدلول المطابق في المعرفة قلت
 لا يعده ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي
 لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانعكاس واقدام
 عليه في التحقيق واخر عنه او كان معه **قوله** عما من شأنه اي

في
 المضاف
 في
 المضاف
 في
 المضاف

شأن شخصه او نوعه او جنسه فالاول كما لشخص الذي صار
اعني فانه بحسب شخصه قابل للبصر والثاني كالاكمة فانه بحسب
نوعه قابل للبصر والثالث كالعقرب فانه بحسب جنسه
القريب وهو الحيوان قابل للبصر عمادا وفي قوله القريب نظير يعلم
ما نقلناه عن السيد في الهامش وكتب ايضا علي قوله عما من
شأنه مانصه فلا يتصف الحجر والشجر وخوصهما بالبر من شأنه
البصري ثم اللفظ الدال لم يقل بالمطابقة **قوله** بالجزء منه القريب
المنزيب سمعنا وكتب ايضا ولو تفقد **قوله** بان يكون له جزاؤه
جزا لا معناه كالنقطة اي ما صدق عليه النقطه لا مفهوم النقطة **النقطة**
تأمل **قوله** كقولنا علمنا بخلافه امر فانه مؤلف **قوله** لا يدل ذلك الجزر
قوله اوله جزا اي او يكون له الى اخره **قوله** ذو معنى صفة جزر **قوله**
كالحيوان الناطق علما لان قال بعضهم في حواشيه علما
باعتوجه وشرحه اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما
وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق
علما يكون بآراء الراي في زيد اي لا يقصد به معنى وكذا الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما في **قوله** الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان العبد في عبد الله علما
يكون بالآراء الراي في زيد لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من
جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق علما مفهومين هما اصليا
جزان من مفهومهما المتقول اليه وليس لعبد الله مفهوم
هما اصليا جزان من مفهومهما المتقول اليه انتهى كلامه ويرجع

ويرجع محضه الي ان الحيوان الناطق من حيث الوضع العلمي
لمعنى باز المعنى العلمي لا يدل علي جزر المعنى العلمي اصلا وانما يدل علي
الجزر باعتبار الوضع الاصلي فافهم ولا تكن من الغاطلين ويحتاج الي
تحريروا وكتب ايضا مانصه قوله اوله جزر ذو معنى دال عليه كلف الاخر
قال في حاشيته على جمع الجوامع قوله او دال علي معنى غير جزر معناه
كعبد الله علما اي لان عبد الله دال علي العبودية وهي
صفة للذات المتخصصة وليست داخلية فيها بل خارجة عنها
وكذلك معنى لفظ الله هو ظاهر خلاف ما اذا كان عبد الله خبر
علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق علما
اذ كل من جزر ليدل علي معنى غير جزر معناه لاذ معناه الذات المتخصصة
ولا نظيره للحيوانية والناطقة وان وجدنا فيه انتهى كلامه
فتأمل قوله دال علي معنى غير جزر معناه فانه بحسب الظاهر قد
يخالف ما هنا وافول التحقيق ان التوفيق ممكن بل حاصل ان
شأن الله بفضله **قوله** لا يكون كذلك اي لم يشبه له ذلك اللب
العلمي الذي في المفرد لان ال في قوله بالجزر لا يستغرف دخل اللب
عليه فهو مفهوم لب **قوله** ونقيضه جزئية تشبيه
قال الفخر عيو عند المنطقيين لفظ موضوع لم يقصد دلالته
عليه علي شيء حين هو جزؤه والمراد سواله ان كان له جزر كهيئة الا
سنتفهم اوله جزر غير دال كراي زيد راي او دال لم يقصد دلالته
عليه جزر المراد اصلا كعبد الله وتنايط شرعا علمين او حيث هو
جزؤه كالحیوان الناطق علما فان شيئا من الجزئين لا يدل علي

جزء المراد حين هو جزؤه وان دل في وضع اخر واللام يكن
في العلم دلالة على الشخص وقيل النقصان الاخير ان مثل زيد
لا يدل الجزء فيها على شيء زعم ان الدلالة فهم المراد لا فهم
المعنى ولذلك كان الكل كلمة في ابدال على جزء آخر في وضع اخر
مركب على الاول لكونه اكثر من كلمة واحدة مفرد على الثاني
مخوف ضرب غيبة او خطا با او تكاما وضارب ومخرج وسكران
وبصري نحر بر كمانته في صبط المفرد والمركب لاداره في كلام
حد وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون اللفظ بسيطا
او مركبا وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع صور
فاللفظ ان كان بسيطا فيه صورتان الاولى ان يكون المعنى
بسيطا ايضا كلف علما على النقطة مثلا والثانية ان يكون
المعنى مركبا كلف علما على زيد واللفظ ان كان مركبا والمعنى
بسيطا ففيه صورتان الاولى ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا
كالنقطة فان الثوب مثلا منها لا تدل على شيء اصلا ولفظها
مركب كما مر ومعناها بسيط الثانية ان يدل اللفظ بجزئية
على معنى غير المعنى الموضوع له نحو غلام زيد علما على النقطة
الثالثة ان يدل كل من جزئيه على المعنى المقصود لكن دلالة
غير مقصودة نحو النقطة ونهاية الخط على علما على النقطة
الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى المقصود
والجزء الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود
لكن دلالة غير مقصودة فالاول كغلام زيد على النقطة

فان احد الجزئين منه وهو النقطة دلالة له ولكن دلالة غير
مقصودة والثاني الجزء الاخر منه وهو ديز مهمل لا دلالة له اصلا وهذه
الصور لم تكن مما سبق فلا تغفل بقي ما اذا كانت كل من اللفظ وال
المعنى مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى ان يدل جزؤه على شيء اصلا
كزيد فان جزؤه كالراعي لا يدل على شيء الثانية ان يدل جزؤه
جزؤه على غير المعنى الموضوع له بالتحلية كغلام زيد على علما على ان
الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل
على جزء المعنى الموضوع له لكن دلالة غير مقصودة نحو غلام الحيوان
علما على ان فان غلام يدل على الغلامية وليست شيئا من
الموضوع له بالتحلية والحيوان يدل على جزء الموضوع له وهو الانسان
لان الحيوان بعض الانسان يدلول الانسان الرابعة ان يدل احد
جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو غلام ديز علما على ان فان غلام دال على غير الموضوع له ويز
مهمل لا دلالة له على شيء اصلا الخامسة ان يدل كل من جزئيه على
جزء المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة نحو الحيوان الناطق
علما على زيد فان كل من جزئيه يدل على جزء الموضوع له لكن دلالة
غير مقصودة بخلافه مابين السادسة ان يدل جزؤه على جزء
المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو حيوان ديز علما على مغلوب الجزء الثاني هكذا اظهر لهذا الفكر
الشفول وان استكت عنه الفحول اها سهولة امثاله واما لان
ما قاله يعلم منه هذا بطريق القياسة والجزء على منواله

قاله وكتبه العبد الضعيف أحمد ابن محمد الفيلبي الانتصار حيث
اقر هذا الكتاب مع جمع من الفضلاء الكرام بالجامع الأزهر **قول**
لأنه أي المفرد باعتبار ما صدق عليه مفهومه فإنه حينئذ جزء
من الجزء مقدم على الكل طبعاً وإما باعتبار مفهوم المفرد فهو مؤخر
عن مفهوم المركب لأن التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل
العدم والملكة والاعدام إنما خفف بمثلها كما تقر في العمى والبصر
فيكون تصور مفهوم المركب سابقاً على تصور مفهوم المفرد لثبوته
قوة عليه ومن أجل هذا المعنى قد سوان تعريف المركب على تعريف
المفرد لأن القصد في التعريف إلى المفهوم بخلاف التقسيم والإحكام فإن
القصد فيها إنما هي الذات أي الماصدقات فاندفع ما يقال أن
القسم هو المفهوم فتأمل **قول** مقدم طبعاً قال الشيخ في شرح المطالع
التقدم بالطبع والذات بمعنى أن المتقدم يوجد بدونه المتأخر
ولا يوجد المتأخر بدونه ولا يكتفي في وجوده وجود المتقدم ولا
يكون علته تامّة له انتهى ويقال لمثل هذا المتقدم بالذات أيضاً
قول والعدم مقدم إلى آخره لعل مراده بالعدم العدم المطلق
وليس المحلوم فيه وكتب أيضاً ما نصه قوله والعدم مقدم على
الوجود قال في متن التخريري الوجودان أخذتني سيوف في غير
أوبالعدم تقديم والافحادث وقد تكلم عليه شارحه بما ينبغي
مراجعته **قول** ومن أراد به أي بالمؤلف ما أي معني وأقول فيه
نظر ظاهر يعلم بالتأمل قال في المطالع واللفظ المركب يسمى قولاً
ومؤلفاً وما يفرق بين المركب والمؤلف وثالث القسمه فيقال

اللفظ أما أن لا يدل جزؤه على شيء أصلاً وهو المفرد أو يدل على شيء
فأما أن يكون على جزء معناه وهو المؤلف أو لا على جزء معناه وهو المركب
وهذا هو المتفول عن بعض المتأخرين ونقل المص
وصاحب الكشف أنهم عرفوا المؤلف بما ذكر في تعريف المركب
والمركب بما يدل جزؤه لا على جزء المعنى وعلى هذا أن يكون القسم
حاضرة لخروج مثل الحيوان الناطق **قول** لأن لا بد في تعريف المركب
أو ينقص من تعريف المؤلف انتهى كلامه بحروفه فتأمل قوله وما
يفرق بينهما فإنه أحسن من قول الشيخ رحمه الله تعالى فيما يظهر
لأن ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من تعريف المركب والمؤلف لا
يدل على الاختصاص التي ادعاهما فتأمل **قول** وهو ما جرت دلالته إلى
أقره يخرج عنه نحو الحيوان الناطق **قول** وهو ما دل على آخره
يدخل فيه الحيوان الناطق علماً فافهم وكتب أيضاً وإن لم تكن
الدلالة مقصودة بقراءة المقابلة فيدخل فيه رحمه الله علماً **قول**
ثلاثة لك أن تقول بل هي أكثر من ثلاثة كالمجمع والكتب والألها
ف ونحوها وعلل الشيخ رحمه الله سبحانه أراد التركيب الشهيرة
بينهم في أوائل الكتب تأمل **قول** ضم الأشياء المراد من صبغة المجمع
ما هو الواحد **قول** مؤلفه أم لا مرتبة الوضع أم لا **قول** فهو
أي التأليف **قول** وأخص من المركب التركيب مطلقاً لا حاجة إليه
مع قوله سابقاً فهو أعم من الأخيرين **قول** مطلقاً لا زيادة أيضاً
ح والمقابلة لقوله أعم فافهم **قول** والمفرد قال بعض شارحين

تخصيص النسيم هنا بالمفرد لا طائل تحت فان من الهيئات ما فيه تركيب
كالحجم النامي والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس للاختلاف
بل لان الكلام هنا في الهيئات الخمس التي هي مفردات كما بينا في اقول
وجنبه فينقسم المركب ايضا الى التاملي والجزئي لكن يبقى النظر في المركب
من الجزئي والتاملي هل هو جزئي او كلي ولا كلي ولا جزئي وكتب ايضا ما
نصه قوله والمفرد بالآخر ظاهر دخول الفعل والحرف لانها مفردات
وادخلوها في تعريف المفرد فينصفان بالكلية والجزئية وصرح
السيد بقصر الانصاف بالكلية والجزئية على معنى الاسم وان توضح
فيه وتقل عن السوسي انه قال في الفعل انه كله كلي بدون الحرف
وهو محل نظر فليجربتم رايت في بعض الشروح لهذا الكتاب بالفظه
والفعل كلي بد الحمله بذاته على فاعله وتنشخص فاعله لا يوجب
تنشخصه والحرف لانه لا يتفعل الا بغيره وكانت معنى الحرف في ذلك
الغير لم يكن كلياً ولا جزئياً ولهذا لا يوضع ولا يحل والحرف في زيد
في الدار هو العامل المقدر النهي بحروفه لكن في قوله لحمله بذاته
نظر لا يجي يعلم ذلك بمراجعة كلام السيد في حاشية التيسيرة
قوله بالنظر الى معناه انما قال بالنظر الى معناه لانه هو النصف
بالكلية والجزئية خفيفة واما وصف اللفظ بهما فجاز تسمية للدال
باسم بد قوله وكتب ايضا ما نصه اقول ليس المراد بمعناه هو ما قدمه
بقوله وهو الذي لا يبرأ بالجزء منه دلالة على المراد معني ما صدق عليه
هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله بالنظر الى معناه ان

اراد بمعناه مفهومه السابق وهو قوله الذي لا يبرأ الى آخره اي
اللفظ الذي بالآخره انصح رجوع الضمير في قوله مفهومه على الذي
لانه على هذا التقدير واضح على اللفظ لان المعني وهو اللفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه على اللفظ الا ان هذه اللفظة
بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالى اراد بقوله بالنظر الى
معناه ما اراده بعض النحاة من ان وصف اللفظ بالتاملي والجزئي على وجه
الجاز والتضمن خفيفة وهو المعني فلهذا قال بالنظر الى معناه حتى يحمله
على الخفيفة لكس مراده بمعناه معني ما صدق عليه معناه اي
مفهومه وان اراد هذا الشكل عود الضمير في قوله مفهومه
على الذي لا يبرأ حينئذ واقعة على المعني فيلزم ان يكون المعني و
هو المعني الذي يمنع نفس تصور مفهومه المعني وهو فاشد
الهمم الا ان تجعل الاضافة بيانية فافهم فانه من خطر ان
الدرس **قوله** اما كلي بالآخره اعلم ان مفهوم التاملي من حيث هو من
غير شارة اليه في خصوص سمي كلياً بطبيعت من حيث هو هذا
المفهوم لانه انما يحوت عنه فيه ومعرضه اي ما صدق مفهوم
التاملي عليه من حيث انه صالح لمعرض الكلية يسمى طبيعياً لانه
طبيعية وخفيفة والمجموع المركب من العارض والمعرض يسمى
كلياً عقلياً لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجبر
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام للتاملي فان قلنا الجسم
جبر فهناك مفهوم الجسم من حيث هو مفهوم ومفهومه
من حيث المعارضية للمجسمة ومفهوم الجبر من حيث هو

والركب منهما فالثاني جز طبيعي والثالث منطقي والرابع عقلي
وقس على ذلك البواقي انتهى فحيد باختصار **قول** من حيث الاخره
لا من حيث الدليل الخارج مثله وكتب ايضا ما نصه قوله
من حيث الاخره قال بعضهم انما فسر نفس التصور من حيث
انه متصور لان نفس التصور جزئي لقيامه بالنفس الجزئية
وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه فلا يجوز انقامه
اليكلي وجزئي انتهى وقال بعضهم بعد ان قرر الاحتياج الي
التصور والنفس فالنفس لا يتصور ليقطع النظر عن
الخارج والتقيد بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد **د**
ليكن في ذلك لانه ايضا امر تصوري والنفس لا تدل على قطع النظر
عن الخارج ليكن في ذلك لانه اذا قيل نفس زيد قايم بفهم منه انه قايم
في الخارج فلا يجوز الاكتفاء باحدهما انتهى المقصود وكتب ايضا ما
نصه قوله من حيث انه اي المفهوم متصور وليس المراد ان
صورة المفهوم اي ظله العقلي يمنع فانه مذهب مردودي
هو مذهب من قال ان العلم هو الشيء المتيقن وظله المعلوم كما
بينه السيد وغيره فتأمل **قول** يصح حمله اي يمكن ذلك **قول**
اذا تصور اي حصل في العقل **قول** سواء وجدت اي اقر لها اي في
جمله فلا ينافيه قوله اوله تشابه تأمل **قول** وتناهت اي الافراد
قول كالقول اي السبعة وهذا مثال للافراد لا للمجموع المتشابه
الافراد وكلها هو الكوكب السيار **قول** اوله عطف على قوله تناهت
والتقدير او وجدت ولم تشابه لا يقال كيف حكم عليها بالوجود ثم

فان قيل ان النفس
جزئية المحل تستلزم
جزئية الحال فيه
فلا يجوز انقامه
اليكلي وجزئي
انتهى وقال بعضهم
بعد ان قرر الاحتياج
الي تصور والنفس
فالنفس لا يتصور
لنفسه ليقطع النظر
عن الخارج والتقيد
بالنفس ليقطع النظر
عن برهان التوحيد

بعد

بعد التشابه لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متشابهاً له
نأقول الاضافة في قوله افراده للحجر وحينئذ لا منافاة بين
الحكم بالوجود وعدم التشابه فتأمل فانه خطرت الدرس **قول**
اوله تشابه يعني انه لا يوجد بعده فرد اخر **قول** اوله توجد اي اقل
ده **قول** فيه اي في الخارج **قول** كما جمع فان افراده اي ما صدق عليه
الجمع بينهما ممنوع **قول** اوله عدم عطف على لا تشابهها وفيه كما كره
لا تخفى وجودها اي للافراد **قول** كجمل فانه كلي وافراده لم توجد
في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وحينئذ لا يقال
انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتأمل **قول** ام وجد عطف على قوله
لم توجد **قول** كلاله قاله البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من الناطقة
نوع اساة ادب وكتب ايضا ما نصه فانه لم يوجد من الا الواحد
الاحد **قول** اذ الدليل الخارجى اخره زاد الشارح في حواشيه على جمع الجواب
مع ولهذا اصل كثير بالاشتراك ولو كانت وحدانية تعالي
بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل ثم ذكر كلام البرماوي **قول**
لكنه اي الالة **قول** عند العقل الاخره مقتضى حل المنق ان يقال لكنه
لا يمنع الاخره **قول** والا اي لو منع **قول** ام يمكن عطف على اشنع كما هو
خبر من قضيت **قول** ان استوي معناه اي عدم تفاوته بقدرية
المقابلة فاندفع ما يقال **قول** وان تفاوت معناه **قول** فيها اي في
افراد **قول** بالثمة او بالتقدم جعل بعض الاقسام ثلاثة وراية على ملا
كروا ولونية وبعضهم جعلها فسمين فذكر الاول لونية والاول لونية
كما في متن التمهيد **قول** فتلك قال ابن التلمساني لا

بعد

خفيفة للشك لأنه ما به التفاوت اندخل في التسمية فسترك ولا
فهو المتواطى ولما باب عنه القرافي بأن كلام المتواطى والشك
موضوع للتفاوت المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس
المسمى فهو مشترك او بامور خارجة عن مسماه كالذكور والانثى
والعلم والجهل فهو المتواطى النفي من حاشية الظاهر على جمع الجوامع
ثم رتب شيئا نقل عن السيد في جوابي المطالع ما قاله ابن الطما
الشماسي بأوضح عبارة ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن
مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراده وحصوله فيها فاعتبر فيما
على حدة متبادلا بما فيه هذا التفاوت النفي وفيه ايضا محلام
القرافي فتأمل **قوله** كالبياض فان معناه اي حصول معناه **قوله**
والوجود فان معناه اي حصوله **قوله** في الواجب الاخره عبارة كنفيد
فانه في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه عللة للممكنات
قوله قلله اي كايين او حاصل فهو خير **قوله** واشدد اي لقوة اثاره
قاله كنفيد ثم قال وهما بحث وهو انهم جعلوا الاشتدائية با
اعتبار كثرة الاثار وكمالها والظاهر ان ذلك يوجد في المتواطى
كالانسان او بعض افراده كتهينا عليه افضل الصلاة والسلام
كثيرا وكل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غير كيمي
كيمي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكرر بالشهوات الجسمانية
اصلا تأمل التقري **قوله** منه اي الواجب **قوله** فيه اي المحل **قوله** واما
جزى ام فقي في بقرينة المقابلة مع التعريف والا فالجزى قد يكون
اضافيا بالنسبة اليها هو اعم منه مع كونه قد يكون طليا بالنسبة

الي

الي ما تحت كالحجوات فانه جزى بالنسبة الي الجسم كلي بالنسبة الى الانسان
حاشية على شرح جمع الجوامع واعلم ان من الجزى الحقيقي ايضا المصنف
بال التي العهد الخارج وكذا الضير واسم الاشارة والموصول على ما مر
السيد من انها موضوعات للجزيات الشخصيات بملاحظة امر كلي
بملاحظة امر كلي خلافا لمدح حيث قال انها موضوعات للمفهوم
الحقيقي واما المصنف بغير التي للعهد فكل وضع وضع الضير او لا
فيذكر كل طويلا جزى شيئا **قوله** وهو الذي يمنع الاخره ان كان
الموصول واقعا على المفهوم اشكال قوله مفهوما لانه يلزم منه ان
يكون للمفهوم مفهوم وان كان واقعا على اللفظ فهو صحيح بلا اشكال
على وجه المجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول اذا انشأ بالجزئية
والطولية فقيقة انما هو المفهوم وقد خيّر الشاف الاول وتعمل الاضافة
في مفهومه ببيان فافهم فانه من خطرات الدرس ولعله صحيح
كتب على هذه القولة ايضا ما نصه ان لا يمكن ان يفرض صدقة
على كثيرين كزبد فانه لا يمكن فرض صدقة على كثيرين لمنع الشخص
فيه عن الفرض فان قيل الفرق بينه وبين اللاشيء ونحوه من الامور
العامه فانه لا يمكن صدقة على كثيرين فان لا شيئا من الاشياء الخارج
حية والذهبية بصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقة
على كثيرين قيل الفرق بينهما هو ان زيدا امتنع فرض صدقة على كثيرين
امتناعا ذاتيا فينا في الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدقة اللاشيء
على كثيرين بسبب ان تقبض وهو اللاشيء يكون شاملا لجميع
الاشياء الخارجية والذهبية فيكون امتناع فرض صدقة بالغير لا ينافي

الانسان الذي انتهى وعبارته شيخنا السيد عبي رحمة الله تعالى
في شرحه على القرة نصها الخامس ان لا يمكن صدقه على شيء اصلا
كفهوم اللاشيء وشريك الباري والمعدوم وهذا اذ كل ما فرض فهو
شيء وليس بشريك وموجود في الدهن فلا يكون رفعها ممكنا لا
متناع اجتماع التعيين لكن انقطع النظر عن المقدمات
المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم لا يمنع صدقها العقل صدقها
على كثيرين وهذا القسم يسمى طيا فرضيا اي لا تحقق له اصلا الخ
النهي فليتنامل هل يدخل هذا القسم في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه
حيث قال اوله يوجد فيه فليحذر كما نبه عليه **قوله** كزيد وهذا
الانسان **قوله** وضعه اي زيد وقوله له لفهمه اي واما الامن هذه
الحقيقة بان لم يكن زيد علما فهو صدق كلي **قوله** لان قيوده عدد
مبني على ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع من التصور وا
لنفس والمفهوم فافهم ع **قوله** بخلاف الجزئي فانه ليس مادة كل
قوله والكل الى اخره قال لا بد من في شرحه فالكل الى انفسب الى ما تحت
من الجزئيات ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام حقيقة
ما تحت كالاتان بالنسبة الى زيد وعمرو ويكر لانه تمام حقيقتهم
التي هي الحيوان الناطق من غير اعتبار الشخص فان الشخص عارض
عليها او داخل فيها كالحبوان بالنسبة الى الانسان ويسمى الثاني
منه لانيات الثالث عرضيا فعلي هذا معنى الذاتي ما يكون داخل في
حقيقة جزئياته والعرض ما يكون خارجا عنها وقد يقال الذاتي على ما
ليس خارج فيندرج القسم الاول تحت الذاتي ايضا انتهى المقصود

له قانه جزئي
الانسان

منه وقوله كالحبوان بالنسبة الى الانسان الى اخره وكما سبق بالية
الى السميع البصير وقوله كالمصاحك بالية الى اخره وكما سبق
لانية الى الجسم **قوله** وهو الذي يدخل في لا يكون خارجا عنها فالمراد
لازمه لانه يلزم من كونه داخل ان يكون خارجا فاستعمل في هذا اللاح
فيكون من باب الكناية فيما يطهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعنى
هو المناسب لما سياتي من قول المصنف والذاتي الى اخره لانه جعل منه
النوع وفي كلام بعض الشارحين ان المان اشار الى اطلاق الذاتي على
معنيين وجعل في كلامه استخدا ما قبل مع الفترج وهو اسب
وفي كلام بعضهم يمكن ان يقول المعنى الاخص وهو الداخل في حقيقة
جزئياته بالمعنى الاعم بان يراد لازمه اعني غير الخارج على سبيل المجاز
المرسل ولا يخفى ما فيه نعم يمكن ان يكون من المجاز المرسل لكن من باب
استعمال الخاص في العام واما حيث قال بان يراد لازمه فالانسان
يكون من الكناية فليحذر مرة اخرى **قوله** كالحبوان اي والناطق و
كتب ايضا فانه جزئ من الانسان والفرس وكل منهما كل له وكتب ايضا ما نصه
هو الداخل بالية الى الانسان الى اخره ان اراد بالانسان والفرس ماهيتهما
النوعية فجزئيات اضافيان وان اريد منهما ماهية افرادهما اعني
الخصص فجزئيات حقيقيات فنرى وكتب على قوله الانسان فانه
حقيقة جزئيات الحيوان التي هي زيد وعمرو ويكر وخوها **قوله** فانه اي
الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان للحيوان مثلا جزئيات منزل زيد
وعمر ويكر وحقيقتهم الانسان اعني الحيوان الناطق والحيوان غير
خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل فيها كما افاده الشيخ وكتب ايضا ما نصه

اعلم ان صرحه عطف على الفرس على الانسان وهو المتبادر وقال
بعض الشارحين الفرس معطوف على الحيوان اي والفرس جزئيا **فان**
ثم افراد الشخصية وحقيقتها الفرس اعني الحيوان الصلح وهو
غير خارج عنها بل عينها فالحيوان مثال لذاتي هو جزا الماهية والفرس
مثال لذاتي هو نفسها **الشي** **قوله** فيها اي الانسان والفرس
لانها حقيقة الجزئيات **قوله** من الحيوان الناطق الذين هماء
حقيقة الجزئيات الحيوان كزبد وعمره ويكر مع قطع النظر عن
تخصها فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية الكلية كما هو
ظاهر واضح لا يخاف فيه وكتب على قوله من الحيوان ما نصه فالحيوان
داخل في الانسان لانه جزؤه **قوله** كالضاحك فان جزئياته زبد وعمره
ويكر مثله وحقيقتها الانسان وهو اي الضاحك خارج عنها وغير داخل
فيها شرح **قوله** وعلى هذا الماهية الى اخره يعني كما هو الظاهر
فلا ضير في هذه العبارة فقد التزمها بعض بني اعلي ظاهر هذا
التفسير وبعضهم منع عن ضمها واول هذا التفسير فقال المراد
بالحقيقة فوق حقيقة جزئياته اعم من الحقيقة الفردية والخاصة
المقتضية بالاشخاص فيكون تعريفا لذاتي شاملا للنوع فانه وان كان تمام
الحقيقة جزئياته من حيث هي لكنه جزا الحقيقة الخارجية من حيث
انها مقتضية بالاشخاص ونظر فيه بان يشرم ان يكون الشخص العارض
للحقيقة جزا داخل في ذلك لا طر وقد يقال انه جز من حقيقة الفرد وليس
من حقيقة النوع فلا بطلان وبعضهم قال في المناويل المراد بما جازى
الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية

داخلية لا متنازع خروج الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولان جز
الشيء اذا لم يكن خارجا فلا يكون ان لا يكون الشيء نفسه خارجا عن
نفسه وغاية ما يلزم ان هذا المحل يكون عنده بان لا يكون ذاتيا
ولا عرضيا ولا انصاف ان هذه كلها مكلفات ليست بامنة
المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى هذا اي تفسير
الفرس بما ذكر من كونه غير داخل في حقيقة جزئياته فالماهية
اي الحقيقة النوعية كالانسان عرضية الى اخره ويحتمل ان مر
جع اسم الاشارة الى تعريف الذاتي السابق وهو ظاهر صريح
الشيخ حيث قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي وقرع
عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية وهو صريح صريح القوي
رحمه الله تعالى حيث قال واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك
على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي انتهى
قوله فتكون اي الماهية النوعية وكتب ايضا ما نصه قوله فتكون
ذاتية اي من حيث شموله للنوع فيدخل فيه فهذا المعنى اعم
من الاول فانه يصدق على جز الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل ويصدق على النوع ايضا لانه ليس بعرضي بل هو تمام حقيقة
افراد من غير اعتبار الشخص فانه عارض عليها قال بعض الشارحين
ان الذاتي يشترك لفظا بين المعنيين وان كان احدهما اعم من
الآخر كالصور المشترك لفظا بين مطلق الادراك والادراك الذي
هو غير الحكم **قوله** الذات اي الحقيقة والماهية **قوله** فلو كانت اعم

الحقيقة والمأهية **قوله** الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المذهب
فلهذا قصد اي الحقيقة المذهب اليها **قوله** ويمكن نسبة الحقيقة
اي النوعية **قوله** الي ما صدقها اي جزئيا بها لانها محتملة عليها
مع زيادة الشخص وكتب ايضا ما صدق اي الجزئيات كزيت وعرفانها
يشملان عليها اذ كل جزئ مشترك على نوعه وتخص عارضا يكون
جزا من جزئيه فينسب اليه كما ينسب النوع الي جسمه جزئيه
من الجنس والفصل فيقال انها ذاتيات فتحمل ان المذهب الحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات الي ما صدقها الذي يطلق عليه
ذات ايضا وصدق الحقيقة غير الحقيقة فصحت المسألة
في اللغة للتقارب من غير حاجة الي دعوى الاصطلاح وكتب ايضا
ما صدق قوله ويمكن نسبة الحقيقة الي اخره اجاب الابرار عن ذلك
عالمه قريب من ذلك وعبارته يلفظها بعد ان اجاب بان التسمية
محولة على الاصطلاح بقوله اولان الحقيقة ذاتية لها من حيث
انها مقترنة بالخصوص فلا يلزم التماثل الشيء على نفسه بحسب اللغة
ايضا واجاب عن ما يقال الماهية عرضية التي لم يرد من تفسير
المات بوجهين فليراجع **قوله** والذاتي ليس المراد ما سبق من قوله
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته فانه بحسب ظاهره لا يتناول
النوع بل المراد به المعنى الاعم وهو لا يكون خارجا عنها بل يشمل النوع
بقربيه ذكره في المتن الا في النوع ففي الكلام استخدام ولا يمنع
منه ذكر الذاتي هنا معرفا باليقين ان المعرفة اذا عبيدت معرفتها
كانت عين الاولى لان ذلك امر اعلى وخصوصا قد قامت القربة

وكتب

وكتب ايضا ما صدق وكحسب الا شقرا في ثلاثة الجنس والنوع والفصل
كما سياتي **قوله** بحسب الشركة المحضة في بعض النسخ زيادة لفظة
فقط مع اسقاط المحضة ان لم تكن النسخة محرفة وشرح عليها
بعضهم فقال وهذا القيد لا يرد منه لخرج به النوع فانه قد
يقال بحسب الشركة بين الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا على
ما سبق في تعريف النوع المقابل للجنس من انه مقول بحسب
الشركة والخصوصية مع ما يعلم ان الجنس مقول بحسب الشركة
لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما ونقول المراد بالشركة المحضة
الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله
مقوله على كثير من مختلفين بالحقائق فيخرج النوع بدون ذلك
القيد انتهى ثم رأت القريب شرح عليها مع اسقاط المحضة
وقال لا بد من قولنا فقط والا لم يصح الي اخر ما بين رحمه الله تعالى
وكتب على قوله في هذه الحاشية او نقول المراد بالآخر هذا بما يفهم
ان النسخة فيها المحضة **قوله** لم يصح ان يكون اي الحيوان **قوله**
فلا يجاب به اي بالحيوان **قوله** وتماثلها اي الماهية **قوله** وكثيرا من ملا
فرد لقوله تماثل الحقيقة اذ ليس لنا حقيقتان تماثلتان **قوله** وكثيرا من ملا
وهذا القسم هو المراد هنا فافهم وكتب ايضا ما صدق قوله وكثيرا من ملا
ليس المراد به الافراد وان كان هو ظاهر عطفه على ما قبله بل المراد اعم فيشمل
الحقايق المختلفة ويشمل الحقايق والافراد الشخصية نحو الانسان وهذا
المراد يشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو ما يرد وهذا المراد
تأمل مع **قوله** والجواب عن الاربعة مختصا الي اخره يجاب عن الاول والحيوان

ع

كما مثل

تألف من الثاني والثالث بان لان تمام الماهية لا عبارة
 بالمتخصصات ويحجب عن الرابع كحيوان وهذا هو المراد فافهم
 بتبيين ظاهر كلام الشيخ وشرح كلام غيره ان الجواب في ما زيد هو
 ان لان لان تمام الماهية وكذا يحجب به عن نحو ما زيد وعمرو ويكر
 من غير ذكر المتخصصات واما الجواب في قولنا ما الا لان فهو الحيوان
 الناطق الذي هو خدوه هل يصح ان يكون الجوابا عن الفرد نحو
 ما زيد والافراد المتفردة كالتفرد او يتعين في جوابها الاجمال وهو
 ان لان لان الشخص لا يجد بل هو وقد نفرض لذلك في المطالع **قوله**
 لا شئ من الثاني اي الواحد الجزئي نحو ما زيد **قوله** والثالث اي الكثير
 المتماثل **قوله** ويرسم الجنس اعلم ان مفهوم الجنس من حيث هو جنس
 منطقي ومعرفة كحيوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم الجنس
 جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم النوع نوع
 منطقي ومعرفة كالان لان نوع طبيعي والان ومفهوم النوع
 نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة الحفيد بوجه الله تعالى فان
 قلت الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه من
 حيث المعروضة للجسم ومفهوم الجنس من حيث هو والركب بينهما
 فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وفي غير ذلك
 البواقي بل اذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث المعروضة للجزئية
 جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي منطقي والركب منهما جزئي عقلي انتهى
 المقصود بظلاله منه وحينئذ نقول الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه
 وهو المفرد على الكثرة المتفردة الحقيقية لا معروضة كالان لان مثلا يعني

وان صدق عليه فتأمل وانظر شرح التسمية لتعدد حصره **قوله**
 دخل فيه الى اخره اي فالخاص جنس داخل فيه سائر الكليات الجنس والنوع و
 غيرهما فهي انواع للمفرد داخله تحت قال الحبيبي فان قيل اذا كانت
 الكليات الجنس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت لا يحذور في ذلك
 فانه نوع باعتبار جنس باعتبار **قوله** منقول اي محمول وهو ما سأل لقوله
 كلي وكتب ايضا ما نصه اي وصلاح لان يقال اي مما يحمل حمل هو هو
 وهو حمل المواطة لاحل الاشتقاق والالزام ان البياض جنس لزيد و
 لظن مثلا لانه منقول اي محمول حمل اشتقاق على الكثرة المتفردة
 الحقيقية وهو باطل فتأمل فتعريف **قوله** خرج به النوع كالان قال
 الفري احتراز بذلك عن النوع وخاصة الفصل القريب وتخصيص
 الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
 والعرض العام وخاصة الجنس النهائي كلامه وهو في ذلك انما يتبع للمولي
 للمولي سعد الدين في شرح التسمية وعبارته فالخاص جنس وقوله متلفين
 بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع
 فقط على ما في الشرح تحكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض
 العام لا الخاصة لانها ليست بداخله النهائي كلامه فتأمل قوله لا الخاصة
 لانها ليست بداخله ولعل سراده بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة ا
 لنوع فهي مقولة على متلفين فخرجت بقوله ولا متلفين بالحقيقة وان
 كانت خاصة للجنس فهي عرض عام للنوع فالفريد الاول لا يخرجها فخرج
 بالفريد الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها به كما نرى هذا ما ظهر
 في فهمه فتأمل وظاهر حاشية السيد ما هو خذ منه دفع التحكم عند التامل

مساوق

وحاصله انه انما اسند الاخراج الى الاخير ليكون الفصل والخاص
مطلقا كقيد واحد قائل وهكذا يصح الشيخ رحمه الله وتفقنا به
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به النوع قال بعض الشراح خرج
بقوله علي كثيرين مختلفين بالحقائق النوع وفصله اي القريب
وخاصته انتهى يعني واما عرضه العام فليس بخارج لانه يقال علي
المختلفين بالحقائق مثال فصله نحو الناطق فانه فصل للانسان
الذي هو النوع ومثال خاصة النوع نحو الضاحك فانه خاصة
له فان كلا منهما مقول علي كثيرين متفقين بالحقائق كالنوع
قوله خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي مطلقا
عوا كانت الجبر كالماتني بالية للحيوان والنوع كالضاحك
بالية الى الانسان وقوله والعرض العام كالماتني بالية الى الانسان
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به الفصل والخاصة قال بعض
الشراح يخرج بقوله في جواب ما هو فصل الجنس وخاصة و
هما بالية الى النوع وفصل بعيد وعرض انتهى وقرئ بعضه عام
بلين خاصة الجنس والعرض العام للنوع في جوابي القري مثال
فصل الجنس حس فانه فصل للحيوان فانه جسم نام خاس
وهو بالية للنوع وهو الانسان فصل بعيد فانه يتميز عن
الحجر والشجر ولا يتميز عن الحيوان فكان بعيدا ومثال خاصته
نحو الماتني وهو عرض عام بالية الى النوع القيد هو الانسان ووجه
خروجها هو ان الفصل يقال في جواب ما تريد وفي جواب اي شيء هو واما
صفة الجنس عرض عام فلا يقال في جواب اصلا **قوله** اذا الاول انما يقال ان

في جواب اي شيء هو ولكن الفصل يقال في جواب اي شيء هو فاما
تة والخاصة يقال في جواب اي شيء هو في عرضه فلا تقبل **قوله**
واما الجبري كزبد **قوله** تقول اي محمول **قوله** كالجسم النامي فان قوله
جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحساس او المتحرك
بالارادة **قوله** قالوا ولي يوجد له مثال قال بعض الشراح كالعقل
علي تقدير ان يكون الجوهر عرضا له لاجن او ما تحتها انواعا لا اشخاصا
صا قال السعد في شرح الشهاب وهو ان الجناس ايضا هذه الامة
يعني التي للنوع لانه اما اعلم الاجناس المغايرة لما الواقعة في سلسلته وهو
العالي كالجواهر واخصها وهو الشاغل كالحبوان واخص من بعض واعم
من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي او ما بين الكل وهو المقدر كالعقل علي
تقدير ان لا يكون الجوهر عرضا له بل عرضا عاما له لئلا يتحقق جنس اعلم
منه وتكون المقول العشرة انواعا مختلفة لاجناسا حتي لا يتحقق
جنس اخص منه ولا اشخاصا حتي لا يتحقق جنس اعم منه كالعقل مثال الجنس
المفرد علي تقدير وجود النوع المفرد علي تقدير وجوده كلف في التمثيل الذي
كل امه فراجع **قوله** واما مقول اي محمول **قوله** حسب الشركة بين
المتماثلات في بخلاف الجنس وكتب ايضا ما لفظه **قوله** اي تاسر **قوله**
والخصوصية اي تاسر اخرى **قوله** وهو النوع الحقيقي لانه هو العنصر
كان الجواب ذلك ايضا لكن علي حسب الخصوصية وعدم الشركة
بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمر في تمام الماهية
هيبة قولنا المنق معاير المراد به المعية في الزمان بل الاجتماع في المنطق
قائلون يشير الى ذلك قول الشيخ رحمه الله لانه اذا قيل عن زيد وعمر والغير

وقوله اذا قيل عن كل منهما كانت الجواب ذلك ايضا فافهم **مقول**
اي محمول **قول** على كثيرين اي جزئيات **كثيرة** دون الحقيقة
من ذلك نعلم ان المراد النوع الحقيقي **خرج** به الجنس فانه مقول
على مختلفين **خرج** به الفصل لانه يقع في جواب اي شيء هو في ذاته
وليست **القول** والخاصة لانها تقع في جواب اي شيء هو في عرضه
كما لضا ح **القول** مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج الى اخره
اي لانه مقول على كثيرين مختلفين بالمفصلة فان قلت كانت هذا يخرج
بما يخرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والجنس والفصل البعيد كل منهما خارج
ج بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا اضمها بعض الشراح الى الجنس في
الخروج وجعل في جواب ما هو اجترار اعن الفصل القريب وخاصة النوع
فلد وجه للنص على الثالث وهو العرض العام خصوصاً وطبياً ابهام ان
الفصل مطلقاً والخاصة مطلقاً لا يخرج الا بقولنا في جواب ما هو قلت
مراد الشيخ والله اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج
به الجنس مطلقاً لم يميز تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل لما كانت
التفصيل فيها بين خاصة الجنس وخاصة النوع والفصل القريب و
البعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو قسمان لم يفرق
حالهما وتعرض للعرض مع ايداً المناسبة في اخراجه بالاحسين
لكنه يصير كالتا عن ايداً المناسبة في اخراجه خاصة الجنس
والفصل البعيد فتأمل بحرر احمد الفلبيني **خرج** بما خرج
به الجنس لانه مختلف الحقيقة **والنوع** قسمان **مجرد** و**مجرد**
القول وهو اي النوع المذكور تحت جنس وان شئت قلت تحت

على الثاني

نوع

نوع وكتب ايضا ما نصه بشمل ما اذا كان فوقه جنس تحت
جنس وشمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحت جنس فالاول
لحقاقم فانه نوع الجسم وتحت جنس وهو حاسس وفوقه جنس
وهو مطلق الجسم والثاني نحو الالنيات فانه مندرج تحت جنس
وهو الحيوان وليس تحت جنس كما بينه الشيخ رحمه الله **القول**
وخطيئة وهو الذي من الكليات الجسم بخلاف الاضافي فانه
مندرج في الحصة لانه كلي وتقول في جواب ما هو قارده ان
التفقت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت فهو الجنس
فهو مندرج في الجنس واما كان هو نوعاً حقيقياً او جازمياً بخلاف جعل
النوع الاضافي احد الجنس فالتكليات المفردة لا تنحصر في الجنس **القول**
وجود كلي مقول على كثيرين مستفيين بالحقيقة في جواب ما هو
ولا يكون داخل تحت جنس فان مثل هذا الحكم ليس بجنس ولا عرض
عام ولا فصل ولا خاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر التكميلات خمس
ومثال هذا النقطة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد الخمس التمهيد
شرح المبرز وكتب ايضا ما نصه قوله وحقيقي وهو ما ليس تحت
جنس فانه لظن ظاهر ان يصدر في علمي الحيوان انه ليس تحت جنس وانما
تحت نوع فيقتضي انه نوع حقيقي مع انه مندرج في شرح التمهيد
وغيره بان نوع اضافي قطعاً ولو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي
ليس تحت نوع كان اولى ويمكن دفع الابرار عن الشيخ بان الحيوان
قد دخل في قوله اولاً في تعريف الاضافي وهو مندرج تحت جنس فيصير
قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحت جنس في قوة ان يقول وهو

في الجنس

بشاركه في الجنس او في الوجود واعلم ان المهم من المشارك في الوجود لا
يكون الاقرباوسمي الخلاف الواقع بينهما في ان كل ماهية لها فصل
فصل بلزم ان يكون لها جنس فمن قال يجوز تركيب الماهية من اقسام
متساويةين مراد قوله او في الوجود يكون تغيرها الفصل جامع ومن
قال لا يجوز ذلك بل محال ترك هذه الزيادة فان قلت المص لم يد
كر هذه الزيادة في التعبير الاول المطلق في رسمه كما ترى فلم يظفر
بالجنس كما صرح اولاً قلت لا لا شرا الى المذهبين وان تخشاه
ما سبق فيحمل ما هنا عليه بدلالة الباق او انه متردد في ثبوت
تركيب من امرين متساويين قال السعد في شرح الشريعة وكون
تحليل الفصل عن المشارك في الوجود مبيها على الاحتمال المذكور انما
هو على التعبير الامام لكلام الاشارت واما على تعبير الحكم المحقق
فليس مبيها عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشترك
في الجنس فقط او عما يشترك في الوجود سواء كان متراكبا في الجنس
اولا ولا يخفى ان فصل الشيء اذا اختص بالجنس كالحاس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان يميز اعماده مما يشترك في الوجود و
ان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا
على غير الحيوانات كالملايكة مثلا فهو يميز للانسان عن جميع ما
يشترك في الوجود اذ لا يميزه عن الملايكة انتهى وكتب على قوله في
الخاصية عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ما مره فعلى
هذا لا يكون الناطق فعلا للانسان بالية الى الملايكة بل يكون
حسنا وكتب عليه ايضا ما مره فان الملايكة عندهم ليست حيوانات

هو
وقد اطلق
الماهية

لا يشارك في الوجود او في الوجود واعلم ان المهم من المشارك في الوجود لا
يكون الاقرباوسمي الخلاف الواقع بينهما في ان كل ماهية لها فصل
فصل بلزم ان يكون لها جنس فمن قال يجوز تركيب الماهية من اقسام
متساويةين مراد قوله او في الوجود يكون تغيرها الفصل جامع ومن
قال لا يجوز ذلك بل محال ترك هذه الزيادة فان قلت المص لم يد
كر هذه الزيادة في التعبير الاول المطلق في رسمه كما ترى فلم يظفر
بالجنس كما صرح اولاً قلت لا لا شرا الى المذهبين وان تخشاه
ما سبق فيحمل ما هنا عليه بدلالة الباق او انه متردد في ثبوت
تركيب من امرين متساويين قال السعد في شرح الشريعة وكون
تحليل الفصل عن المشارك في الوجود مبيها على الاحتمال المذكور انما
هو على التعبير الامام لكلام الاشارت واما على تعبير الحكم المحقق
فليس مبيها عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشترك
في الجنس فقط او عما يشترك في الوجود سواء كان متراكبا في الجنس
اولا ولا يخفى ان فصل الشيء اذا اختص بالجنس كالحاس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان يميز اعماده مما يشترك في الوجود و
ان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا
على غير الحيوانات كالملايكة مثلا فهو يميز للانسان عن جميع ما
يشترك في الوجود اذ لا يميزه عن الملايكة انتهى وكتب على قوله في
الخاصية عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ما مره فعلى
هذا لا يكون الناطق فعلا للانسان بالية الى الملايكة بل يكون
حسنا وكتب عليه ايضا ما مره فان الملايكة عندهم ليست حيوانات

لا يشارك في الوجود او في الوجود واعلم ان المهم من المشارك في الوجود لا
يكون الاقرباوسمي الخلاف الواقع بينهما في ان كل ماهية لها فصل
فصل بلزم ان يكون لها جنس فمن قال يجوز تركيب الماهية من اقسام
متساويةين مراد قوله او في الوجود يكون تغيرها الفصل جامع ومن
قال لا يجوز ذلك بل محال ترك هذه الزيادة فان قلت المص لم يد
كر هذه الزيادة في التعبير الاول المطلق في رسمه كما ترى فلم يظفر
بالجنس كما صرح اولاً قلت لا لا شرا الى المذهبين وان تخشاه
ما سبق فيحمل ما هنا عليه بدلالة الباق او انه متردد في ثبوت
تركيب من امرين متساويين قال السعد في شرح الشريعة وكون
تحليل الفصل عن المشارك في الوجود مبيها على الاحتمال المذكور انما
هو على التعبير الامام لكلام الاشارت واما على تعبير الحكم المحقق
فليس مبيها عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشترك
في الجنس فقط او عما يشترك في الوجود سواء كان متراكبا في الجنس
اولا ولا يخفى ان فصل الشيء اذا اختص بالجنس كالحاس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان يميز اعماده مما يشترك في الوجود و
ان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا
على غير الحيوانات كالملايكة مثلا فهو يميز للانسان عن جميع ما
يشترك في الوجود اذ لا يميزه عن الملايكة انتهى وكتب على قوله في
الخاصية عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ما مره فعلى
هذا لا يكون الناطق فعلا للانسان بالية الى الملايكة بل يكون
حسنا وكتب عليه ايضا ما مره فان الملايكة عندهم ليست حيوانات

كما هو ظاهر فتأمل كذا **قوله** في جواب اي شيء هو كان يقال مثلاً
اي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد يميز الحيوان
الذي هو جنس الانسان عما يشترك في الجنس البعيد كالنمل والحاس
عن النحل والحجر للتمييز الحاس للانسان عنهما وظاهر كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه يتناول الجنس العالي وهو محل تأمل فليحتمل كذا **قوله**
اما العرضي اي المتغير للذاتي السابق وليس المراد تقابل الجوهر
كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع وكتب ايضا ما نصه قوله
واما العرضي فهو منسوب الى العرض وجبته فيقال فيه نسبة
النفي اليه لان المراد بالعرض في كلام اهل المصطفى هو الخارج
المحمول لا ماهو مصطلح اهل اصول الدين من انه ما يتقابل الجوهر فيكون
لما نسبته كذا **قوله** فاما ان يمتنع انفكاكه الى غيره ولا يخلو من ان يكون
اشناع انفكاكه من حيث الوجود الذهني بمعنى ان الماهية بحيث
يتمتع ادرائها بدون ادراكها كالفردية والزوجية الماهية الثلاثة
او الاربعية ويسمى هذه لازم لازم الذهن كما تبين عليه فيما قبل
او من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج
منفكة عنه في كمالها للمحمول ويسمى لازم الوجود او من حيث هو
الشيء بمعنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين من منفكة عنه
في بل ايما وجدت كانت موصوفة به كقولنا راي المثلث الثلث في
ما وانه لثلاثي فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج بتصوره لك
انقطع عاين سمي لازم الماهية النفي من بعض الشروح **قوله** وهو العرض
اللازم اي الخارج المحمول **قوله** او لا يمتنع اي بل يمكن انفكاكه عن الماهية

والمحمول
الذي هو
الشيء
الذي هو
العرضي

قوله وهو العرض المتعارف اي الذي تمكن مفارقة فته وان لم يبق
رق بالفعل وكتب ايضا ما نصه قوله وهو العرض المتعارف ولا
يخلو من ان يعرض لها في الذهن فقط ويغارقها بالاشراك بين
امور متشعبة بالفعل بالنسبة الى الماهية فانه يعرض لها الاغني
عن وضه لها ويغارقها في غير بعض عرض لها في الخارج فقط ويغارقها
سوا كانت المفارقة سريعة الوقوع كحركة النحل وصفة الرجل او
بطيئة كواد الحبة او لم يقع كالغفر الدائم في رجل والفرق بينه
بين لازم الوجود غير خفي ويعرض لها فيهما فيهما ويغارقها واطن
ان مثال هذا القسم غير موجود النفي من بعض الشروح **قوله**
وكل منهما اي اللازم والمتعارف وكتب ايضا ما نصه فمحضه فسمات
خاصة لا ضرورة وخاصة مفارقة **قوله** المحفظة واحدة وتوحيده
او حبيته خلافا لمن قال انها لا تكون الا للشيء الاخير **قوله** كالنفا
ممكن في خاصة النوع وكما لما شئ الحيوان وكما لا يكون للشيء كالجوهر
لا في موضع الجوهر في خاصة غيره **قوله** والفصل اي وكما في الخاصة ما
لفعل فبها لف وقدر مرتب **قوله** مختص بها فان قلت الضاحك
مطلقة لا يختص به هذه الحقيقة اذ قيل ان الملايكة والجن قد يتحركون
ويكونون ايضا فلم يصح مثالا للخاصة قلت لا يقتضي شيئا منهم عند
الحكماء الضحك والضحك فلا يتحركون ولا يكونون فمن يقول بعد فاعليه
ان لا يحصل الضحك من خواص الانسان فان قلت قد
فسر واقعة الشيء للشيء باسكان حصوله له مع عدمه وفعله محمول
له جزاؤها متباينات على ما لا يخفى فلا يلزم الضاحك بالشيء للانسان

الضاحك

لا

لا في الدفن ولا في الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل في التمثيل للارام با
لضاحك بالقوة سابقا قلت نعم ذلك التغيير حقا لانه قد تغير
القوة باحكام الحصول سلفا فتكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور
وهذا هو المراد هنا وهو حينئذ يكون بمعنى المقابل للفعل والصالح له
وهذا يلزم الان ان وهذا خارج عن لا يخفى فلا مناقشة كذا في بعض
الشرح ولا يخلو عن مناقشة كما لا يخفى تأمل ويؤخذ منه حيث اورد
الملايكة واجاب بما ترى النازعة في قول الشيخ رحمه الله تعالى وكل
خاصة للنوع خاصة لجنس ولو لم تقع على صحة الشيخ وعليه التمسك
على الهامش ما يستفاد عنه القطع بان السكينة محرقة فليخرج
التأمل بالتقوى ما يتعلق بذلك وله نفع في تحرير المحل قوله بعض الحوا
شي والنفس الخاصة ايضا الى الخاصة المأوية لمعروضها والي التي
هي احصر من معروضها كما لضاحك بالقوة والفعل للان ان التمسك
المقصود نقله منه فتأمل **وهذا** اي تقسيم الخاصة الى قسمين
المفهوم من قوله وكل منهما الى الغرض وكتب ايضا ما نصه قوله وهذا مذهب
المتأخرين قيل بعض الافاضل في الدرس بانه يلزم في كلامهم عدم الخصا
لجمليات المفردة في حصر فان الضاحك بالفعل عند ههنا خاص
وقد اجابنا عنه بما يضيف عنه المحل **قوله** لانها التي يعرف بها دون
المعارفة حتي لا يكون الرسم احصر من الرسوم **قوله** علم بالخص
حقيقة واحدة اي على جزئيات حقيقية واحدة سواء كانت نوعية
كالصفة كذا بالية الى الانسان او جسمية كالماتشي بالية الى
جوان النقي حفيد وشمل قوله او جسمية الجبل العالي ليكون **قوله**

اليوم

اليوم واليوم خاصة وعبارة الدواني سواء كانت تلك الحقيقية
نوعا اخيرا او متوسطا او جنسا عاليا او غيرهما وهذا اول من يعرفه
بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة الجنس
العالي وقد اختاروا الشيخ النقي كلامه وكتب على ايضا ما نصه **قوله**
وهي الخاصة الحقيقية وقد يقال الخاصة على عرضي مختص بال
صانعة الي غير ذلك لما في العارض للان بالية الى النبات **قوله**
خاصة اضافية وليست هذه من التعليلات المختص كما ان النوع
الاضافي منها ايضا فاحصر التعليلات في حصر وانظر اني يعلم من **قوله**
ذلك التعليلات المختص **قوله** من مطلق الكلي فان الخاصة الاضافية
والنوع الاضافي ليا من التعليلات كما صرحوا به وكذا نحو الياض
والسواد والمصادر وكذا معنى الفعل والحرف على قول بعض من فخره
قوله خرج بما يبقوله يقال الى اخره على وجه الاجمال ويعلم التفعيل
من التفعيل **قوله** والنوع اي وخرج النوع وكذا فصله ويمكن ادراجه
في قول الشيخ والفعل والحاصل ان فصل النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط
لانه يقال على ما حقت حقيقة واحدة فقط فتعين اخراجه بقوله قوله
عرضيا واما الفعل البعيد فيمكن اخراجه بما خرج به الجنس ويمكن اخراجه
بما خرج به النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ رحمه الله تعالى قصد
الضبط والجمع في محل واحد بالافراج قال الغزالي قول المتن فقط خرج
به غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله قوله عرضيا التمسك وكتب
ايضا على قوله والنوع والفصل ما نصه خارجا بقوله قوله عرضيا كما شبه
على ذلك بقوله لا لهما الى اخره **قوله** ولما جاز الى قوله فقط عبارة التهذيب

٢٥٠

هل

قريبة من عبارة المتن وقال حفيده وقوله فقط بمخرجة الفصل مخرج
 الجبر وفصله والقرض العام انتهى وكأنه لحظ ان الجبر وما بعده
 يصدر في عليه ان يقال على حقيقة واحدة وان كان يقال ايضا على
 خلاف حقيقة ومثل هذا القدر كاف في الاحتياج على ان القيود
 لا يجب ان تكون للاختلاف بل لا غرض اخر فامل **قوله** والخاصة
 قد تكون للجبر وشمله كلام المصنف المراد بالحقيقة الواحدة اعم من
 النوعية والجسمية **قوله** كالنوع الظاهر ان النوع خاصته غير لائمه
 بما ان الهوى جسم لا تعرض له سوى الحركة والسكون **قوله** اولاً لون
 وكذا الما على احسن ما قيل فيه انه جسم سبال لالون له في حركته
قوله وكل خاصته نوع خاصة لجبه قد توقفت في ذلك حال
 قرأ في هذا الشرح مع جمع من الافاضل بالجامع الازهر بمصر والله
 تعالى بالعلم الصالحين وخصوصاً مع قوله سابقاً لان الظاهر
 بالقوة لا يزم ماهية الانسان مختص بها حتى وقعت على شحنة
 المص رحمه الله مع شباب فاضل في درسته فوجدت قد كتب على
 هامش الصفحة ما نصه فخاصة الانسان كالجناح خاصته
 للجبر ان بمعنى انها لا تتجاوز الى غيره وخاصة الجبر ان الحياة
 ليست خاصة للانسان بل تتجاوز الى غيره من شايب انواع الحيوان
 لا صفة ما رايته وبعد فلا يخلو عن التامل فقد رايت في بعض حواشي
 شرح الشبهة ما نصه قال الشيخ المختص يا افراد حقيقة واحدة
 وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون
 غير مطلقة اما الخاصة المطلقة وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في

ان ١٢

عنه

غير ذلك النوع كالكسابة بالية الى الانسان واما الخاصة
 الغير المطلقة وهي التي تكون موجودة في بعض ما يخالف ذلك النوع
 كما لا شئ بالية الى الانسان فانه يكون خاصة لذلك النوع بالية
 لية الى ما لا يكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقاً انتهى فله من
 بحروفه تأمله مع كلام الشيخ رحمه الله تعالى وكتب ايضا ما نصه
 قوله وكل خاصة نوع كالضاحك بالية الى الانسان الذي هو
 نوع فيكون الضاحك خاصة للحيوان **قوله** ولا تنعكس اي ليس
 كل خاصة جنس كما لا شئ بالية الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان
قوله كالنفس اي القابل للتفكير والصالح له **قوله** من الحيوانات من
 الغرس والبقر وغيرهما **قوله** لما هيئات اي انواعها فامل **قوله** مغاير
 لها فهو لغز ونشر مرتب في المثال **قوله** وعلى التقديرين الى اخره
 بخلاف نحو الماشي بالية الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض
 عام للانسان لعدم اختصاصه به وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى
 التقديرين هو غير مختص بهذا اذا نظرت في انواع كالغرس والبطير
 ونحوهما بالية الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص بافراد ذلك
 النوع ولما بالنظر الى النفس باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الحيوان
 فانه خاصة لهما لا يزم ان اخذ بالقوة ومغايرة ان اخذ بالفعل كما هو
 مصرح به **قوله** على ما تحت خفايت خرج به النوع وفصله والخاصة
 وقوله قولاً عرضياً خرج به الجبر والفصل البعيد **قوله** خرج به اي
 بقوله قولاً عرضياً **قوله** والنوع اي وخرج **قوله** الاعلى حقيقة قبيح
 ظاهرة بالية الى الفصل البعيد وكتب ايضا ما نصه قوله والخاصة

ابن حجر

١٢

اي ما كانت للنوع كالمضاحك بالية الى الانسان او الخنجر كما
لما شئ بالية الى الحيوان وتنفق قليله بقوله لا يقال ان قال الاعلى
حقيقة واحدة انها خرجت بالقيود الاول لكن يرد عليه الفصل
البعيد وهو فصل الجبر فانه يقال على غير حقيقة واحدة فكان ينبغي
ان يخصص في الاخراج الى الجبر ليكون مستوفيا لاجزاء كل الجمليات
ما عدا الحدود عنه كما ثبت مع معان اسم ليس مرفوع بظنة
بظنة مقدر على اليا الحدود فكذا كما هو مقرر في علم النحو **قوله**
اي للفهم ما تكون الماهيات **قوله** عدم العلم اي المفهوم من قوله سابقا
فحيث لم يتحقق الماهية **قوله** ذكر التعريف اي بدل الرسم **قوله**
اعلم اي من الرسم والحد **قوله** ما يوصل الى التصور فيه نوع تأمل اي لان عرض
القول ان شارج ويراد به المعرف بذكر الراي والحد عند اهل
العربية والاصول كالتعريف عند المنطقيين قسم منه شرح اخر
قوله لشرح ولورج الجملة **قوله** ويقال له التعريف وتليها ما
يطلق التعريف ويراد به المعرف شرح اخر وكتب ايضا ما نصه
قوله ويقال له التعريف فهو مرادف له **قوله** ما يشتمل على معرفته
الايخره قول يرد عليه انه يصدق على جز المعرف كالفعل وحده
من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام والخاصة
مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص التركيب متهاون
عرضي اخر وجز المعرف ليس بمعرف والا يلزم ان يكون الشيء الواحد
المعرف بالحد التام مثلا معروفا بتعريفين ولا يقول بما حد فلا يكون
مانعا وكتب ما نصه قوله ما يشتمل على معرفته وهو الملزوم الذي هو

التعريف

التعريف ولا يلزم معرفة الحدود اقول هذا التعريف يصدق
على النوع نحو الانسان فان معرفته تشتمل على معرفة الحيوان
الناطف ولا يطلق عليه ان معرفته يتركب من الراء ويصدق
ايضا على التعريف بالاعم وكذا بالاحص والمفرد والتركيب و
يصدق ايضا على الملزوم مع لا يلزمه ويصدق ايضا على اللازم
مع ملزومه ويصدق ايضا على القياس الاستثنائي كالحال في
قوله ودليل الى اخره ما خوذ من القريب **قوله** او بعضها صادق بالجبر
فقط وبالفصل فقط لا فرق بين القريب في كل منهما وبين البعيد و
فيه نظرا ظاهر فقد قال في شرح الاشارات والحدود منه تام سم
يشتمل على جميع المفومات كقولنا الانسان انه حيوان ناطف و
منه ناقص يشتمل على بعضها اذا كان مساويا للحد وكقولنا انه
جسم او جوهر ناطف انتهى المقصود منه فتأمل وقوله اذا كان مساويا
يعلم منه ان التعريف بالجبر وحده ليس حدا ناقصا وكذا بالفصل
البعيد واما التعريف بالفصل وحده فقد قال السيد في شرحه لانه الشمسية
اي المعرف اما ان يكون مجرد الذاتيات او لا **قوله** ان كان بالجبر والفصل
القريبين مع تقدم الجبر على الفصل سمي حدا تاما الى ان قال وان كان
بغيرهما سمي حدا ناقصا مخلوه عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده
او به وبالجبر البعيد وكل ما كانت الجبر يصدر كان التعريف في النقصات
ادخل انتهى المقصود لقوله منه وظاهر ان مراده بقوله بالفصل وحده الفصل
القريب وقال حقيقته انه يفهم من كلامه ايضا ان الفصل القريب
مع الفصل البعيد حدا ناقصا وان يكون مع الخاصة ايضا كذا وهو ظاهر

يا تامل واعلم ان الفيد في كلام شرح الاشارات وهو قوله اذا كانت
ساويا للمحدود وكذا هو في كلام غيره لم يعتبره بعد لما ذكر في اله
التهديب حيث قال وقد اجيز في الناقص سواء كان حدا او
بما ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول الاسم
قوله او بالجنس القريب مجازا في الجسر البعيد مع الخاصة فانه رسم ناقص
كما علم من قوله او بغير ذلك **قوله** فالرسم الناقص قال الغريبي
ذكر في المعنى ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في هذا العرض العام مع الفصل
او الخاصة مع الفصل والجسر البعيد مع الخاصة كل منهما رسم ناقص للشي
واقول كلام السرخسي في شرح التهذيب يقتضي ان يكون التفسير
لفصل وحده اعم القريب او به او بالجنس البعيد حدا ناقصا وكذا الفصل
الفصل القريب مع الفصل البعيد او مع الخاصة حدا ناقص والفصل
الحدا ناقص مع الخاصة علي ما ذكر السيد الشريف رحمه الله تعالى في ان الفصل
مطلقا حدا ناقصا الا ان هذا القسم ليس بمعتبر عند الجمهور لا في
الفصل القريب بغير معرفته مع الاشارة في ذكر الخاصة معه
لغيره كما نرى في النظر والتمييز الحاصل منهما اقوي مما حصل بالفصل
القريب وحده قال الحفيد ينوع تصرف وعيا في السيد رحمه الله
تعالى في حاشيته الصفري بعد كلام قدمه فالصواب ان المركب
من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوي من الخاصة
وحدها وان المركب منه ومن الفصل والخاصة حدا ناقص وهو
احتمال من العرض العام والفصل اما في غير الحاجة اليه الخاصة
اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل منهما معا اقوي من التمييز الحاصل

با

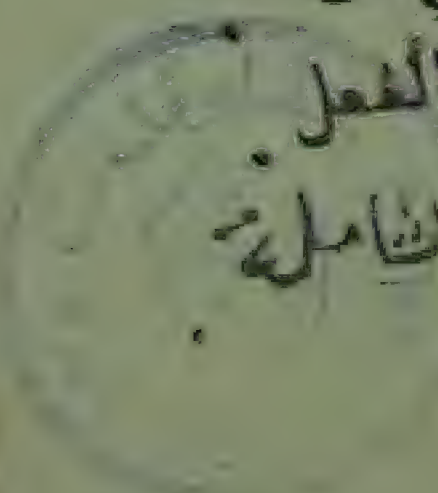
بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاقوي اجنب الى ضم الخاصة
الي الفصل انتهى كلامه وتامل قول الحفيد تغلقه عن السيد ان الفصل
وحده مطلقا مع حدا ناقص فالمراد بالاطلاق وحرره فان السخنة
التي بيدي محرفة لها شبهة **قوله** مرادف لم اقف التقييد بالمرادف
في كلام احد غير الشيخ والمفهوم من التهذيب وشرحه صرحا عدم
التقييد بذلك وكتب اظن ان في هذه السخنة سقط فقط او غيره
الي ان توقفت علي سخنة الص فوجدتها كذلك فليحرجها انية احمد
مع ثم رايت في بعض النسخ ما يصرح بما قاله **قوله** الشيخ **فقد تبين**
قوله ان السخنة دال اي بالمطابقة فظاهر قوله دال انه تعرف للمحد
اللفظي وعلي هذا يكون في قوله وهو الذي الي اخره عابدا عليه وهو كما
لتفسير للسابق بنا علي ان التركيب لفظ وان كان المراد بالتركيب
فيه اعم من اللفظي والعقلي كان الثاني اعم من الاول ويكون في الكلام
شبهة استخدام فافهم بالتأمل مع **قوله** كالحبوان الناطق ايم او الصاهل
بالية الي الفرس والناطق بالية الي الحمار **قوله** حده ايم حد الجسر
القريب **قوله** هو الجسم النامي الي اخره فنقوله الجسم النامي المتحرك بالارادة
لغيره من الجسر القريب وهو الحيوان بالية الي الانسان وقوله الناطق
هو الفصل القريب بالية له وجب ان يكون النام هو ما كان بجميع البيانات
لا فرق فيها بين ان يكون هيم او مفصلا اقول وعلي قياسي يكون الامر
كذلك في الحد الناقص وهو ما يكون بعضها لا فرق في ذلك البعض بين ان
يحد او مفصلا فليحرج تصويره لها شبهة مع **قوله** وخرج بذكر ماهية البشوا الرسم
اقول ان اراد بماهية الشيء هو هو علي ما هو مشهور فكما يخرج الرسم بذلك

يخرج ايضا الحد الناقص وان اراد بالماهية مطلق الماهية الشكل
عليه قوله وهو الذي يتوكل من جنس الشيء الى اخره فامله ولم يخرج
الحد الناقص عن تعريف الحد التام قال بعض الشراح وقوله على ماهية
الشيء يخرج ما عدل الحد التام من الحد الناقص والرسم التام والناقص
لان هذه تميز الشيء عن غيره ولا تفيد معرفته ماهية لعدم ذكر جميع ا
جزء ماهية الشيء فيها انتهى وهو حسن **قوله** وكلامه يدل على اخر
اقول ويدل ايضا على ان الماهية مركبة من امرين متساويين
بناء على ان ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قريب
فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكلامه يدل على اخره قال في المطالع
الخطايف اما ان تكون بسيطة وهي التي لا جز لها او تكون مركبة
وهي التي لها جز وكل واحد منهما اما ان يتوكل عنه غيره ولا يتوكل
فهذه اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتوكل عنه غيره لا يجد
لكونه غير مركب ولا يجد به غيره لكونه ليس جز الغير الثاني البسيط
الذي يتوكل عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل
يجد به لكونه جز الغير ولا يجد لكونه غير مركب كما يجوز انه بسيط
وجز الغير وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتوكل عنه غيره لا يجد
لكونه ذا اجزا ولا يجد به لكونه ليس جز الغير كالإنسان فانه مركب
من الحيوان والناطق وليس جز الغير والرابع المركب الذي يتوكل
منه غيره لكونه مركبا ويجد به لكونه جزا من غيره كالحيوان
فانه مركب من الجسم النامي والحساس والمحرك بالادراك وهو جز الغير
لانه جز من الانسان وهو غير فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب الاخر

ع

ما

ما سباني ذكره وينتم **قوله** سباني رحمه الله سبحانه والحد ودقوله ناقصه
بالماهيات اي بذاتها والباداخلة على المقصور عليه فامل وافهم **قوله**
فانها انما تعرف بالرسم لباحدود فيه نظر فقد اعتبر الماهية في الرسم
ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه اللازمة وهو متناف
للباطنة فامله لخاصية احمد وقد يجاب بان العبارة لا تفيد انه
يعرف بتلك الرسوم بناء على ان ال في الرسوم للجنس فيصدق بانه
يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التو
كيب قال في الطوالع بعد ان قرر ما يصلح من الماهيات ان يعرف
يعرف لوجه الاخر ما نصه فظهر ان الحد لا يكون للمركب سواء كان حدا
تاما او ناقصا وكذا الرسم التام لانه لا يكون الا للمركب كتركيب من الجنس
القريب والخاصة واما الرسم الناقص فيمثل البسيط والمركب اذا الرسم
الناقص عند المصنف هو المركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص
بالمركبات انتهى **قوله** ويعتبر في الحد التام خرج الناقص وكتب ايضا ما
نصه قوله ويعتبر في الحد التام ظاهره ان ذلك لا يعتبر في الحد الناقص
وربما اقتضى تعديله اعتبارا فيه ايضا فليحذر ثم ان هذا لا يختص به هو
على وجه الشرطية او الشكوك فان كان الاول فكل الاماكن من تعريفه
صحيح وان كان الثاني كان كلام المصنف منظورا فيه لم يأخذه في تعريفه **قوله**
بما ذكره اليه وتلك الاضافة عارضة خارجة عنه تامل **قوله** وفضله ا
لغير المعروف وليس المراد فصل الجنس فافهم وسباني في كلام الشارح اشأ
نقاليه **قوله** وخواصه اللازمة له خرج به المعارضة كالمضاحك بالمثل
فانه اخص من الانسان فلا يكون في تعريفه وكتب ايضا ما نصه الشاملة



جميع الافراد المرسوم البينة الثبوت له والانتفاع غير والا لا يكون تصويره سببا لاكتساب تصور المرسوم فلا يكون سببا وجمع الخواص نظر الى المواد والافلا يشترط ان يكون في الرسم التام خصاصات فاعلم ان يكون فيه اكثر منها التي شرح اخر كما مضى ان ايج بالقوة ايج القابل للضمك والمضاح له وهو الذي يتركب عن عرضيات الي اخره ففهم انه لا تكفي الخاصة الواحدة وفيه كلام فمذهب بعض المتقدمين المذهب من التعريف بالمفرد ففعل منشي عليه والفهم ايضا انه اذا كان كل واحد من العرضيات مختصا كانت المجموع من حيث هو معروفا حتى لا يكون اثنين منها مثلا دون ما عداها فافهم ان بعض الشراح والمناظر بن مقترضا على مثال المص المذكور بانه محتمل اذ هو تعريف بخا صتين احدهما مركبة يعني باعداد ضحاك والاخرى مفردة يعني قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين انتهى المقصود منه واقول بعد تسليم هذا اني انما اقول لا يلزم من عدم اشتراط ذلك نفي ان يقال ويطلق على المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعرف قصد التمييز بهذا المجموع لكونه اقوي في التمييز من غيره وذلك لا يتا في ان يكون التعريف ببعض هذا المجموع عند افراده بالتعريف ونظير ذلك ما قرره السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره فليجروا ويراجع كتابه في **قوله** يختص جملتها الي اخره ففهم ان العرض العام لا يقع وحده معروفا وكذا مع غيره من جنسه بان يكون مثالا من عرضين عامين

المعروف

لا يختص جملتها بحقيقة واحدة وبالصورة الاولى صرح بعض الشراح وغيرهم لكن انظر هل ذلك مبني على عدم جواز التعريف بالاعم او لوقلنا به وحرره بالنقل **قوله** وان لم يختص كل منها بصدق بان لم يختص شي من احادها بل حصل الاختصاص من الاجتماع او اختصت واحدة منها والاحسن وقولها اخر كقولنا في تعريف الانسان انه ما شئ علي قد مبني الي شرح اخر بوكيب علي قوله من هذه المعيا خربل حصل الاختصاص من الاجتماع مانصه مثاله هذه الامور المذكورة في المتن باسقاط ضحاك بالطبع ويشمل ايضا ما اذا كان كل واحد منها مختصا فانه بصدق ان المجموع مختص بالصورت ثلاثة فافهم **قوله** بحقيقة الباء اخله على المقصور عليه **قوله** ما شئ علي قد مبني خرج الماشي علي اربع او ثلاث فقد حكى الشيخ العارف بالله تعالى الشراوي عن العارف بالله سبحانه سيد محمد الحنفى انه اهدى اليه دابة بثلاث قوائم او اكثر كالود المتولد من السرجين وغيره وخرج ايضا الماشي علي بطنه كالحبيرة وقوله عن بعض الاخطا خرج مدورها كالطير وقوله بامدي الشرة خرج مستورها بالشر كالفهم وقوله مستقيم القائمة خرج به غير مستقيمتها واعلم ان هذه الاوصاف ايجل واحدا منها لا يختص بالانسان ظروف حصول الوصف الاول للذجاج والثاني للفرد والثالث للحبيرة والرابع للحيوان البحر الذي صورته **قوله** المسمى بالسناسل لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع وصف مساو للانسان واما قوله ضحاك بالطبع فقد قيل انه وحده من خواص الانسان ونقش

بالنقد

الجمع

اصور

في ذلك بانه عرض عام لوجوده في غيره لما يحكي ان حيوانا يسمى الشايب
الذي يسمى بضمك لما يضحك الانسان قال الامام السنوسي في
شرح لا يقال المراد بالضحك ما يكون مسببا عن التعجب القلبي
والذي يوجد من ذلك الحيوان ليس ناشيا عن التعجب قلب
بضحك وانما هو صورته صورة الضحك فحب ان لا يقال
بل هو ضحك حقيقة لا يجرى عنه انما يضحك اذا اراد ان يسمع
ما يشجب منه التفسير كلامه والعهد عليه في ذلك فان قلت
لحسن من ذلك ان يقال ان الملايكة يضحكون فلم يكن الضحك مختصا
بالانسان قلت اما اولاه فلهذا لا يوافق الحكماء فان شأناهم
عندهم عدم الضحك واما ثانيا فينتوقف على ثبوت ذلك بالطبع
لهم والى لغير ذلك الا ينقل ينوي فليجرى لخاصة احمد **جميع**
اجزا الرسم من الجرس القريب وخواصه الاثمنة مع الفصل
اي القريب **فصل** وبالفصل اي القريب **قوله** والاكثر من لفظة اراد
بهم من الحقيقين والا فقد نقل الحفيدان عن عدم اعتبار العرض
العام مع الفصل والخاصة اصل الاصطلاح وان تكون الفصل مع
الخاصة حدنا فصر كما ذكره السيد لم يقبضه المحصور لان الفصل
القريب بغير معرفته مع الامتياز فذكر الخاصة لوقال
كانهم نظر والى ان التمييز الحاصل بينهما اقوى مما حصل باللفظ
حده القريب هذا والذي يظهر بهذا الفكر الطائر والنظر القاصر
ان الصور التي في الاربع وسنتين صورة حاصلة من ضرب ثمانية
في ثمانية وبيان ان الجرس القريب او بعيد والفصل كذلك فلهذا

اربعة والخاصة اما الاثمنة او مفارقة والعرض العام كذلك
فهذه اربعة صان المجموع ثمانية مشروبة في مثلها الحاصل اربعة
وستون منها صورة مكررة والسالم من التكرار سبعة وعشرون
صورة قد تعرض الفروع لبعضها صرحا وترك البعض الآخر
احالة على فهم الهاهرو ليس من باب ترك الاول والاخر كحركة
احمد المفسر **قوله** ومنها اي من الاشياء المختلفة فيها وتوقف فيه
بعض الافاضل بان ما ذكره المفسر من قوله وهو الذي يتركب من عرض
ضيات والجواب يمكن فابل **قوله** الساوية المرسوم خرج به الخاصة
الاخص من المرسوم كما لصاحك بالفعل في تعريف الانسان وكتب
ايضا ما نصه قوله الساوية المرسوم لم يذكر هذا العهد فيما سبق
والظاهر اعتبارهما كما لا يخفى فليتنا مل **قوله** واجيب بمنع الحصر
اقول فيه نظر فقد اورد السيد علي تعريف المرسوم يقول صاحب
الشمسية هو الذي لا يكون سلبا بالقصور ذلك الشيء بكنه الحقيقة
او مجرد امتيانه عن جميع ما يباينه بانه غير مانع لصورته على الملزومات
بالية الجوارح البينة المحمودة كالهي بالية الي البصر والسمع بالية
الي الجوارح واجاب عن ذلك بما نصه اي المراسم سلبا بالقصور
الشيء ان يكون تصور الشيء حاصلا من تصور ومكنسبائه وذلك بان
يوضع المطلوب التصوري المشعوري بوجه ثم يبعد الجذائيات وعن
ضياته ويحصل منها ما يودي اليه وظهر ان حصول تصورات اللوازم
البينة من الملزومات ليس كذلك التفسير كلامه ثم قال ايضا ما نصه لا
يقال المحدود سلبا بالقصور تصور **قوله** يجب ان يكون الانسان مثالا

بأكس

معرفا للحيوان الناطق لا ينافي قول سعي الاستلزام ان يكون تصويره
هو المنطقي والموجب للتصور ذلك الشيء فيجب تقديمه بالضرورة
وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق
بل انه مبرر بالعكس انتهى كلامه ومن ذلك تعلم ما يؤكده الشيخ من النظر في
ثم راجع السؤال نفسه في الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه **قوله**
ان اردى القول بغير القول فممنوع كما لا يخفى وان اردى القول فقد يعارضه
ظاهر قول المتن الحد قول الى اخره فان المتبادر من اللفظ الدال وان اردى
ثم فلم لا يجوز التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ واللفظ يدل على المعنى
فليتنامل لما تنبيه **قوله** القطبة قول قال بعضهم فالمعنى في القطبة انه
قضاء وحكم فيما ينبغي على شيء فعلية بمعنى مفعوله وان تركت الصلة لكثرة
الاستعمال انتهى وكتب ايضا ما نصه قال في التلويح اعلم ان المركب التام
المحمّل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية
ومن حيث اشتماله على الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته
الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزئيا من الدليل مقدمه ومن حيث
يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن
حيث يقع في العلم ويمثل عنه مبدءا بالذات لوحدة والاختلاف
الصفات باختلاف الاعتبارات والحكم عليه في القضية يسمى
موضوعا والحكم به يسمى محولا وموضوع المطلوب يسمى حدا اخر
ومحولا كبر النفي كلامه وافواظا هذه او صرحه يقتضي ان النتيجة
اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مولف
من قضايا مني سلمت لام عنها لاذ انما قول اخر المراد بالقول لا

الاخر هو القول المفضول لانه الذي يلزم بخلاف اللفظ وسواء
حل القول في قوله في التعريف قول مولف على اللفظ والمفعول في الجرح
ولعل المخالفة مدفوعة ان شاء الله تعالى سبحانه ثم اقوال ايضا قد ختم
ادخلوا في التعريف تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب كلام في الشك
الساكن والمجنون والظاهر ان المعين ان اهل المنطق لا يطلقون عليه
قضية ولا خبر اذ هو من قبيل التصور ثم راجع في بعض الشروح
بعد ان ذكر ما قاله في التلويح مع زيادة في الاعتبارات ما نصه والذي
هو دقيق ونظر المنطقي خفي وهو ان تعريف القضية بانها نسبة
يصح ان يقال فيها انها صاعدة او كاذبة ليكون هي سيطرة والنقو
رات الثلاث شرط لها على جزئ الصدق على المذهب المختار الحكمي
فانه عند الحكماء هو البنية المذكورة والتصورات الثلاث شرط لها
دون مذهب الامام فانه عنده مجموع التصورات الاربعة ان جعل
تصورا ومجموع التصورات الثلاث والحكم ان جعل فعلا والتصورات
الثلاث شرط والحاصل ان التعريف علم تلك البنية والقضية علم
تلك البنية المطبوعة انتهى المقصود ونقله من ثم نقل ايضا عن الشيخ
انه لم يصدق في قول الباقر ان العمل مرة واحدة فانه كانت
عنده قضية فتوجد القضية بدوون الصدق والقضية
تقتضي الحكم ولا حكم ههنا فلا قضية وان لم يكن قضية فيصدق
عليه التعريف لانه يكذب قابله فيه ويمكن تصديقه وجوابه خامر
الارباب الذين يشتقون الجاسم المعنى فليس هناك بحسب
المعنى تصديق ولا قضية والام لفاظا اذ لم تقع بمحمد المعاني تكون

بمثولة اصوات الجرس وتكذيب قابله وتصديقها راجع الى عدم
 المكذب فله تصديق بحسب نفس الامر انتهى كلامه بحروفه وهو
 وان خلص منه الجواب عما توقعنا فيه كل مرة اخرى وراجع كلام السيد
 في حاشية القطب في مسمى القضية مع قولهم ان الفاظ التلويح على
 ما في ذهن يظهر لك التوقف فلا بد من التمييز **قوله** والاشايات
 ظاهرة ان الاشايات قول تام عندنا هل هذا الذي في الفن وان
 كانت من قبيل التصورات الخالية عن الحكم فتأمل ثم راجع التصريح
 به في بعض الشرح وعبارته قوله واما شرطية صرحنا بها خبر وظا
 هره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الجزاء صورة للشيء او صورة
 الاشياء نحو ان جازيها فكرمه وقد تكلم على ذلك ارباب الفريسية
 فالاصطلاح مختلف فراجع المطول وحاشية **قوله** والمراد هنا اي
 بالقول وظاهر اطلاق القول اي بطريق الاشتراك على المفوض
 والمفوض ليكون حقيقة فيهما وقيل حقيقة عند هس في المقول بخلاف
 في المفوض **قوله** او بالقوة نحو زيد عالم نقبضه زيد ليس بعالم **قوله** بآء
 اعتبار طرفها الاجري في الترتيب الطبيعي والذات كان متقدما
 لفظا وكتب ايضا ما نصه **قوله** هي الحلية في الحقيقة للمحقق
 معني الحمل فيهما واما الالبية فلا حمل فيها لكن كثير ما يسمى بالعدم با
 سم الحليات انما انتهى شرح **قوله** والاولى موجبة اي الحكم
 فيها تصديق قطب على تقدير صدق قطبة اخرى **قوله** ليس ان كانت
 الشمس طالعة فالليل موجود فقد حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع
 الشمس غير ثابت **قوله** وسبب شرطية لم يقل فيها باعتبار طرفها

٢٢

الاول كما قال في الحلية لانه طرفا حقيقيا للقضية هذا ولما خطب
 لفظ حرف كان اول فانه قد يكون اسما للشيء الا ان يقال انه وان كان
 اسما لكنه متضمن لحرف الشرط لقوله لوجوده حرف الشرط ايج
 مستقلا او ضمنا فتأمل بحاشية **قوله** ومعينة اي صلاحية فان الحكم
 بين الطرفين بالصاحبة في المنفعة وبالمعاد في المنفعة **قوله** والثا
 لثا لينة الواقعة بينهما اعلم ان الينة تطلق على معنى معينين
 احدهما الاتباع والآخر الامتياز حكم باتباع المص الينة او التبعها
 فاجز القضية اربعة المحكوم عليه والمحكوم به المحكوم عليه والمحكوم به
 والينة الحكمية الايجابية التي هي مورد الاحتجاب والسلب والاتباع
 والاتباع فكان من اللايق ان تكون اللفاظ اربعة طبقا للمعاني
 الا ان الينة مالم يعتبر معها الوقوع او اللاد وقوع لم تكن رابطة فلا
 حاجة الى الدلالة على الينة التي هي مورد الاحتجاب والسلب فان اللفظ
 الدال على وقوع الينة دال على الينة ايضا فاجز ان من القضية منا
 ديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزا واحدا جني **قوله** حصر الاجزا
 في ثلاثة قاله القطب بنوع تصرف وحاصله ان لفظ الرابطة دال على
 الينة الايجابية والسلبية وهي ملزوم للينة الاولى التي مورد الال
 احتجاب والسلب فدلالة عليها بالالزام لان اللفظ اذا دال على الملزوم
 بالمتابعة دل على الالزام وهو هنا الينة الاولى التي هي مورد الاحتجاب
 والسلب بالالزام **قوله** يسمي رابطة تسمية الدال باسم المذلول **قوله**
 على الينة الرابطة في الحقيقة **قوله** باعتبار الرابطة باعتبار ريبات
 الجهة وهو اللفظ الدال على كيفية الينة الحقيقية التي هي الصورية والدوام

تفسير الينة

والاشايات

٢٢

وهو قولنا بالضرورة
ذلك النقط الذي
اللفظ

وهي ثلاثة أقسام ينقسم
وجوبية وهي ثلاثة أقسام وأما عدد لول وجوبية
أقسامها الموحدة ستة لأنها إما أصلية

٢ الفيرم
٢٢ كان الناضيم

المحمول فقط او منها جميعا سميت القضية معدولة وان لا اي واحد
 يكن حرف السلب جزا من الموضوع او من المحمول او من كليهما سميت القضية
 محصلة لعدم اعتبار العدم فيها والبالية بسيطة لانها لا تشتمل على
 حرف السلب واحدا بسيطة بالبالية الى السالبة المعدولة الشاملة على
 حرف السلب اكثر من واحد وقد تطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة مو
 جبة كانت او سالبة لتحصيل طريقها فحرف الاشتمال على حرف السلب لا
 يقتضي كون القضية سالبة بل القبرة بالبالية فان كانت ثبوتية
 فالمقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف
 الاطراف وجودية او عدمية وفي تمثيلها السالبة المحصلة الطرفين
 بقولنا **الشيء ليس** بالمتحرك **بما** كانت اشارة الى ما ذكرناه عنه فيما سياتي قوله
خوفا **من** **الشيء** **كل** **ان** **كان** **ذكر** **الرابطة** **هو** **مقدمة** **حتى** **لا** **يتوهم**
 السلب والبالية ايم المذكورة وقول المتن **واما** **سالبة** **فمحصلة**
 الطرفين الاخيرة قال السعد في شرح الشبهة وفي تمثيل السالبة المحصلة
 الطرفين بقولنا **الشيء** **من** **المتحرك** **بما** كانت اشارة الى **المراد** **بعدمية**
 الاطراف **هنا** **ان** **يكون** **حرف** **السلب** **جزا** **من** **القضية** **لان** **يكون**
 العدم متغيرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع ان ذلك من المعدل
 في شيء فنقولنا زيد لا معدوم يكون عدولة النفي وبه يعلم ما في قول السعد
 ان **لان** **طريقها** **وجوديان** **وجاب** **عنه** **بان** **مراده** **بكونها** **وجوديين**
 ان لا يكون حرف السلب جزا من احد هاتاهما **فان** **لا** **عدول** **فيها** **اصلا**
 يعني سواء كانت موجبة او سالبة كما مر من اهلها وقوله عند اطلاق الاخر
 الظاهر اننا نحترز بقوله عند اطلاق عماد من عدمه كانه من انما قد

تكون

تكون محصلة الموضوع او المحمول فاذا اطلقت المحصلة كان المراد بها بالاعدول
 فيها اصلا واما اذا كان فيها عدول الموضوع فيقال فيها محصلة معدولة
 المحمول كما قد مر في شرح رد المحتار في صدر كلامه غير اننا نقول ان
 ذلك مخالف لما في القطب الصغير وما في شرح الشبهة للمولى **سعد**
 الدين اما مخالفة الاول فنقد ذكر ما حاصله ان حرف **الشيء** **كان** **السلب**
 جزا من الموضوع او من المحمول او منهما سميت القضية معدولة ثم قال
 وان لم يكن حرف السلب جزا للشيء من الموضوع او المحمول كانت القضية
 محصلة سواء كانت موجبة او سالبة ووجه الشبهة ان حرف السلب
 اذا لم يكن جزا من طريقها فكل من الطرفين وجودي محصل وزعمنا ان
 بالاسم المحصلة اسم المحصلة بالموجبة ونسب السالبة بسيطة لان البسط
 لا جز له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزا من
 طريقها انتهى المفقد ومنه واما مخالفة الثاني لا يخفى لما في شرح
 مشرقة للسعد فنقلنا عباره في ما سبق وعند المراجعة
 تعلم المخالفة في كلام النظارين تلك العبارتين فيما عير به
 القطب برسمه المشعر بالقله جعله السعد كالاصل في الاطلاق
 ثم قال وقد تطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت
 او سالبة وهو اوفق ما في القطب كلام الحفيد السعد في شرح
 التمهيد يب فليتأمل بعد مراجعة ما في شرح المطالع ونحو البحث
 كما تبه احمد القيسي **فان** **اعلم** **ان** **الموجبة** **الاخره** **قال** **السعد** **في** **شرح**
 الشبهة ان الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة
 المحمول هو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فيصدق

في المحصول المعدول

فيها الباطنة الباطنة لانه اذا ثبت كماله صدق سلب عنه
ضرورة من غير عكس لجواز ان لا يكون للموضوع وجود محقق
او مقدر وحيث تصدق الالية دون الموجبة فيصدق
ليس شريك الباطنة في بصر لان الاجاب لا يصدق الا على موضوع
محقق الوجود كما في الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لان
الشيء ما لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع
لانه يرفع الاجاب وكان الاجاب يرتفع بثبوت نفي المحمول
للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه شرط بان
يتحقق الموضوع ويثبت له المحمول وقوله محقق او مقدر انما اراد
ان الاجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا بل هو مقتضى الخارجية
والجاءه لا يكفي مطلق الوجود ذهني كان او خارجيا لان السلب ايضا
يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور الجسم بين الموجبة والسالبة
لية التثني المقصود ثقله منه **ف** خصوص موضوعها سواء كانت
جزئيا حقيقيا محمولا يدك اكتب او لا تخوانا زيد وهذا زيد حقيقيا وكتب
ايضا ما منه اي تكون موضوعها شخصا محمولا لا جهة الا اشتراك
كقولنا زيد عالم وهذا كاتب وانا قايما فان قيل ان اريد ان يمدول
الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا كاتب وانا قايما كذلك كما
مر من ان اسما الاشارة والمضمرات موضوعات كلية وان ارد
ان تصدق عليه الموضوع من الذوات يكون شخصا فتمثل كل اشياء
جوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد انه يكون الموضوع بحيث
يفهم منه شخص معين لا يخل الا اشتراكا يفهم من قولنا انا قايما وهذا

كاتب

كاتب متارابه الى معين محمول بخلاف كل ان ان حيوان انتهى كلام
السعد في شرح التسمية **ف** لدلائلها على كثيرين او بحاج بان وجه
التسمية لا يلزم اطرادها مل **ف** على كلية الافراد كلها او بعضها
يلفظ يد على ذلك **ف** والمسورة في الموجبة كل ايجل الافراد لا يجوز الكلية
لانه اذا كانت الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية
لان المجموع من حيث هو شيء واحد لا يمتنع اشتراكه فيه فيكون الحكم مجموع
على مثله حكم الشخص انتهى من حاشية السمر قندي على القطب و
قال المولى عمام في حاشية عليه فان قلت القضية المذكورة اي الحكم
فيها على المجموع من اي قسم قلت كلمة كل فيه عنوان الموضوع فتكون
مهلة فان قلت فينهدم ما سياتي من حكم المهلة انه في قوة الجزئية
لانه لا يحسن دخول البعض على المجموع لانه لا يغلل لافراد
والبعض لقطيعة قلت انهدم هذا الحكم **ف** المسمى من قبل كون
لقضية التي موضوعها التام المجموع مهلة بل هو مفهوم كون الموضوع
المفهوم المخصوص في كماله العالم واجب الوجود والقديم والازلي وال
لشئ والسما الاول الى غير ذلك انتهى فخره فائدة من حق السور
ان يرد على الموضوع التام فان اقتزن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي
فقد احرقت القضية عن الوضع الطبيعي وليس من قوة والمهم
لم يقتصر ههنا الاخراف من جهة الموضوع وخص اقسام المخبرات في الا
ربع لان المحمول المسمى بالجزئي او كلي وايام كانت فهو موضوعه اما كلي او
جزئي انتهى من شرح المطالع محذوف بعض **ف** وهو الموجبة الجبرئية
المباشرة قال السعد في شرح التسمية وعلى هذا سبيل التمثيل واعتبار

ان كان الموضوع ابيض فليس له لون

يقدر

الاكثر لا على سبيل التقييد فان كل ما يفهم منه بحسب لفظة من
من اللغة الحكم على الافراد والبعض فهو سور كلام الاستفهام
والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلاثة
وتحوذ لك مما يفهم منه الكلية والبعضية التهي وفي السالبة
ليس بعض نحو ليس بعض الاشياء كحجر فوقعه نكرة في سياق النفي
بخلاف غيره فانه ليس في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدد
ولي كما في قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة
على حرف السلب بخلاف ليس بعض فانه حرف السلب مقدم قطعا
فيكون سلبا قطعا اذا لا يصلح مثله للموضوع العدولي **محد**
لما كان كائنا في الالف واللام في الانسان للحقيقة لا للهوم
ولا للفهم كالحارجي والكائنت سورة لا مهلة النفي مستوسي
وتأمل قوله لا للفهم الخارج هل يكون حينئذ كلية كما هو ظاهر كلامه
او تكون شخصية وحرره **قوله** وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد
المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها على المفهوم المحلي
فافهم وكتب ايضا مانصه فالحكم فيها على الطبيعة من حيث انها كلي
لا على الافراد التي تفرض لها الكلية والجزئية اذ لا شيء من الافراد لا
سكان بنوع ولا شيء من افراد الحيوان نجس وهي اما طبيعية عا
مة ان كان الحكم فيها يقيد المفهوم كالمثالين السابقين او لا ان لم
يكن كذلك كقولنا الانسان جوهر وقيل ان الطبيعية مهلة وقيل
شخصية فمجموع ما فيها ثلاثة اقوال **للمستوسي قوله** ولم تصلح لان تصدق
كلية ولا جزئية خرج به المهلة فانها صاحبة لذلك قال السمعاني شرح

بقيده

وشرح

في شرح الشبهة وان صحت لذلك بان يكون الحكم على الافراد
سميت مهلة لاهماله بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد
ان تصلح لذلك من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان
الحكم على ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان انسان مهلة
وان لم تصلح لان تصدق كلية في نفس الامر والمهلة في قوة الجزئية
عني لانها في الصدق وهو ظاهر النفي كلامه بلفظه **وبما**
يراد لا يظهر ان من صدق حكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق
على جميع الافراد او يصدق على بعض الافراد وعلى التقديرين يصدق
الحكم على البعض بحيث صدقت الجزئية صدقت المهلة فيبينها
الدلائل وفيه كلام حققه الدواني في شرح التهذيب فارجح اليه
لقول عليه **قوله** وانما تركها الاكثر والاشارة قال الشارح في حواشي جميع
الجوامع مانصه والقول بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم
محل اذا طليت مجردة لا ستمالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا
طليت في ضمن جزئي منها وهو الوجود المقصور عليه فمقتضى العلوم فالأ
مر بها امرتها في صرح جزئي منها والالزم المكلف بالمحال النفي بلفظه
وكتب ايضا مانصه بخلاف المهلة لانها وان كانت يستغني عنها
بالجزئية لكن لما كانت في قوتها صرح ان تستعمل في الحجة على انها جزئية
فلها هذا تعرض المصوغ وغيره فذكرها ويحتمل ان المؤلف انما لم يتفرض لذكر
الطبيعية لرجوعها الى المهلة الشخصية بناء على ما قال بذلك فيها ول
لله اعلم مستوسي وكتب ايضا مانصه قوله وانما تركها الاكثر وكلامه
قوله وانما الشريطة الاخرى في بعض النسخ والشريطة ان كان الحكم فيها

بالافعال والا تفصل في زمان معين فمخصوصة والى
فان ين فيها كنية الازمنة جميعها او بعضها فمخصوصة
والا فمهمة وبالجملة الازمنة واوضاع المقدم فيها عند الفعل
افراد الموضوع في الجملة انتهى كلامه **قوله** مخصوصة وهي التي
خصص فيها الزموم والقنادير زمان او مكان او حال كقولنا ان
كان زيد منصبا للشمس وقت الضحى فله ظل وزيدا اما ان يكون
في البحر مكتوبا واما ان لا يعرف انتهى شرح **قوله** واما الى
اخره اي في المنفصلة **قوله** وان كانت الشمس الى اخره منفصلة
مهمة **قوله** واما ان يكون العدد الى اخره منفصلة مهمة **قوله** وفي
المنفصلة واما الى اخره اي الموحدة الكلية كما في بعض الشروح ايضا
وكتب ايضا ما نصه قوله وفي المنفصلة دائما ظاهرا انه لا يكون
سور في المنفصلة وعبارته بعض التراح وسور الشريعة الموحدة
الجملة الاسمية التي يسميها النحويون كلمة المجازاة وكما واما وما في
معناها والمجزئية قد يكون وخوة والسالبة الجملة ليس البتة
وتشبهه والمجزئية قد لا يكون وحرف السلب مع سور الاحجاب
الكلي والاطلاق لفظ لوان واذا في الافعال واما في الافعال
لما قال انتهى كلامه وكتب علي قوله في هذه الحاشية واما في الا
تفصال ما لفظه اي واطلاق لفظه اما في الافعال **قوله** فيها ليس
البتة اما في المنفصلة فكيف قولنا ليس البتة ان كانت الشمس ط
لعدا النهار موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد زوجا او فردا **قوله** لا بد لها من كنيهة اي لا بد للكل كنية

وعبارة القطب نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت
بالاحجاب او باللب لا بد لها من كنيهة في نفس الامر كالضرورة
واللا ضرورة والادوام الى اخره وفيه ايضا وتلك الكنيهة الثانية في
نفس الامر هي مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملو
اللفوظية او حكم العقل بالية وكيفية يكتفي به كذا في القضية المقولة
تسمى جهة القضية ومثلي خالفت الجهة مادة القضية كانت
بما تذبذبه الى اخره ما ذكر **قوله** وتسمى مادة وعصر القضية واصلا
لقضية **قوله** فان ذكر لها لفظ اخر ظاهره ان اللفظ مثل الضرورة
شلا يدل على تلك الكنيهة الواقعة في نفس الامر التي هي مادة القضية
وفي كلام بعضهم ما يدل على ان اللفظ يدل على الكنيهة المعنوية
عند العقل اذ اللفظ انما هو باز الصور فراجع القطب وتسمى
الشيء للعدد وكتب ما نصه كالضرورة واللا ضرورة والادوام
والادوام **قوله** سميت القضية موجهة وتسمى ايضا منوعة
وبما عينة كقولها ذات اربعة اجزاء **قوله** اولاد اي لا ضرورة ولا
دائمة بان تكون مطلقة من قيد الضرورة والتوقيف بان حكم
فيها لا يتغير المحمول والتغاير في الجملة سواء كان ضروريا او لا
دائما اولاد نحو كل انثى تنفس بالاد طلاق العام ولا شيء من الانثى
تنفس بالاد طلاق العام فان ثبوت التنفس للانثى وسيلة عنه
ليس ضروريا ولا دائما بل باللفظ اي المحمول ثابت للموضوع او ملو
عنه في الجملة **قوله** في ثلاث عشرة قضية ست منها باسط وسبع
مركبات وقد اراد السعد في تهميده على الباطن التنبيه الوقفية

اوسلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادايما
نحسب الذات الموجبة بالضرورة كل ان كان متشكك في وقت ما لادايما
وفي السالبة نحو بالضرورة لا شيء من الان كان متشكك في وقت ما لادايما
قوله الدائمة المطلقة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول
للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها
اجاباد ايميا كل انسان دايما حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبها نحو قولنا دايما لا
يثنى من الانسان تحرفان الحكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان
مادام ذاته موجودة والعرفية العامة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا
بالعنوان ومثالها اجابا بكل كاتب متحرك الا صاحب مادام كاتبنا وسلبا
لا شيء من الجانب ساكن الا صاحب مادام كاتبنا وسميت عرفية
لان العرف يفهم من السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لا شيء من
النايم مستفيض لسبب المستفيض عن النايم مادام كاتبنا والعرفية
الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات ابي
الحكم فيها بدوام السالبة مادام ذات الموضوع مع قيد الدوام
الذاتي فيكون جزوها الاولى في التوجبة موجبة عرفية والثاني في السالبة
لبنة عامة وهي مفهوم الدوام وفي السالبة من السالبة عرفية
عامة واسطفا وهي اعم من الشروط الخاصة الممكنة العامة
وهي بسيطة هي حكم فيها سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
نحو كل نار حارة بالامكان العام في الموجبة وفي السالبة لا شيء من
معرفة

الحار

الحار يارذ بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي مركبة هي التي حكم
فيها سلب الضرورة المطلقة عن جانب الاجاب والسلب نحو كل
انسان كاتب بالامكان الخاص ولا يثنى من الانسان بكانت بالامكان
الخاص ومعناها ان اجاب الكتابية للانسان وسلبها عنه سلب الضرورة
بين وتربكها موجبة وسالبة من ممكنين عامين احديهما موجبة
والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ
حتى انما في غير عبارة الجارية كانت موجبة وان غير عبارة سلبية
كانت سالبة وكتب ايضا **قوله** العرفية بسيطة وهي
قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب
الذات فهي مركبة جزوها الاولى عرفية عامة والثاني مطلقة عامة
مخالفة لها في الكيف وهي اعم من الشروط الخاصة لان الضرورة الطبيعية
توجب الدوام الموجبي من غير عكس وكتب علي قوله الممكنة بسيطة وهي
قوله الممكنة الخاصة مركبة **قوله** الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة
وهي بسيطة وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
نحو قولنا في الاجاب لكل انسان متشكك بالاطلاق العام وفي السلب لا شيء
من الان كان متشكك بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القطعية
اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من ضرورة او دوام او لا دوام ولا ضرورة
يفهم منها قطعية السالبة اي يفهم منها ان المتشكك مثلا ثابت
لانسان بالفعل ولا يفهم منه اي ثبوته بالامكان فلما كانت
هذا المعنى مفقودا لقطعية سميت القطعية مطلقة وانما كانت عامة
لانها اعم من الوجودية الالادائمة او اللاحورية **قوله** والوجودية

وهو ليس بابيض فكما صدق اسود صدق ليس بابيض ولا ينكسر
اذ قد يكون اعم وكذا الملام في مثال المتن فكل واحد من الطرفين
اخص من نقبض الاخر فكل اخص من نقبض حجر وهو ليس بحجر
فكما صدق شجر صدق ليس بحجر ولا ينكسر اذ قد يكون ليس بحجر
ولا شجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا الملام في الحجر فانه اخص من
نقبض شجر فان قلت هل يصح ان يكون انضابط فيها ان مركبة ان يكون
من الطرفين لانها لا يجتمعان ويرتفعان قلت الظاهر انه لا يصح
اذ لا يقتصر الحال فيهما على الطرفين ولو كان احدهما وجوديا والاخر
عدميا يمكن ان تعتقد فيه مانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا انسانا
ولا حيوانا فان كل منهما اخص من نقبض الاخر فافهم هكذا ذكر في التقدير
ولعله صواب ان نشأ الله تعالى **في** بالتناهي بين طرفيها صدقنا
لفظ اي في الموجبة او اللاتناهي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا
هذا الانسان حيوانا او زحيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما

مكرر مانعة الجمع فقط ولتركيب من الشيء والاخص من نقبضه
كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود فكل واحد من الطرفين اخص من الا
خرفا سودا اخص من نقبض ابيض وهو ليس بابيض فكما صدق اسود
صدق ليس بابيض ولا ينكسر اذ قد يكون اعم وكذا في مثال المتن
فكل واحد من الطرفين اخص من نقبض الاخر فكل اخص من نقبض
حجر وهو ليس بحجر فكما صدق ليس بحجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا
اللام في الحجر فانه اخص من نقبض شجر فان قلت هل يصح ان يكون النفا
بط فيها ان تكون مركبة من الطرفين لانها لا يجتمعان ويرتفعان

قلت الظاهر انه لا يصح ان يقتصر الحال فيهما على الطرفين ولو
كان احدهما وجوديا والاخر عدميا يمكن ان تعتقد فيه مانعة
الجمع نحو اما ان يكون هذا انسانا ولا حيوانا فان كل منهما اخص
من نقبض الاخر فافهم هكذا ذكر في التقدير ولعله صواب ان نشأ
الله تعالى **في** بالتناهي بين طرفيها صدقنا فقط اي في الموجبة

مكرر **واللاتناهي في السالبة** نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او زحيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما **فانه** مانعة الخلو
فقط ولتركيب من الشيء والاخص من نقبضه كمثل المصنفات
لا يعرف اعم من نقبض في البحر وهو كونه ليس فيه لان عدم
الفرق بصدق مع البحر ومع عدمه وكذلك قولنا في البحر
اعم من نقبض لا يعرف وهو يعرف لان كون الشيء في البحر
بصدق مع عرقه وعدمه ونحو قولك اما ان يكون هذا
حيوانا ولا انسانا فان الانسان اعم من نقبض حيوان وهو لا
حيوان **فانه** بالتناهي بين طرفيها كذا فقط اي في الموجبة او اللاتناهي
في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا او زحيا فانه
مكرر يجوز ارتفاعهما معادون اجتماعهما ونحو ما ان لا يكون
في البحر واما ان يعرف فان عدم كونه فيه وعرفه كذا ولا نه
بصدق فان وكل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها ما
ليه وصدق سالبه منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة
منع الخلو كذب فيها سالبه وصدق سالبه منع الجمع **فانه** في غير
البحر كالبر مثلا **فانه** في البحر ولا يعرف يكون في سبيبة او عايما **فانه**

وسميت الاولى حقيقيه وتسمى الثانية ظاهريه اتعا اذا لانا
 بين طرفيها تنبيه قد يطلق كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو
 علي ما هو اعم من الحقيقة فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيها بالنفي او
 اللانفي في الصدق بطلانها بمانعة الخلو ما حكم فيها بالنفي او اللانفي
 لانفي في الكذب بطلانها بمانعة الخلو ما حكم فيها بالنفي او اللانفي
 حدة منها وليس المراد المجموع اذ هو ذلك اجزاء قطعا من غير تشابه
 ثلثه **قوله** اجزاء ثلاثة كما في مثال المثلث او اربعة او خمسة
 او ازيد وتسمى القسمة الحاصلة من التبيين مشاة والحاصلة من
 ثلاثة مثلاً والحاصلة من اربعة سبعة نحو الكمال اما اول اوقات
 او ثالث اربع ومن الخمسة خمسة نحو الحلي اما جنس او نوع او فصل
 او خاصية او عرض عام ومثال ذوات الاجزاء التي هي المحصورة في هذا العدد
 داما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة وهلم جرا **قوله** كقولنا
 العدد الاخيرة في الحقيقية واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا
 الشيء شجرة او حجرا او حيوانا او مجتمع كذا باحوال ان يكون شيئا اخر
 واما مانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حجرا
 ولا حيوانا فانه لا تكذب اجماع بان يكون شجرة او حجرا او حيوانا في
 بل تصدق انتهى من شرح اخر هذا في الموجبة واما السالبة الحقيقية
 ذات الاجزاء فكقولنا اما ان يكون زيدا سودا او كائنا او قايما ولو
 قلت او طويلا كانت ذات اربع وعليه ففسر واما السالبة منع الخلو
 فكل ملادة صدق فيها موجبة منع الجمع كما تقدم مثال كذب فيها سا
 لبنة وصدق فيها سالبة الخلو كما ان يكون هذا الشيء شجرة

مسألة السالبة
 وتسمى الثانية ظاهريه
 وتسمى الاولى حقيقيه
 وتسمى الثانية ظاهريه
 وتسمى الاولى حقيقيه

او حجرا او حيوانا واما سالبة منع الجمع ذات الاجزاء فكل ملادة صدق
 فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع
 التي كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حجرا ولا حيوانا وكقولنا
 العدد اما زيدا او ناقصا او مساويا **قوله** فان كونه المجمعة بالزيادة
 عليه وهي النصف والثلث والرابع والسدس اذا المجموع خمسة
 عشر فالعدد سبي زيدا بهذا الاعتبار وان كانت الكسور اعم
 المجتمع منها ناقصة بسبب ناقصا كالاربعة فان كسورها النصف والرابع
 والمجتمع ثلاثة واعلم ان محل الزايد علي اثني عشر حل حقيقي عرفي
 ن كان مجازا لغويا اذ الزايد انما هو خمسة عشر لا الاثني عشر
 فهو من قبيل تسمية الشيء باسمه كله لان الاثني عشر جزءا خمسة
 عشر ولا بعد في ذلك **قوله** لانه يقع قولنا العدد الي اخره **قوله** الحقيقية
 ومانعة الخلو يعني بخلاف مانعة الجمع فان طرفيها برتفعان كما مر
 فلا يباين الا يرا فيهما **قوله** هنا اي فيما اذا كانت ذات اجزاء مثلاً
قوله واجب الباقية النظر هل يتم هذا الجواب بالسلب الي مانعة
 الخلو بان المراد بغيره كالمساوي ومثلاً مع الزايد والناقص والمساوي
قوله والاصل العدد اما مساوي الي اخره اي مثلاً وعليه قياسه العدد اما
 زيدا وغير زيدا والعدد اما ناقص او غير ناقص وغير الزايد في المثال
 الاول اما ناقص او مساوي وغير الناقص في المثال الثاني اما مساوي او زائد
 فافهم **قوله** فالعناد حقيقيه انما هو بين المساوي وغيره يعني او
 بين الناقص وغيره قال السعد في شرح التسمية وان رجعتا الي
 الحقيقي فالمنفصلة مطلقا لا للتركيب الامم جزين لانها لا تتحقق

وكاثنى عشر

او الزايد مع

او الزايد

بأنفصال واحد والنسبة الواحدة لا يكون إلا بين شيئين فعند
زيادة الأجزاء المتصلة فإذا قلنا اللفظ ما اسم أو كلمة أو أداة فهي
خفيفتان على معنى أنه اسم أو غيره أو غيره أما كلمة أو غيره فلا قلنا أما أن
يكون هذا الشيء شجرة أو حجر أو أنا فإني ثلاثة متصلة من مانعات
المجموع وإذا قلنا أما أن يكون هذا لا شجرة ولا حجر ولا أنا فإني ثلاثة
متصلة من مانعات الخلو باعتبار أن الانفصال بين كل اثنين وأعلم أنه ليس
كلما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحدي المتصلة من
الثلاثة لأنه قال في الأثر ارت وفديك لغير الخفيفي أصنافا آخر
غير مانعات المجموع ومانعة الخلو كقولنا رأيت أما زيدا وأما عمرا وأما العالم
أما أن يعبد الله أو ينفع الناس انتهى **قوله** وهذا إذا جازى السائر وغيره
المصادق بالزائد والناقض **قوله** وأعلم أن المتصلة من المتصلات في اللغة
قد بين هذا الإجمال بعض الأثر فقال وللقسم الشرطية باعتبار تنوع طرقاتها
الباقي فاقام المتصلة تسعة الأولى من حملتين نحو كلما كانت الشئ **قوله** أما أنا
أنا فهو حيوان الثاني من متصليتين نحو مني ما كما كانت الشئ أنا أنا
فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن أنا الثالث من متصليتين نحو
مني كانت دائما أما أن يكون العدد زوجا أو فردا دائما أما أن يكون متغيرا
مما سويين أو غير متقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو مني كان طلوع
الشئ علة لوجود النهار فكما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس
بكله نحو مني كلما كانت الشئ طالعة فالنهار موجود فالنهار يلزم
بطلوع الشئ السادس من حملية ومتصلة نحو كلما كانت العدد فهو ما
زوج أو فرد السابع عكسه نحو كلما كانت هذا إنا زوجا أو فردا فهو عدد الثالث

من متصلة ومتصلة نحو مني كان كلما كانت الشئ طالعة فالنهار
موجود دائما أن يكون الشئ طالعة وأما أن لا يكون النهار موجودا
الآن عكسه نحو مني كلما كانت دائما أما أن يكون الشئ طالعة وأما أن لا يكون
النهار موجودا دائما كلما كانت الشئ طالعة فالنهار موجودا واما
المتصلة ستة الأولى من حملتين نحو أما أن يكون العدد زوجا أو فردا
الثاني من متصليتين نحو أما أن يكون كلما كانت الشئ طالعة فالنهار
موجود واما فردا لا يكون إذا كانت الشئ طالعة فالنهار الثالث من متصليتين
نحو أما أن يكون هذا العدد أما زوجا أو فردا وأما أن يكون ليس أما زوجا أو
فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو أما أن يكون طلوع الشئ علة لوجود
النهار وأما ليس كلما كانت الشئ طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية
ومتصلة كقولنا أما أن يكون هذا ليس عددا وأما أن لا يكون زوجا أو فردا
السادس من متصلة ومتصلة كقولنا أما أن كلما كانت الشئ طالعة فالنهار
موجود واما أن يكون الشئ طالعة وأما أن لا يكون النهار موجود **قوله**
أومن شرطيات متصلة أو متصلة **قوله** اختلاف بمنزلة الجنس **قوله** مصر
فقيتين خفيفتين لا يجازين كطرف الشرطيات **قوله** خرج به
أي يفتنن **قوله** مفردين كالسما والأرض والآن والآن **قوله**
بالإيجاب فصل ثلث **قوله** وبالعقول نحو لا كائنا **قوله** والتحصيل نحو
زيد ليس بكا **قوله** وبغير ذلك كالحملية والشرطية **قوله** بحيث فصل ثا
لث **قوله** لذاته فصل رابع بالحسينية المذكورة وهي كون أحدهما صادقة
والآخر كاذبة لذاته لا خلافا **قوله** المحصورين حملتين أو شرطيتين
قوله المحصورين حملتين أو شرطيتين **قوله** المحصورين حملتين

او شرطيين **قوله** ورد المتأخر من هذه الوحدات الى اخره
 في حاشية من هذا وحدة الزمان والمكان والاضافة والفعلة والفعل
 من درجة تحت وحدة المحول لا خلة في المحول باخلة فيها لان
 التاميم ليل غير التاميم بها واوكذا البواقي واما وحدة الشرط والجزء
 والكل فمن درجة تحت وحدة الموضوع لا خلة فيه باخلة فيها لان
 الجسم بشرط كونه ابيض وغيره بشرط كونه اسود انتهى شرح اخر
 ثم رايبت المولى سعد الدين في شرح التسمية قال ما يفهم وهما
 بشرط وهوان جعل وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى وحدة المو
 ضوع والبواقي الى وحدة المحول مما لا يبيح علي اطلاقه لانه اذا
 عملت عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت
 وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى المحول والبواقي الى الموضوع
 فالاولي القول برجع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع ولا
 محول متقن على تخصيص بل الصواب ما ذكره بعضهم من الاكتفاء
 بوحدة السببية الكلية **الخ** لا يستلزمها الى وحدتي المو
 ضوع والمحول **قوله** البغية اي وحدة الزمان المذكورة وما
 بعدها **قوله** بعض من هو الغارابي عليه ما في بعض الشروح **قوله**
 يدل الموضوع والمحول الى اخره كان يقال من فلا لا بد من اتحاد
 المقدم في كل من القطعتين وكذا التالي في كل منهما وكذا لا بد فيها
 من الاتحاد في الزمان **قوله** وفي السبعة المحجوزات اي الاربع
 الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية وما
 المهيمنة فهي في حكم الجزئية **قوله** والمراد المحجوزات لان التناقض

هذه الصفحة مكررة كلها

بالفصل واحد والسنة الواحدة لا يكون الا بين شيئين فعند
 زيادة الاجز انبعدة المتفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة
 فهي حقيقة ان علي معني انه اما اسم او غيره او غيره اما كلمة او غيرهما واما
 اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرة او انانا فهي ثلاث
 متفصلة تمانعات الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا الاشجار او لا
 حجرة او لا انانا فهي ثلاث متفصلة تمانعات الخلو باعتبار الانفصال
 بين كل امرين واعلم انه ليس كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب
 ان يكون احدي المتفصلات من الثلاثة لانه قال في الاشارات وفيه
 يكون لغير الحقيقة اصناف اخر غير مانعات الجمع ومانعات الخلو كقولنا
 رايبت اما زيد او اما عمر او العالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس انتهى
قوله وهذا ان ابي الماوي وغيره الصادق بالزائد والناقص **قوله**
 واعلم ان المتفصلات والمتفصلات الى اخره قد بين هذا الاجمال بعض
 الشراح فقال وينقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها اليافان فاقسام
 المتصلة تسعة الاولى من حيثين نحو كلما الشيء انانا فهو حيوان الثاني
 من متعللين نحو سني ما كان كل ما كان الشيء انانا فهو حيوان فهو كلما لم
 يكن حيوانا لم يكن انانا الثالث من متعللين نحو سني كان دايجا اما ان
 يكون العدد زوجا او فردا اما ان يكون متصفا بمت او غير
 متصفا الرابع من عملية ومتعلقة نحو سني كان طلوع الشمس عللة لوجود النهار
 كلما كانت طالعة فبالنهار موجود الخامس عكس نحو سني كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فوجود النهار يلزم لطلوع الشمس السادس من جملة
 متفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما زوج او فرد السابع عكس نحو كلما كانت

انما هو بين الجزئيين من الاربع لا بين الاربع **قوله** بعد اتفاقهما
 الى اخره هذا كله اذ لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد
 من المحصورات والمخصوصات جميعا مع رعاية الشرط
 جميعا من الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض
 عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكرناه في مادة الاربع
 مكان الخاص فكذب الضروريات كقولنا بالضرورة كل انسان
 كاتب بالضرورة ليس كل انسان بكاتب وتصدق الممكنات
 كقولنا بالامكان كل انسان كاتب بالامكان كان العام ليس
 كل انسان بكاتب لان السلب لا يرفع امكان الايجاب انظر
 لثمته في شرح التسمية فانه مفيد **قوله** اي المحلية والجزئية
 اي بان تكون احدا لهما سورة الكهنة والاخرى سورة
 الجزئية او بما في حكمه من الالهال حفيد وهو ظاهر **قوله**
 لان المحليين الجاهل يعني لا يخالفا في ان كانتا كليتين
 لم يتناقضا لجواز كذب المحليين وصدق الجزئيين في مادة
 يكون الموضوع فيها اعم من المحصورات كالمثالين المذكورين في المتن
 وعلم من هذا ان المراد بالكتاب ههنا الكاتب بالفعال والا
 لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
 كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجر كذب
 ب المحليين ولم يصدق الجزئيين من شرح اخر **قوله** والتقيضا
 الجاهل هو في المعنى من ثمة قوله لان المحليين الجاهل والمعنى
 انه لا يقع التناقض بين المحليين لانه لو كانتا كليتين لم يرتقيا

وقد

الجزئيين

وقد ارتقيا فكذلكهما اي ارتقيا عليهما دليل على عدم تناقضهما ولا
 لك الجزئيين لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا في ا
 لصدق وقد ذلك على عدم التناقض بينهما هذا البضاحه
 وهو سهل **قوله** وهذه المثالات اي الباقيات في قول المتن
 كل انسان حيوان الجاهل **قوله** ومثال الشرطين قال بعض
 الشراح هذا اذا كانت القضية حملية اما اذا كانت شرطية
 فتقيض المحلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف اي الايجاب
 والسلب والموافقة لها في الاتصال والانفصال وفي الشرط والمادة
 لعناد فتقيض اللزومية الموجبة المحلية اللزومية السالبة الجزئية
 كقولنا كما كانت هذا الشيء انانا فهو حيوان وقد لا يكون
 اذا كان انانا فهو حيوان وهكذا البواقي انتهى **قوله** كلما الخ
 قضية موجبة كلية شرطية اتفاقية وقوله ليس كل الى اخره
 قضية سالبة جزئية شرطية لان من سور السوالب الجزئية
 ليس كل وليس بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وغيره
 فهي تقيض الموجبة **قوله** ثم ورد الاتفاقية مثالا وكان الاولى ان
 يثبت بالفضيلة الشرطية اللزومية قال بعض افاضل الدرس لان التناقض
 اذا وقع في الاتفاقية فاحري ان يكون في اللزومية وانما نص عليها لانه
 قد جفى التناقض فيها **قوله** والمهملان اي الموجبة والسالبة
قوله في قوة الجزئيين يعني فكما لا يكون بين الجزئيين تناقض لا
 يكون بين المهملين تناقض بل بين مضملة وكلية بان تكونا محمولتين
 حية والمحملة سالبة والعكس كما بين المحلية والجزئية بخلاف الجزئيين

في قوله
 الجزئيين
 التناقض
 الجزئيين
 التناقض

وصفيهما القنواني مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فهما ثلاثة
اشياء ذات الموضوع وهو الانسان والا فان موضوع الذي
هو الانسان ويقال له الموضوع والذكر والعنوان وهو المحمول
الذي هو الحيوان ولا يشك ان قولك في بعض انسان لم يصبر ^{الحيوان}
اذا قلنا الانسان مفهوم للحيوان وبالعكس بل هما بحالهما موضوع
العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع وكذلك
الحال في الاشياء من الحيوان فتأمل في شرح الفقرة ^{الحيوان} ذات المحمول
اي في الاصل ومحموله اي محمول الموضوع في العكس ^{الحيوان} الاخص
وهو انسان ^{الحيوان} الاعم وهو حيوان بل تنفك جزئية للزوم الصد
ق في لزم كليهما في سائر المواد ^{الحيوان} فانا نجد هذا استدلال علمي
المدعي السابق وهو احد طرفي ثلاث ويسمي هذا طريق
الاقتراض وذكر الشيخ الطريقي الاخرين وهما طريق الخلف
وطريق العكس وقد اوضحنا بعض الشرح بقوله وثالثيهما
الخلف وهو ان نضم لقيض الاصل لينتج منه الشكل الاول محالا
كما يقال مني صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق لقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان ونضمه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه حيوان ولا شيء
من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان او بعضه بانسان
ان هذا خلف لا مستناع سلب الشيء عن نفسه وثالثها طريق
العكس وهو ان نفكر بغير العكس ليرتد الى ما بنا في الاصل كما قال

في الاشياء
التي هي
بالحال

يقال

يقال مني صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق لقيضه وهو لا شيء من
الحيوان بانسان وينعكس الى لا شيء من الانسان الحيوان علميا
يسمي من ان السالبة تنفك كلية فيلزم المتناقضتين الى
ان الانسان والحيوان وقد كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا
خلف فيثبت ان الوجبة الكلية والجزئية تنفك جزئية انتهى
ما اردناه منه وفيه ايضا حاجتنا ^{الحيوان} شيئا معينا وكتب كزيد
مثلا كما في بعض الشرح موصوفا بالانسان والحيوان فاذا جعلنا
ذلك الشيء موصوفا بالانسان وحملنا عليه الحيوان كان دليل اصل
الفضية وان جعلناه موصوفا اي الحيوان وحملنا عليه الانسان كان
ذلك عكس الفضية شرح اخر ^{الحيوان} وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه تفسير للشيء وعبارته الحاقية اذا قلنا كل انسان حيوان فانا نجد
شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان انتهى
اي ما صدق عليه الانسان كزيد وعمر ويكره في بعض الهوامش
وبعضها ايضا اي شخص الانسان ^{الحيوان} ولانه اذا صدق الى اخره
كلمته عبارة الحاقية بالحرف غير انه حذف اولها قوله والا ولي
ان يقال في الخلف الى اخره تأمل وقد وجه في بعض الحواشي الاو
لوية قبل جمع ^{الحيوان} كل انسان الى اخره موجبة كلية ^{الحيوان} بعض الى اخره
موجبة جزئية عكس الموجبة الجزئية السابقة ويلزم صدق
الاصل وهو هنا الموجبة الكلية صدق عكسه وهو هنا الموجبة
الجزئية كما تقدم ^{الحيوان} والا اي والا يصدق بعض الحيوان انسان

وهي الموجبة الجزئية **قوله** نقبضه وهي السالبة الكلية **قوله**
 هو لا شئ الاخره اقول الاول ان يقول ويلعبس لا شئ من
 الحيوان بان ان الى قولنا لا شئ من الانسان حيوان فيلزم التنا
 فاة الاخره **قوله** او يضم ذلك النقبض اي نقبض العكس
 وهو لا شئ من الحيوان بان ان الى الاصل وهو كل انان حيوان
 وكتب ايضا مانصه قوله او يضم ذلك النقبض الاخره هذا
 اشارة الى دليل الخلف وهو ضم نقبض العكس الى الاصل لينتج
 محالا من الشكل الاول كما بينت التام بقوله هكذا الى اخره وا
 شار بقوله ولانه اذا صدق كل انان حيوان لزم الخ الى
 ليل العكس قال السعد في شرح التسمية الثالثة طرف
 العكس وهو ان يعكس نقبض العكس لينتج ما في الاصل فيكون
 نقبض العكس محالا فيكون العكس خفا واما قلنا باننا في الاصل
 ل ليشمل المناقضة والمضادة مثلا اذا صدق حينئذ كل ب
 وبعض ب ج باله طلاق فليصدق بعض ب ج باله طلاق
 والا لصدق نقبضه وهو لا شئ من ج ب د اجماعا وللعكس
 الى لا شئ من ب ج د اجماعا وهو مضاد لاله اصل المحل اعني كل ج
 ب و مناقض الاصل الجزئي اعني بعض ج ب وهذا الطرف
 يعني طرف العكس الجزئي في السؤال ايضا الاخر ما بينته
 يعني بخلاف طريق الافتراض على ما خروه فليراجع السيد
 من احب الاطلاق عليه قال القصاص في حواشيه الخلف مطلقا
 هو اثبات الشئ بابطال نقبضه كما يجب واما ان الابطال يضم

نقبض

العلم مع الاصل
 لا يثبت
 بقليل
 النقبض

نقبض لنحصل باننا في الاصل المفروض البطلان
 فليس عكس النقبض خايجا عن طريق الخلف الا ان يدعي
 ان الخلف يخرب العكس اصطلاح مفاير لمطلق الخلف ولا
 موجب لهذه الدعوى انتهى وكتب ايضا مانصه قبل انما
 سميت خلفا لان التمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقبضه
 فكانه ياتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويورد تحريمه
 تسمية القياس الذي ينافي الى المطلوب استدا اي من
 غير تعرض لا يبطال بالمستقيم وعبارة شرح المطالع الثالثة
 طريق العكس وهو ان تعكس نقبض العكس ليرتد الى نقبض الا
 صل ان جزئيا او صدقه ان كان كلييا مثلا اذا صدق كل ج ب
 بعض ج ب باله طلاق وجب ان يصدق بعض ج ب
 لا طلاق والا لصدق لا شئ من ب ج د اجماعا ويعكس الى لا شئ
 من ج ب على ما سيجي وقد كان الاصل او بعضه ب هذا خلف
 والتشديد فيه انه يقال صدق الاصل مع لازم نقبض العكس
 ممنوع لا سئل ان منه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئيا
 فظاهر واما اذا كان كلييا فلا سئل ان منه الجزئين فيمنع صدق
 الاصل بدون العكس وهو المعنى المنزوم انتهى المقصود ونقله منه
قوله ينتج اعني من الشكل الاول **قوله** والموجبة الجزئية ايضا الاخره
 قال بعض الشراح وتعايل ان يمنع انعكاس الموجبة الى التناقض
 الجزئي الا الجزئية مطلقا اذا صدق قولنا بعض الانسان زريد
 ولا يصدق بعض زريد انسان او زريد بعض الانسان انتهى كلامه
 بل عكسه وهو زريد انسان

كل ج ب

وفي بعض الشروح ايضا لا يقال هذه الحجة بنقوضه لانها
 لو صحت لا يتغير قولنا بعض الانسان يريد الى قولنا بعض
 انسان ولم يتغير اليه كذبه وصدق الاصل لانا نقول
 ليس المراد يزيد لهما معناه الجزري اذا المعنى الجزري لا يتغير
 محولا بل المراد المفهوم الحاي وهو المسمى بزيد فنقولنا بعض
 انسان بزيد معناه فبعض الانسان يسمى بزيد فينتقل الى قولنا بعض
 المسمى بزيد انسان فلا تغض وفي ذلك الشرح ايضا واعلم ان
 المحصورة لا تتغير اذا العكس كما من جعل المضموع مفهوم الموضوع
 محولا وهذا فيها جزري فلا يكون محولا فلا يتغير خوف ذلك هذا
 مراد اي زيد هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا اذا
 جزري اي تلك الذات المختصة وكذا حال الزيد بن فليس من
 جعل المحول موضوعا والموضوع محولا في شئ من شئ من شئ محروقة
 مبينا **قوله** لانا نجد شئ اي بعضنا **قوله** لزم ان يصدق الى اخره
 وهو عكس الاصل وانما لزم ذلك لان العكس لازم للفضية **قوله**
 ليصدق نقبضه وهو السلب الكلي لان الموجبة الجزئية
 نقبضها الى السالبة الكلية **قوله** فيلزم مد اي يلزم النقض وهو
 السالبة الكلية سالبة كلية اخرى لانها تتغير كلفها **قوله**
 لهذا النقض وهو لا شئ من الحيوان بانان **قوله** الى الا
 صل وهو بعض الانسان حيوان **قوله** سلب الشئ عن نفسه
 الترتيب هكذا بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان
 بانان ينتج من الشكل الاول بعض الابان **قوله** بانان

قوله بلن بنفسه اي مفهوم بالبداهية **قوله** فاته اذا صدق
 الى اخره هذا طريق العكس قال بعض الشراخ وانما لم يتبين
 عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصح
 عند وجود الذات والسوالب لا يلزم وجود الذات
 بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات النتهية
 ومرواه بالسوالب السوالب البسيطة انما هو سبين في الموطول
 ن **قوله** صدق قولنا الى اخره وهو عكس الاصل اللازم له **قوله** لا
 نقبضه اي نقبض لا شئ من الانسان بحري والسلب الكلي نقبض
 ذلك الاجاب الجزري وهو بعض الحيرانان كما نرى **قوله** وينقله
 اي هو اي النقض الجزري الموجب الى مثله وهو بعض الحيرانان
 كما سيف **قوله** بعض الحيرانان يناقض الاصل الذي هو لا شئ
 من الحيرانان **قوله** او يضم الى اخره هذا اشارة الى طريق الخلف
 وقوله فيما سبق والا لصدق نقبضه الى اخره اشارة الى طريق
 العكس وترك طريق الافتراض لانه لا يجري في السوالب
 البسيطة وانما يجري في الموجبات والسوالب المركبة لوجود
 الموضوع فيهما بخلاف الخلق فانه يضم الجميع وكذا العكس قال
 السعد في شرح الشئ وهذا الطريق يعني طريق العكس
 تجري في السوالب ايضا مثل جريان طريق الخلق مثلا اذا صدق
 لا شئ من ج ب فليصدق لا شئ من ج ب ج والا فيعض ج ب و
 يتغير الى بعض ج ب وهو يناقض لا شئ من ج ب النتهية كلامه
 رحمه الله سبحانه **قوله** هذا النقض وهو بعض الحيرانان الذي

هو تقيض الفكر بان تجعل هذه الموجبة الجزئية صفري كونها
الجاب الصفري شرطاً في الشكل الاول فتجعل الاصل وهو الكلية السالبة
الكبرى شرطاً فيه فينتج حينئذ سلب الشيء عن نفسه كما
ذكر **قوله** بعض الانسان هذه صفري وهي التقيض قوله ولا ينبغي
هذه الكبرى وهي الاصل فينتج من الشكل الاول **قوله** حسب الكبري
الكلية والجزئية **قوله** والسالبة الجزئية الباقية في بعض الشروح
واعلم انهم لم يذكروا المصطلحات والشخصيات كون المصطلحات
بمعرفة المحصورات وعدم الاعداد في الشخصيات في العلوم النقي
واقول ظاهره ان الشخصيات تنعكس وقد تقدم لنا في ما نقلناه من
بيان بعض الشروح انما لا تنعكس وهو الظاهر **قوله** والا اي ولو
كان ليها عكس علي وجه النزوم وعدم الخلف **قوله** فيصدق الفا
لكن للتفريق او السببه **قوله** سلب الاخص وهو الانسان مثلاً
عن بعض الاعم وهو الحيوان وكتب ايضا مانصه وهو الاصل نحو
بعض الحيوان الي اخره **قوله** سلب الاعم وهو الحيوان **قوله** عن
بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان
ليس حيوان **قوله** بعض الانسان ليس حيوان اي جاب جزري
قوله لصدق تقيضه اي تقيض النعكس وهو الجاب الحلي
لو صدق عكسه وقوله وهو كل انسان الي اخره بيان للتقيض و
كتب ايضا مانصه اذ لو صدق التقيض لزم اجتماع التقيضين
قوله والا لو وجد الكل يعني لو صدق عكسه لزم وجود الكل وهو لا
يوجد فانه مركب من الحيوان والنبات لا بد من الجز وهو

هذا هو
الكلية

وهو الحيوان الذي هو جز الانسان وهو محال اي وجود الكل
بدون الجز محال **قوله** وفيه اي المعنى **قوله** المواد اي التواضع
قوله بعض الانسان الباقية هذا هو الاصل **قوله** من اقوال
صادقة كانت او كاذبة فطعنا كما في القياس الشعري للتركيب
من قياسين الاول النباشن اخص للمال خفية وكل اخذ للمال
خفية سارفة فهذا قياس ينتج النباشن سارفة والثاني
كان يقال النباشن سارفة وكل سارفة تقطع يده ينتج
النباشن تقطع يده **قوله** فخرج اي بقولنا من اقوال **قوله**
كفك المستوي وهو المراد عند الاطلاق وكتب مانصه
نحو كل انسان حيوان وعكسه المستوي بعض الحيوان انسان
وهو لازم لاصل القضية كما تقدم **قوله** وعكس تقيضه اي
القول الواحد نحو قولك كل انسان حيوان ينعكس بعكس
التقيض الموافق الي قولك كل ما ليس حيوان ليس انسان
فهذه القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين
لازمة للاصل كما تقدم فلا يسمى الاصل وهو قولنا كل انسان
حيوان قياساً لكونه قولاً واحداً وان لزمه قول اخر وهو
العكس وينعكس بعكس التقيض المخالف وهو تبديل الطرف
الاول بالتقيض الثاني والثاني بعين الاول الي قولنا لا شيء
ما ليس حيواناً بياناً في هذه القضية السالبة عكس الاصل
لازمة له فلا يسمى الاصل اي قياساً لكونه قولاً واحداً
قوله لا سطر اي الغير التام وكتب ايضا مانصه اعلم ان

الامر بدلالة الشئ على الشئ اما ان يكون بالجزء اي يثبت لكل
واحد في الجزئ لثبوت في جزئ اخر لم يثبت مشترك بينهما
هو التمثيل وتسميه الفقهاء قياسا كما يقال التمثيل مسكون فهو
حرام كالحرام اما ان يكون بالجزء على الحمل لثبوت في اكثر جزئياته
وهو الاستقراء فهو تام ان كان الحكم موجودا في جميع جزئياته
كقولنا كل جسم اما حاد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحرك
فكل جسم متحرك وبقي قياسا مقبولا وافصا ان كان الحكم موجودا
في اكثر جزئياته كما اذا استقرنا افراد الانسان والفرس والحمار
والطير وجدناها متحركة فكما الاسفل عند الموضع حكما بان
كل حيوان متحرك فكله الاسفل عند الموضع واما ان يكون بالحمل على
الجزئ او بالحمل على الحمل وهو القياس كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان ماش على قدميه فانا اسند لنا ثبوت المشي لكل
افراد الحيوان على ثبوت الانسان الذي هو بعض افراد الحيوان
وكقولنا الانسان ناطق وكل ناطق ضاحك فاسند لنا ههنا
ثبوت الضحك لجميع افراد الناطق على ثبوت الانسان الذي
هو مساويه وتسمي هذه الثلاثة حجج اولاد واولاد والعمدة فيها
القياس لما علم في المطولات ان الاستقراء الناقص والتمثيل
لا يقيدان الا الظن التام من بعض الشروح وكتب ايضا ما
نصفه قوله والاستقراء والتمثيل الربعة قال السعد بعد ان تكلم
عليها وعلى ما يرد على تعريفها ما نصه واعلم انه لا نزاع لاحد في
الاستقراء والتمثيل اما يقيدان الظن دون اليقين انتهى كلامه

في محل وقال في اخر وقد صرح القوم بان الاستقراء اليقين
التي تام وهو القياس المقسم والي ناقص وهو الاستقراء الناقص
وقد افهم من اطلاق لفظ الاستقراء المقيد للظن دون
العلم التام المقصود ثقله منه ومنه تعلم انه لا خاصية
لهنا الي يقين الاستقراء التام الي التمثيل عليه مما ينبغي
اجنبية اي محير لازمة عن المفردات فلا ان المربض
يتحرك لعله قد حذف الكبرى وهي كل متحرك متحرك فهو حي
واما قول الشارح فهو حي فهو النتيجة **قوله** لان لزوم ان
اي فلا **قوله** وكما في قياس المساوات الربعة من قياس
المساوات القول ينبع الحمام والحمام ينبع الذئب ينبع القول
ينبع الذئب وهو باطل لان صدقه يتوقف على انه ينبع و
هو باطل وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنتان نصف الربعة
لينبع الواحد نصف الربعة وهو باطل لان نصف نصف الشئ لا يكون
نصفه **قوله** موهوم الاخرى اي الغريبة الاخرى كالانسان
مثلا **قوله** ما قلب لنا طف مثلا **قوله** وب ناطف مثلا **قوله**
ما ونبح لشر **قوله** لا يتحقق الاستلزام فيه اي قياس المساوات
قوله كما في قولنا الشمس **قوله** لب النهار **قوله** وب اي النهار
قوله ملزوم **قوله** لظن **قوله** انسان **قوله** ما بين لب لفرس **قوله**
وب و فرس **قوله** ما بين لظن **قوله** واحد **قوله** نصف اي
الاثنين **قوله** وب والاثنتان **قوله** نصف اي الربعة اذ الفا
واحد **قوله** نصف اي الربعة **قوله** اما تقسيم اي باعتبار صورته

قوله اقتران الحد الاوسط بالاصغر والاكبر وسباني ما يثبت
كب منه في المتن فهو ينقسم الى شرطي وعيني شرطي **قوله**
بالفعل واما بالقوة فهي مذكورة فيه بذكر مادته صوب صورته
قوله كل جسم مؤلف ابي الهيولي والصورة بين الجسمانية والنفوس
عينة او من اجزائها لا تتجزأ لا تتجزأ على اختلاف مذهب الحكماء
والمتكلمين **قوله** وكل مؤلف حادث ابي محتاج الى انقياس **قوله** فكل
جسم حادث هذا هو النتيجة وليس مذكور في القياس
بالفعل لانه لا يقيضه وان مذكور بالقوة فيه لذكر مادته
قوله بلا استثناء اخر زيه عن القياس الاستثنائي
فلا يسمى اقترانيا **قوله** في الثاني وهو الذي ذكر فيه تقيض النتيجة
قوله ان كانت الشرط العلة فالنهار موجود هذه مقدمة
اولي شرطية **قوله** لكن الاخره مقدمة ثانية مشتملة على
حرف الاستثناء وهو لكن وقوله النهار ليس بموجود تقيض
النتيجة وهو مذكور بالفعل في القياس **قوله** فالشرطية
بطالعة هذه النتيجة **قوله** وفي الاول ابي الذي ذكرت فيه
بالفعل **قوله** لكن الشرط طالع استثنائي عيني المقدم ينتج عيني
الثاني وهو اللازم لانه يلزم من وجود المزموع وجود اللازم **قوله**
ولا يشك ابي ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني
فانه لا اشكال فيه نامل **قوله** وهما ابي في القياس الاستثنائي
قوله كذلك ابي مغاير **قوله** لانه ابي القول اللازم وهو النتيجة
قوله منها ابي من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثنائية

قوله

قوله اذا المقدمة ابي المذكورة في القياس **قوله** ثبت قلنا
الي اخره يعني حتي يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تغاير كل من
المقدمتين وقوله بل استلزامه يعني ان مقدمة القياس
الاولي هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والثاني وحيد
فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة في الظاهر والجزء يغاير الكل
والمقدمة الثانية في القياس هي المشتملة على حرف الاستثناء
وهو لكن الشرط طالع ولا اشكال في مغايرة النتيجة لهذه
المقدمة وقوله النهار موجود الذي هو النتيجة المقدمة
وقوله طلوع الشمس وهو المكرر وقوله ابي النهار موجود وهو
اللازم وقوله ذلك ابي الاستلزام **قوله** والمكرر الاخره اعلم ان القياس
س الاقتراني الحادي الساذج لا محالة يشتمل على حدود ثلاثة
الموضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما وبه تعلم ثبوت المحمول
بالموضوع او سلبه عنه وهذا المكرر انما يتكرر بين مقدمتي القياس
الاقتراني ابي بحكم الساذج لا بالاستقلال بحيث لم يجعل جزءا منها
واما وقوع التكرار بينهما مع انه قد وقع اول جزء من الاول واخره
من الاخره مثلا فيبتكش عنه بيان تسمية المكرر باسمه شرح
اخر ثم قال فيه فان قلت قد لا يتوسط بينهما كما في الشكل الرابع
قلت هو متوسط في جميع الاشكال يعني وان لم يتوسط في بعضها
صورة علي ان تسمية الامور المناسبة في وجه الشيء لا تتوقف
علي ثبوت المناسبة بين ذلك الشيء وبين كل من ذلك مرار انتهى **قوله**
يلين مقدمتي القياس ابي الاقتراني فاكثر من مقدمتين يعني

محب الظاهر والاداء لتحقيق ان القياس انما يلزم من
مقدمتين لا غير **قوله** سواء كان محمولا الى اخره يعني سواء كان
محمولا فيهما كما في الشكل الثاني نحو قولك كل انسان حيوان ولا
شيء من انفس حيوان فلا تنفي من الانسان بغير او موضوعا
فيهما كما في الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق او محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى
كما في الشكل الاول ونقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم
حادث او كان بالعكس او موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق فهذه الالات كلها داخل تحت قول
الشارح رحمه الله سبحانه ونفعنا به سواء كان محمولا او مو
ضوعا فافهم ولا تغفل **قوله** ام مقدما الى اخره وذلك في القياس
الاقترازي الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من
اقترازيها تبين الشرطين المتضمنين ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة **قوله** سمي هذا الوقوع حدا اعي
طرفا موضوعا او محمولا وفي بعض الشروح ويسمى ذلك المكرر
حدا اوسطا اما تسميته حدا فلان ما تلحق اليه المقدمة كالمو
ضوع والمحمول يسمى حدا الكونه طرفا للشيء واما تسميته اوسطا
فلأنه متوسط بين طرفي المطلوب وكتب ايضا على قوله
اوسطا مانعه لان الحد المتوسط بين ملاقات الاضطر

والاكبر وبواسطة تكرره لتحقيق العلم بالآلة لتناخ وذلك لان
الشيء محمول بالمطلوب الى موضوعه لما كانت محمولة
اختيج اليه من ثالث موجب للعلم بذلك الشيء فالمراد هو لا
من تكرره بانضمامه تارة الى الموضوع وتارة الى المحمول
لتوسطه كالمؤلف المذكور سابقا **قوله** ومقدمه في الشرطية
بشيء الى اخره فيه اشارة الى ما قاله بعض الشراح معترضا على المتن
ونصفه واعلم ان هذه الاشكال تنعقد في جميع اقسام القياس
الاقترازي وهذه الاصطلاحات علي ما ينبغي لا تتناول الاقترازي
الشرطي لا اختصا صها بالاقتراني الحكمي وكان الاسباب ان يغيب
عن الموضوع بالمحكوم عليه وعن المحمول بالمحكوم به ليقيم الحكمي والشر
طي ثم بين تلك الاصطلاحات السفي كلامه وحاصله ان التعيين
بالموضوع والمحمول خاص بالحكمي الصرف وان غيره تجري فيه هذه
الالات ام كلها لكن لو عرفت بالقدم والثاني لا يختصا صها بال
الشرطي والحكمي والمختلط لكان اولي فافهم **قوله** لانه ابي الموضوع
قوله اخبر في الغلب هذا انما ينتمى لو كانت الموجبة التي هو
ضوعها اما اخبر في الغلب فيما بين النتائج والافوضوع السالفة
بحوز ان يكون اخبر وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغلب اخبر
واجب بان المراد انه في الغلب الموجبات التحليلات التي هي
اشرف النتائج لان وضع المطلق لتحصيل العلوم وما يليها هو
جبات كلية ولا يبعد ان يقال الشيء من ثمة المحمول فهو
مع الشيء اكثر من الموضوع عصم **قوله** لانه اعم اي موضوع المطلوب

قوله في الاغلب ومن غير الاغلب ان لا يكون اعم بل يكونان شيئا
ويبين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل
الاول كل انسان ناطق وهما متساويان **قوله** واقتزان الصغرى بالصغرى
كبرى يقال التخفيف ان القياس باعتبار الاقتزان يسمى قرينة
وضربا ولا يخفى انه النسب باسم القرينة قيل وجه التسمية
باضرب لانه نوع من الانواع ولان الضرب يعنى الجمع وهذا
الوجه النسب بالتسمية للقرينة ولا بعد ان يجعل من
الضرب معنى الكسب او الوجود وقد استعمل القاموس عمام
وكتب ايضا مانصه قال السعد في شرح التسمية لقول
للتخفيف ان القياس باعتبار مقدمتيه المقترنتين عليهما
وكليتهما وجزئيهما تسمى قرينة وضربا باعتبار الهيئة الحاصلة
له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر عند
الاوسط من جهة كونه موضوعا لهما او محمولا لا يسمى شيئا فلو
يأخذ الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يكون بالعكس اي يأخذ الضرب مع اختلاف الشكل كما لو جئنا
بالمثلين مثلا من الشكل الاول والثالث انتهى كلامه بلفظه
فلينفهم وعبارة القطب واقتزان الصغرى بالكبرى في ايجابيهما
وسليهما وكليتهما وجزئيهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من
وضع الحد المتوسط عند الحدين الاخيرين بحسب حملتيهما
او وضعهما لهما او حملتهما على احدهما او وضعه للاخر يسمى شيئا انتهى
ولعلها اخذت من عبارة السعد كتاب ايضا مانصه قال التخفيف

والهيئة والحاصلة من كيفية الحد الاوسط عند الاكبر
صواعا كان او محمولا وعند الاكبر ايضا كذلك بل القياس باعتبار
هذه الهيئة يسمى شيئا انتهى كلامه وعبارة المتون
والمركب الحاصل منهما بقى من الصغرى والكبرى يسمى شيئا
وهو اربعة وكتب ايضا مانصه واعلم انه اذا اقتزنت
الصغرى بالكبرى فلا يجوز ان يكونا البتتين معا او جزئيتين
معا وجوز ان يكونا موجبتين او كليتين او احدهما موجبة والا
خري جزئية فلا تفعل وكتب علي قوله في الايجاب والسلب
بانصه اي لا في الضرورة والدوام مثلا وكتب علي قوله قرينة
وضربا لما فيه من معنى القرينة والضرب شرح اخر وفي بعض
الهوامش وانما سميت قرينة لاقتزانه في الايجاب والسلب في
الكليتين والجزئيتين انتهى وكتب ايضا مانصه ولم يذكرهما المصنف
رحمه الله تعالى والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل
قد يتخذ مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يتخذ الضرب مع اختلاف الشكل كما لو جئنا بالمثلين من
الشكل الاول والثالث والثاني شرح اخر **قوله** نحو كل ج ب اي كل
انسان حيوان وكل ب اي وكل حيوان ما يسمى **قوله** وان كان محمولا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شئ من الحجر حيوان فلا ينتج
فينتج بعكس الكبرى اي لا شئ من الفرس حجر شرح اخر وقوله
وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شئ من الفرس حجر شرح اخر
ليروى في الشكل الاول فان الكبرى هي الكلية وهي تفعل وتفعلى

بالهيئة الكلية فانهم **قوله** نحو كل ج ا ب اي كل ان حيوان
ولا شيء من ا ب اي من الحجر حيوان **قوله** وان كان موضوعا
فيها نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صهال يبيح يعكس الصغرى
انه بعض حيوان صهال وقولنا تتعكس الصغرى وهو بعض
الحيوان ان لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية لان
الشكل الثالث لا يبيح غير جزئية **قوله** وان كان موضوعا في
الصغرى الى اخره نحو قولنا كل فرس حيوان وكل صهال فرس يبيح
يعكس الترتيب والنتيجة ان بعض حيوان صهال ثم كتب
علي قوله يعكس الترتيب يعني في هذه المثال يكون **قوله** اما
عكس المقدسيتين وهما عليهما في الترتيب كما عينا كما عينا
في التنازل وكتب عليه ايضا مانصه قوله يعكس الترتيب
بان تجعل الصغرى كبرى وقوله والنتيجة اي ويعكس النتيجة
وكتب ايضا مانصه وهذا الشكل يبيح المطالب الرابع خلا الموجبة
الكلية **قوله** الا في الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط محولا فيهما
كما تقدم فالمراد منه فيه المفهوم **قوله** والثالث وهو ان يكون
موضوعا فيهما فيكون المراد منه الذات **قوله** اذا وقع موضوعا في اخره
اي فليبق الوسط **قوله** عيب المفهوم اي يعني يلزم عدم التكرار **قوله**
بل افراد اي بل المراد **قوله** المفهوم اي مفهوم بالحوال **قوله** بقصد
عليه مفهوم الاوسط او كان محولا ام موضوعا لكن المتبادر من
التقريب هذا البيان البيان في قوله لانه بمنزلة ان يقال الخ
جس بالمشكل الاول والاخرى **قوله** فليبق بالناظر **قوله** يثبت

له الاكبر اي مفهوم الاكبر **قوله** المطالب الرابع وهي المحصورات
الرابع الموجبة والسالبة كلية وجزئية والشكل الثالث لا يبيح
غير السالبة كلية او جزئية والشكل الثالث لا يبيح غير الجزئية
سالبة وموجبة والشكل الرابع يبيح المطالب المحصور ما لا
الموجبة الكلية **قوله** من الموضوع وهو الا صغر **قوله** الى المحمول وهو
الحد الاكبر **قوله** حتي يلزم الاشكال وذلك ان الاكبر فيه دلالة
على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلها الا صغر
فيثبت الحكم له ولا حاجة اليه ولذلك وضع في الرتبة الاولى
اليه اي الاول **قوله** يطلب اي المحمول لاجله اي المحمول
موضوع يعني وكل ما يكون بحيث يطلب لا من اخر لاجله يكون
ذلك الشيء اشرف من ذلك الامر **قوله** ثم الثالث وهو ما كان
الحد الاوسط موضوعا في مقدمتين متبته **قوله** اليه اي الاول
قوله اياه اي الشكل الاول **قوله** في اخر المقدمتين وهي الكبرى
لعدم اشتغالها علي الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان
الحد الاوسط موضوع في الكبرى كبرى الشكل الثالث كما في الشكل
الاول **قوله** والثاني وهو ما كان الحد الاوسط عليه محولا فيهما
نحو كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر حيوان يبيح لا شيء من الفرس
نحو قوله يعكس الكبرى اي كبرى الثاني مع مراعاة شروطه
نتاج كان يقال كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر حيوان فالكبرى
في هذا الشكل الثاني هي قولنا لا شيء من الحجر حيوان فاذا عكسنا
ها نقول في عكسها لا شيء من الحيوان الحجر فان السالبة الكلية

التي يمكن كنفها ببعض هذا القول ان المقدمة الصفري
في الشكل الثاني فيخرج الى الاول ويصير هكذا كل فرس
حيوان ولا شيء من الحيوان حجر فيضرب الضرب الثالث
في الشكل الاول فينتج سالبه كلية وهي لا شيء من الفرسي
تجر كقولك في الضرب الثاني من الشكل الاول وهو المركب
من كليتين والكبرى سالبه كما سيأتي كل جسم مؤلف ولا
شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم **قوله**
في مثاله السابق وهو كل ج ب الجاخره **قوله** ولا شيء من
ب ا هذا بدل قوله السابق ولا شيء من ا ب **قوله** والثنا
لث وهو ما كان الاوسط موضوعا بينهما **قوله** يعكس الصفري
اي صفري الشكل الثالث بعض ب ج اي وكل ج في بعض ب
د وكتب ايضا ما نصه علي قوله بعض ب ج هذه عكس
الصفري فان صفري ان كانت موجبة كلية وهي كل ج ب
وعكس هذه موجبة جزئية **قوله** يعكس الترتيب اي بان
تجعل الصفري كبرى والكبرى صفري **قوله** لهدم كلية الكبرى
يعني الذي هو شرط النتاج الشكل الاول فان من شروطه
اجاب الصفري وكلية الكبرى كما سيأتي **قوله** ومثالا لا
ينتج منه اي وينتج من الشكل الرابع وينتج الا مثله البقية
مذكورة في بعض الشروح **قوله** كل ج ب ولا شيء من ا ب فهو
مركب من كليتين والكبرى سالبه والنتيجة سالبه جزئية وهي
بعض ب ليس افاذا جعلناها بين المقدمتين بان يعكس

الكلية

الكلية الى موجبة جزئية وهي بعض ب ج فينتج الكبرى
السالبة الكلية الى سلبها ولا شيء من ج اصار شكلا اول
ونظيره هكذا بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب
ليس **قوله** فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا عكس
الترتيب اذ لم يوجد ج شرط النتاج الشكل الاول **قوله**
لا يحتاج الى رد الثاني الجاخره اي لانه يعلم في بادئ النظر
ان شيئا اذا ثبت لامر والتقي عن اخر يتحقق بين الا
مرتين سلب فلا يحتاج الى الرد بخلاف الثالث والرابع انتهى
شرح اخر وكتب علي قوله في هذه الحاشية اذا ثبت الامر
الجاخره لانه كما سيأتي لا بد فيه من اختلاف مقدمتين بالماله
اجاب والسلب **قوله** وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الا
وسط فيه محولا في الصفري والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان
ولا شيء من الحجر حيوان ينتج بعكس الصفري لا شيء من الفرسي
تجر فان قلت ما السر في تخصيص هذا الشرط في هذا الشكل يا
لذكر دون الشرط الاخر الذي في كلام الشارح قلت كما قاله
بعض الشراح ان قرينه من الطبع وعدم احتياجه الجاخره
الى الاول انما نشأت من الشرط المذكور فللتنبيه عليه فائدة
لتخصيصه بالذكر انتهى **قوله** لا تختلف النتيجة يعني وذلك
الاختلاف اللازم موجب لعدم الانتاج وهو صرف القياس
الوارد على صورة واحدة مع اجاب النتيجة واخر مع سلبها
وهذا يدل على ان القياس لا يمتثل لذاته النتيجة بخصوصية

المادة لا تستحال بالاجتهاد في مقتضى الذات والحقق الايجاب
 وهو قولنا كل انسان ناطق كانت الحق السلب وهو لا يخرج
 من الانسان بفرض **قوله** كان الحق الايجاب وهو الانسان
 ناطق **قوله** والا تكون كلية بان كانت جزئية **قوله** وبعض
 الحيوان فرض كبرى جزئية **قوله** والحق الايجاب وهو لا
 ان حيوان **قوله** ولو قلنا اي بدل بعض الحيوان **قوله**
 كان الحق السلب وهو لا يخرج من الحيوان بصاهل **قوله** و
 بقولنا اي في السالبة الجزئية اذا كانت كبرى **قوله** كل انسان
 حيوان صفري كلية **قوله** وبعض الجسم الاخر سالب جزئية
 كبرى **قوله** والحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم **قوله**
 كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بجسم **قوله** بشرط
 انتاج الثاني اقول الظاهر انه اذا ذكر ذلك مع كونه تقدم في
 ملئ ليربط به قوله والحسب الكم كلية الكبرى وفيه رسل
 اليانه حيث ذكر ذلك الشرط كان الاول ان يضم اليه الشرط
 الثاني وايضا لتكون شرايط الاشكال كلها في ذلك واحد
 لهبلا على المبتدي الناظر في هذه المقدمة وكتب
 ايضا ما مضى ولا يمتنع الا ان السالبة كلية كانت او جزئية
قوله بشرط انتاج الثالث وتقدم انه ما كان الحد الا
 وسط فيه موضوعا في الصفري والكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
 فرس صهال يمتنع بعكس الصفري ان بعض الحيوان صهال
 وهذا الشكل لا يمتنع الا الجزئية سالبة كانت او موجبة

وكتب

وكتب ايضا ما مضى ولا يمتنع الا الجزئية سالبة كانت او موجبة
قوله وبشرط انتاج الرابع وهو ما كان الحد الاوسط فيه
 موضوعا في الصفري نحو كل فرس حيوان وكل
 صهال فرس يمتنع بعكس الترتيب بل يجعل الصفري كبرى والكبرى
 صفري فيصير كل صهال فرس وكل فرس حيوان ويقتضي العكس
 ههنا تكون النتيجة كلية وهي كل صهال حيوان لكن هذا الشكل
 يمتنع المطالب الرابع المحصورة باعداد الموجب الكلي فلا بد
 فيه حينئذ من عكس النتيجة ايضا فيكون بعض الحيوان صهال
 فتأمل **قوله** معيارا معول ثا **قوله** العلوم اي النظرية **قوله**
 اي ميزانها هو احد اطلاق المعيار قال السيد في حواشي المطالع
 اول الكتاب معيارا كيبال يعرف به كاييل الا لتظار في المواد الجزئية
 والعلوم وكذا هو ميزان ثم قال والذي يقتضيه ظاهر العبارة
 ان يذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس تشبيها
 على المعيار قد يطلق على الميزان ايضا انتهى المراد نقله منه **قوله**
 الموجب الكلي والسالب الكلي اشراف مما بعده لانه هو المنتفع به **قوله**
 ستة عشر خبرا في اصل مبني للتركيب **قوله** بالاول اي بالشرط الاول
قوله ان السالبين صفة بالكلية والجزئية **قوله** من الصفري حال **قوله**
 في الاربع متعلق بضرب **قوله** بالثاني اي بالشرط الثاني **قوله**
 من الكبرى اي حال كونه كون كل من الجزئيين الموجبة والسالبة
 من الكبرى **قوله** في الكلية متعلق بضرب **قوله** من الصفري حال **قوله**
 فطر به النتيجة اربعة وقد علم من كلامه ان كل ضرب منه ينتج

يطلب ما بين البطائب الاربع وعلم ان هذا الشجرة شجر
 اخيه المقدمتين كما مر فكيف قد لاحظ في هذا الترتيب
 شرف ضروب القياس والنتيجة فيقدم الا شرف فالأ
 شرف شرح آخر **قوله** اربعة ايضا يعني الاول كالأول فان
 ضرورية النتيجة اربعة كما سيف يبينه واما بيان هذا فنقول
 قال السعد في شرح الشبهة اما بطريق الخوف فلان اختلاف
 المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين كليتين
 كانتا اوجزيتين او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
 والالبتين كذلك وكلية الكبرى اسقط اربعة اعني الكبرى
 الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع الالبتين
 واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت
 كلية مع الصغرى الموجبتين وان كانت موجبة مع
 الالبتين وكتب ايضا مانصه قوله اربعة ايضا كالأول اي
 فالاول من كليتين والصغرى موجبة ونتيجة سالبة كلية
 نحو كل ج ب ولا شيء ا ب فلا شيء من ج بالخلف وهو ضم
 نقبض النتيجة الى الكبرى لينتج نقبض الصغرى هكذا بعض
 ج اولاً شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وهو كاذب لانه قد
 كان كل ج ب وإذا كذب نقبض النتيجة فالنتيجة ضادقة
 وهو المطلوب ويعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما مر
 والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
 ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض

ج ليس ا والثالث من كليتين والكبرى موجبة ونتيجة سالبة
 كلية كلية نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا والرابع
 من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ونتيجة سالبة
 جزئية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ب فكتب
 مانصه قوله في هذه الحاشية والثاني الى اخره اعلم ان دليل اثباتنا
 ج ب بالخلف ويعكس الصغرى ليرتد الى الاول ونفرض موضوع
 ج د ولا شيء من د فبعض ج ليس ا وقوله والثاني من كليتين اي
 اخره بالخلف ويعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم على النتيجة وقوله
 والرابع الى اخره بالخلف فتأمل وراجع عبارة السعد في شرح الشبهة
 فان الظاهر ان في هذا الكلام خلاص من الكتاب الاول **قوله**
 ومن الثالث ستة يقتضي الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب
 الصغرى بحسب الكيف وبحسب الكم كلية احدي المقدمتين
 اما بطريق الخوف فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر
 في الاول وكلية احدهما اسقط الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئ
 تين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئ
 ئية فكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية مع التاليتين
 ونتيجة هذا الشكل لا تكون كلية وهما لا ينتجان الكلية لجواز ان
 يكون الا صغرا عم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كلياً لا ايجاباً ولا
 سلماً لقوله كل ا ن ان حيوان وكل ا ن ا ناطق ولا شيء من الا ن
 نفوس النقي وكتب ايضا مانصه قوله ومن الثالث ستة الاول
 من موجبتين كليتين ونتيجة موجبة جزئية نحو كل ج ب وكل ا ب

فبعض ج او يرد الى الاول بعكس الصغرى كما تقدم والثاني
من موجبتين والصغرى كلية نتيجة موجبة جزئية نحو
بعض ج وكل اب فبعض ج او الثالث من كليتين والصغرى
موجبة ونتيجة سالبة جزئية نحو كل ب ج ولا شيء من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبكسر الصغرى والرابع من صغرى
موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ونتيجة سالبة جزئية نحو
كل ب ج وبعض ج ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالفرض الخامس
من موجبتين والكبرى كلية ونتيجة موجبة جزئية نحو بعض
ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبكسر الصغرى وبالفرض
موضوع الجزئية ونتم بقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا لاد
س من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ونتيجة
سالبة جزئية نحو بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
ا بالخلف وبالعكس للصغرى وبالفرض انتهى من بعضه الزوج
مع حذف ب من قوله اما من الحملية وعمامة المقدسيتين في
المنطق لم يشبهوا لهذا القسم وهو المتركب من حملتين
فحسبوا انه لا يكون الا من الحمليات وان الشرطيات لا
تكون الا استثنائية كذا في الاشارات **وقوله** وهو المنقسم
المنقسم عاويدين كل الاربعة وهو ليس كذلك كئلثة ث
قوله وهو ما تركب الجاخره خروج الاثنان **قوله** من ضرب
زوج في زوج كالاربعة في الاربعة ويصير في اثني عشر
فانها تحصل من ضرب زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة

لكن

لكن الشارح سياتي له قريباً انه يقول ونفي الزوج الزوج والفرد
ومثل ذلك باثني عشر قنامل واجاب بعضوا فاضل الدرس عن هذا الا
يراد بان المراد ما تركب من ضرب زوج في زوج فقط بخلاف الاثني
عشر فانها تحصل من ضرب زوج ثارة ومن ضرب فرد اخري نحو
اثنتين في ستة وثلاثة في اربعة فتأمل **قوله** وهو ما تركب الي اخره
خروج ثلاثة من ضرب زوج كالاربعة وقوله في فرد كئلثة والمخا
صل من ضربهما اثني عشر وسياي قريباً انه يقول ونفي زوج
الزوج والفرد فهو قسم ثالث وهذا الغنايط بئله اللهم
الا ان يقال كما افاده بعضوا الا فاضل انه المراد فقط كما تقدم
فلنذكر **قوله** وفكره اي زوج الفرد **قوله** بما اي عدد **قوله** كئلثة
فانها لو قسمت قسم واحد لا انتهت الى عدد فرد
وهو ثلاثة وكذا الكلام في عشرة فانها تنتهي الى خمسة بخلاف
لحوتما لية **قوله** وهو ما اي عدد **قوله** ليس بواحد نظر هل
اجتز عن الاربعة وعبارة بعضه الزوج وزوج الزوج
والفرد ما قبل التنصيف اكثر من مرة والنهي تنصيفه الى
عدد وفرد وهو ما تركب من ضرب عدد زوج في عدد زوج
ثارة ومن عدد زوج في عدد فرد ثارة اخر كاثني عشر انتهى
كلامه فتأمل وفي عبارة بعضه الزوج ايضا لانه اذا قبل
التنصيف مرة واحدة فقط كالعشرة فهو زوج الفرد وان
قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد
كالاربعة فهو زوج الزوج وان لم ينته اليه كالعشرة

فهو زوج الزوج والفرد فعلم ان تثليث هذه المتصلة اولى
من تثنيها تثنيتهما كما فعله المتألفي ومنه يعلم محترز قول
الشارح هنا ليس بواحد فرجه الله سبحانه ونفعنا به المسلمين
امين **قوله** كل ما كان الى اخره متصلة **قوله** وكل حيوان الى اخره
حلية **قوله** مما لم يشارك وهو فرد فانه لم يشارك الحلية بل يباينها
والمشارك لها هو الحزب الاخر وهو اما زوج **قوله** الحاصل اي ذلك
المالك **قوله** مما شارك اي من الحزب المشارك وهو اما زوج
قوله كل ج ام اب واماد واما ه نظير كل كلمة اما اسم واما فعل واما
حرف وقوله وكل ب ط نظير كل كلمة لفظ **قوله** مثاله اي غير
العكس وقوله كل ما كان الى اخره متصلة صغرى وانما مثل ذلك
بذلك دون عكسه لانه المطبوع لما نبت **قوله** وكل حيوان الى
اخره متصلة مانعة جمع **قوله** يبلج الى اخره وفيه انه متى انعقد
اللزوم بين المتضادين والقسم اللزوم الى الاقسام فبالضرورة
ينقسم اللزوم اليها انتهى شرح اخر **قوله** بين الشرطينين
المتصلين وقد تقدم مثاله في المتن ويشمل ايضا المتصلين
وقد تقدم فريسي في المتن ايضا وكل منها ينقسم الى ثلاثة اقسام
م لان الشركة بينهما اما في جنس تام من الاخر ولا فرق في
المتصلة والمتصلة بين ان يكون المتصلة صغرى والمتصلة
كبرى او بالعكس والمطبوع بينهما ما تكلف فيه المتصلة صغرى
والمتصلة موجبة كبرى كما بين ذلك وكذا المطبوع من
المتصلين والمتصلين في شروح المنسوبة وغيرها فليجمع

اليه من احب الاطلاح عليه **قوله** من ذلك اي المقدم وال
لتالي **قوله** كلما كان الى اخره شرطية متصلة **قوله** ودأبنا الى اخره
متصلة **قوله** فتتركب من مقدمتين احدهما شرطية الى اخره
اعلم ان القسم العقلية تقتضي ان يكون الاقسام مستتية
عشر قسما وذلك لان الاستثنائي مركب من مقدمتين
احدهما شرطية متصلة او متفصلة وهي ثلاثة اقسام مانعة
الجمع والحل او مانعة احدهما فهذه الاربعة والاخرى استثنائية
ثلاثة اعني وضع احد جزئي الشرطية او رفعه فالحاصل ما ذكر
وبيانه انه المتصلة مستتية على وضع المقدم او رفعه او وضع
التالي او رفعه فهذه اربعة لكن النتيجة منها اثنتان والثلاثة
عقيدان وكذا الكلام في مانعة الجمع والنتيجة فيها اثنتان ايضا
اثنتان عقيدان فيهما فصار المنسج من المجموع عشر اقسام
عقيدية فتأمل ثم انظر هل القياس الاستثنائي يطلق على غير
المنسج ايضا كما يطلق على المنسج لانه يصدر عن عليه تعريف
القياس السابق لانه بحيث لو سلم ان رفع اللزوم مثلا يلزم
منه رفع اللازم صدق قولنا في تعريف القياس متى سلمت
لزم عنها لذا اتفق قول اخر فتأمل وافهم وكتب ايضا مانع
قوله احدهما شرطية متصلة او متفصلة وكتب ايضا مانع
لزومية كما سيأتي في المتصلة وقوله والاخرى حلية اي استثنائية
او شرطية على ما بينت السيد وغيره ثم كتب ايضا مانع قوله

والاخرى وضعه الى اخره لم يبين حالها من كونها حملية او شرطية
قال السعد في شرح الشبهة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا
من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة والاخرى احد
جزئ الشرطية او تقيضه دالة على الوضع او الرفع وتكون حملية
او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من حمليتين او شرطيتين
او حملية او شرطية فان كانت مقدم الشرطية وتاليها حمليتين كانت
المقدمة الاستثنائية حملية وان كانتا شرطيتين كانت
شرطية وان كانت مقدمها حملية وتاليها شرطية فان كان الا
ستثنائي التقيض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس
انتهى وكتب علي قول البعد وان كان مقدمها حملية الى اخره
انظر مثاله **قوله** ووضع احد جزئيهما او المقدم او التالي فان
كان الموضوع التالي فلا يلحق كما سيأتي **قوله** او رفعه اي التالي
المراد بالاحد فافهم **قوله** وضع الجزء الاخرى التالي ان كانت
المقدم موضوعا وقوله او رفعه اي ان كانت المرفوع التالي فالحل
على التوزيع **قوله** او رفعه اي رفع الجزء الاخرى يعني التالي فان
رفع يرفع المقدم هكذا حمل كلام الشارح على التوزيع بغیر سة
ما سيأتي في كلامه لا على ما يبنى دز بن قوله والاخرى وضع احد
جزئيهما الشامل الوضع المقدم او التالي فافهم وكتب علي هذه القولة
ايضا ما نصه والاولى ان يقال انه كلام يحمل على الشرطية المتصلة
والمنفصلة ايضا وسياتي بيانه قريبا فتأمل **قوله** اذ لا يلزم من وجود

اللازم

اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم والقيام بوجوب
جد بدون الخاص كالحیوان وجد بدون الانسان **قوله** اذ لا يلزم
م من عدم الملزوم الى اخره لجواز كونه اخص من اللازم ولا يلزم
من عدم الاخص عدم الاعم كالاتات مع الحيوان **قوله** والحجج
ب الشرطية فيه ابهام ان لا يجاب ليس شرطيا في المتصلة او
الشرطية خلافا لغيره وليس الا مركذا لك فقد قال السعد في شرح
الشمعة بعد ان قال فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من
مقدمتين احدهما شرطية والاخرى احد جزئ الشرطية او
تقيضه دالة على الوضع او الرفع ثم قال وشرط في التاجه
امور احدها ان تكون الشرطية موجبة او سالبة عميقة لا نهية
لم يكن بين امرين اتصال وانفصال لم يلزم من وجود احدهما
او تقيضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرطية
لزامية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وو
جه ذلك ثم قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وفرد
عرفت معناها او تكون الاستثنائية كلياً اي محققاً في جميع الازما
ت وعلى جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم الي ما ذكره
مثل ذلك في القطب ايضا فتأمل ذلك وافهم تعلم كلام الشا
رح **قوله** وكلية اي وكلية الاستثنائية قال في القطب وتا
لها اي الشروط احد الامرين وهو اما كلية الشرطية
او كلية الاستثنائية كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى الامور

أخبر أن يكون لزوم أو العناد على بعض الأوصاف والاستثنا
على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئي الشرطية أو
نفيه ثبوت الآخر والتفاوت بينهما إذا كانا في وقت لا
يصال أو الانفصال ووصفهما هو بعينه وقت الاستثنا
وضعه فانه ينتج القياس ضرورة كقولنا ان قد زيد وقت
الظهر مع عمرو واكرمه لكنه مقدم مع عمرو في ذلك الوقت
واكرمه والمراد بكمية الاستثنا ليس تحقق الاستثنا في جميع
اللازمة فقط بل مع جميع الأوصاف التي لا تنافي وضع المقدم
الي آخره **قوله** حقيقة فيكون المنتج أربعة اثبات باعتبار الو
ضع واثبات باعتبار الرفع **قوله** لا متنازع ورفعهما أي الجزين
قوله اما ما لغة الخلو الي آخره فالمنتجة فيها اثبات باعتبار الرفع
كما نصه جميع الناطقة كما سيأتي بان لها اثنين باعتبار الو
ضع **قوله** عنهما أي عن الطرفين **قوله** كقولنا هذه الشيء مثالي
الاستثنا لقيض أحد الطرفين لينتج عين الآخر **قوله** اما لا
شجر ولا جحر أحد بهما القضيته ان الثاني كل منهما اعم من لقيضه
الآخر فلا شجر اعم من لقيض لا جحر وهو أي اللقيض جحر
فان لا شجر يصدق على جحر وعلى غير جحر كان مثالا فهو
اعم من جحر وكذا الكلام في لا جحر فانه اعم من شجر الذي هو
لغيره لا شجر فان لا جحر يصدق على شجر وعلى غيره كالحجوان
مثلا فهو اعم من شجر الذي هو اللقيض اذا لا يصدق شجر

على

على الحيوان مثلا العناد لا شجر عليه فينتج عن الطرفين
الآخر وهو لا جحر **قوله** بخلاف أي بخلاف الاستثنا لقيض أحد
الطرفين فان كان استثنا عين أحد الطرفين فلا ينتج عين
الطرف الآخر ولا لقيضه **قوله** لا شجر يعني الذي هو عين
أحد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الآخر الذي هو
جحر وكذا الكلام في قوله او لكنه جحر الذي هو العين الآخر **قوله**
لغيره الآخر أي الطرف الآخر ولا ينتج عينه لا متنازع اجتماع
عنه على الطرف الصدق بقوله لا متنازع الي آخره علة الحقيقة
استثنا ما فتاح عين الطرف **قوله** اجتماعهما أي الطرفين **قوله** البر
هنا قياس مؤلف من مقدمات يقينية الي آخره قال المولى
سعد الدين في او آخر شرح الشبهة مانصه واما المسائل فهي القضايا
يا التي تطلب في ذلك منه محولا الي موضوعاتها بالبرهان فهي
لا تكون الاكسمة وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول بما
ضمال كونها غير كلية بعيد جدا انتهى كلامه وقريب من
ذلك قول بعض من الملة مطلوب جزئي ببرهن عليه
في العلم انتهى واقول ظاهر كل منهما ان المسئلة لا تكون طلبية
اذ البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية لا نتائج
يعني لكن قال السبوايغا في شرح الشبهة اقول مقدمات
البرهان لا يجب ان تكون من الست بل قد تكون من الكسبيات
المنتهية اليها فخره المصان القياس الذي مواده الاول من الضرورية
الست مراكمت مقدمته مناه ضرورية من الست او كسبيات

يختلفون بشي برهانها وكما يقال ان البرهان لا يتألف الا من الضر
ريات فمعناه انه لا يتألف الا من امثاليها يكون التصديق فيها
ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة وسواء كانت بدنية
او ممكنة فهذا القياس مؤلف من المقدمات لا فائدة للبقين
انتهى كلامه بخروجه فتأمل قوله ههنا سواء كانت ضرورية في
نفسها مع قوله في تعريف المسئلة فهي لا تكون الا كسبة المخرج
على ما قبله فهل هو شكل بالقياس اذا كانت مقدماته ضرورية
يكون النتيجة ضرورية فكيف يقول ان المسئلة لا تكون الا كسبة
حرره **قوله** احدهما الى اخره قال المعد في شرح الشمية
والاوسط فيه اي البرهان لا يدان يكون علة لخصو التصد
يق بالحكم المطلوب والاد لم يكن البرهان علة ثم لا يخلو اما ان
يكون مع علة لوجوده ذلك الحكم في الخارج ايضا وبشي برهان
ناشيا لا فادته التسمية اعني عليه الحكم على الاطلاق واما ان
لا يكون كذلك وبشي برهاننا انما اعني التيقن في العقل دون
العلية في الوجود انتهى المقصود نقله منه فتأمل **قوله** علة
لخصو التصديق الى اخره هل هو من اول لقول النار
هنا ما كان الحد الاوسط فيه علة لشيء الاكبر الى الاوسط
ام لا فحرره وكتب ايضا ما مضى ثم الاوسط في البرهان التسمي مع
انه علة لوجود الاكبر لا صفر قد تكون ايضا علة لوجود الاكبر
مطلقا كما في قولنا زيد متعفن الا خلاط وكل متعفن الا خلاط
محموم فان تعفن الا خلاط كما انه علة لثبوت الحمي لزيد كذلك

هو علة للحمي في نفسها وفيه لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون
معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخبثية تحرك النار اليها وكل
خبثية تحرك النار اليها فقد وصلت اليها فان تحرك النار
علة لوصولها اليها مع انه معلول للنار وفي المثالين تاسع القضي
من شرح المعد على الشمية ويوجد في بعض نسخ المعد
بعد قوله تاسع لان مقدماتها قد لا يكونان يقينيتين بل
ظنيتين لان مقدماتهم انظري ظنيات **قوله** كذلك اي لشيء
الاكبر الى الاوسط **قوله** في الذهن لا في الخارج فهو انما يبعد ثبوت
الحكم في العلم واما ان علتها ما اذا فهو لا يبعد ذلك كما سيأتي **قوله**
والثاني اي قال المعد في شرح الشمية والاوسط في البرهان
الاني ان كلا نسبة معلولا لوجود الحكم في الخارج بشي دليل كما في
قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الا خلاط والاد لم يسم باسم خا
ص كما في قولنا هذه الحمام تشتت غبا وكل حمام تشتت غبا فهي
مخرقة فان الاشتغال غبا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلو
لان الاوسط **قوله** علة اي في الذهن ومعلولة بحسب الوجود
الخارجي كما سيأتي **قوله** ثبوت البخره ومنه يعلم ان المراد بها
لعلة فيه ونقله العائنة فتأمل **قوله** اي ثبوت اي في العقل فقط
قوله دون لمبته يعني عليه الحكم على الاطلاق وهذا خارجا **قوله**
كقولنا الواحد نصف الاثنين الى اخره وكقولنا الجسم الواحد
في من واحد لا يكون في مكانين **قوله** بمجرد ذلك اي

تصور طريقه **قوله** بل يحتاج الي اثبات هذه بالحس الاخر اقول هل
يدخل في ذلك التواترات فانه قال فيما ان للعقل حكم بواسطة
السمع وحينئذ فيشكل علي جعلها مقابلة للمشاهدات فليجرب
لحواسه وكتب ايضا ما نصه قوله بل يحتاج اي العقل الي اشارة هذا كما
نري صريح ان المدرك هو العقل لكن بواسطة الحس وظاهر
كلامه صاحب التلخيص او صريحه ان المدرك بالحواس
الحس الظاهرة ليس مدركا بالعقل اضرلا وكذا كلام صاحب التلخيص
وقدره عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارته صاحب التلخيص
والمراد بالحس ما يدرك وهو ما دنته باحدى الحواس الحس
الظاهرة فدخل فيه الحياتي قال السعد وهو اي الحياتي
لعدم الذي فرضه مجتمعا من امور كل واحد منها ما يدرك
بالحس ثم قال في المتن والعقل ما عدا ذلك فدخل فيه الوهمي
وما يدرك بالوجدان الاخر ما نبيه المولي سعد الدين فلا
تفعل عن اختلاف الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قال السعد
في شرح الشبهة فاما المشاهدات فهي قضاياء يحكم فيها بواسطة
الحواس الظاهرة ونسي حيات كما يحكم بان الشمس بظرف
والحواس الباطنة ونسي وخذ انيات كما يحكم بان لنا جفرا
وعضبا ثم ان الاحكام كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا هذه
الا ان هذه الساطرة ولما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استغنا
به العقل من الاحاسن بجزئيات ذلك الحكم والوقوف علي
علة وبهذا يظهر ان الحكم بالمشاهدات مركب من الحس

والفصل لاحد مجرد كما لو فهم لائحة الشارح يعني القبط
التي كلامه **قوله** فسي حيات ومحوسات ايضا **قوله**
الشمس مشرقة في المدرك بالبصر **قوله** والنار محرقة في المدرك
بالحس **قوله** وان كان اي الحس **قوله** فوجد انيات انجب
فسي وجد انيات **قوله** سهل للصغير في بعض النسخ اسقاط
الصغير والاقتصار علي سهل ولعله احسن **قوله** بحدس قوي
سعد وكتب ايضا ما نصه قوله بحدس مفيد للعلم افهم
ان المختص من الحدس نوعا لا يفيد العلم **قوله** وبعد عنهما
والخاتمة عند حيلولة الارض بينهما **قوله** وفرق بينهما الي اخره
قال السعد بعد ان عرف الحدس فغريب من ذلك ما نصه
فهو اي الحيات كالمجربات في تكرار المشاهدات ومقارنته القياس
الحقي الا ان النسب في المجربات معلوم اليه غير معلوم
المالكية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين واسماءه ففقت عليه
بالحدس لا بالفكر والاحكام من المعلوم الكسبية انتهى المقصود
لعله من **قوله** وبحدس سرعة الانتقال الي اخره قال لا بدني
في شرحه والمراد بالحدس سرعة الانتقال لذهن من المبادي
الي المطالب والعرف بينه وبين الفكر ظاهر الا ان الفكر لا يدفيه
من حركتين حركة التحصيل المبادي وهي حركة من المبادي وحركة
للتحصيل البصيرة وهي حركة من المبادي الي المطالب بخلاف الحدس
فانه لا حركة فيه اخلا لا يقال الانتقال فيه دفعي ولا شئ من
الحركة له فعية لوجوب كون الحركة مقبلة تحته واعلم المجرب ان

والجوابات لبيان حجة علي العبد اذا لا يحصل له الحدس والتجربة
المفيدة ان العلم به انتهى كلامه بحروفه رحمه الله تعالى وقد
تكلم السعد علي الحدس بما هو افود من ذلك فليراجع فانه
يكتب وكتب علي قوله في هذه الفقرة اعلم ان عبارة السعد
فالعلم الحاصل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة علي
الغير لجواز ان لا يكون حاصل له انتهى بواسطة السماع ويتر
ويشترط الاستناد الي الحدس حتي لا يعتبر التواتر الا فيما يرد
الي المشاهدة **سعد قول** قضايافيا سائها معها وهي القضا
يا النظرية القياس **سعد قول** بعد اربعة زوجه بمجلة مضا
قة **سعد قول** من مقدمات مشهورة وهي قضايافيا نصير
نظاير الالحل عليها كحسن الاحسان الي الابا واره الاكثر
كوحدة الالة اواره طابفة مخصوصة كاستحالة التل بعد
وكتب ايضا ما نصه قوله قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة قال السعد في شرح الشبهة فان قلت المشهورات
قد تكون تقيضة بل اولية فكيف تجعل من التقيضات قلت
المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقين او مطابقة
لواقع بل الشهرة وينطبق الاشوا كانت يقينية او لا مع
فبعض القيايا قد يكون اوليا باعتبار وشهورات باعتبار
وقد تبلغ الشهرة الي حيث يشبه بالاوليات ويترق
بينهما بان العقل الصريح الذي لا ينظر الي غير تصور الطرفين
الحكم الاوليات من غير توقف دون المشهورات ولذلك ينظر

التعريف اليها كما استخانت الكذب اذا التمثل علي مصلحة عظيمة
تجلا في الاوليات فان الحكم لا يصغر بالقياس الي الجزاء
النهي كلامه رحمه الله سبحانه وكتب علي قوله في هذه
الفقرة بل اولية الباطن ما نصه بل قد تكون كافية لتفريق
مع الحيوان فان الشرع يكذبه وان كان مشهورا عند قوم
من اهل الهند ايدى **قول** او سلمة قال السعد في شرح
الشبهة واما المسلمات فهي قضايافيا اخذها احد الخصمين
سلمة من صاحبها ليبنى عليها الكلام او تكون سلمة فيما بين
اهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات
سواء كانت مقدمات من نوع واحد او من نوعين بسيما
فهو قياس مؤلف من قضايافيا مشهورة او سلمة وان كانت
في الواقع يقينية بل اولية والحفانه اعم من البرهان باعتبار
الصورة ايضا لان المقصود فيه الانتاج بحسب التسليم والتسلم
شوا كان قياسا او استقرا او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون
الا قيايا انتهى المقصود منه وكتب ايضا ما نصه قوله او سلمة
فيه استشارة الي ما قاله البشارح الايدي والذي هذا الشرح كالمحصر
منه فيما اظن ونصه واعلم ان هذا التعريف يعني تعريف المصم
المذكور ليس بجامع لخروج بعض الجدول عنه فان من الجدول
ما ينشأ من مقدمات سلمة وهي القيايا التي تسلم في علم او فيها
بعض الخصوم فيبني كل واحد منها عليها الكلام في دفع الاخر حجة
كانت او باطلاة انتهى كلامه رحمه الله سبحانه كقولنا شائب

بالمشهور **والفرق** منه الزام الخصم بالآخره قال السعد في
 شرح الشبهة والفرض من الجدول فناع من هو فاصر عنه
 درك البرهان والزام الخصم فالجدول قد يكون تحاسا
 يخط الرأي وعامة نفعه ان لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا
 عن ضاهاد ما لوضع ما وغاية نفعه ان يلزم الخصم النجوى
والخطابة قياسا الى اخره اقول ظاهر ضيقه ان الخطابة
 متغيرة للجدول فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب تاري
 الراعي ان المقدمات المقبولة لا مانع ان تكون مشهورة ايضا
 وكذا المقدمات المظنونة لا مانع ان تكون سلمة عند
 الخصم اللهم الا ان يقال ان قيد الحينية مراعي واث
 المعنى قياسا مؤلف من مقدمات مقبولة الى اخره القياس
 الذي لو وجد مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة
 فلا ينافي ان تكون غير ذلك ثم رابت المولى سعد الدين في
 شرح الشبهة تعرض لذلك فقال بعد فصرح بالمقبولات
 والمظنونات مانصه ويدخل فيها الجريبات الاكثرية والمتواترات
 والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذي لو وجد مقدماته
 من حيث انها مقبولة او مظنونة لسي به فظاهر مثل هذه
 العبارة ان الخطابات لا تكون الا قياسا والحق انها قد تكون
 قياسا وقد تكون استقرا وقد تكون تخيلا وقد تكون عاين
 صورة قياسا بمعنى يعني الاتجاج كما لو تخيلت في الشكل الثاني
 بشرط ان يظن ان الاتجاج وغايتها الاقناع والتزجيب

فيما ينفع والتفتير عما يضيق انتهى كلامه استغفبه مشبه
 ما ذكرناه فالحمد لله سبحانه وتعالى على قوله السعد ويدخل فيها
 الجريبات الى اخره مانصه انظر الضمير في فيها هل يرجع الى المقبولة
 فت والمظنونات معا والى المظنونات وانظر قوله ايضا
 الغير اليقينية هل هو وصف للحدسيات فتخرج الحدسيات
 اليقينية وحيد يقال لم خرجت هذه ودخلت المتواترات
 مع انها يقينية فليتنا مل ويخرج مرة اخرى فانه على العجل
 معتقد فيه لسبب من الاسباب كالا نبيا والاوليا والحكام
 والشعراء وقد يعتقد من غير ان بسبب الواحد كالا فقال
 السابرة سعد **قوله** او مقدمات مظنونة قضية العطف على
 سابقه ان المقدمات المقبولة من الشخص ليست طلبية
 ايضا وفيه نظر بل الظاهر انها قد تكون طلبية ايضا وقد
 تكون يقينية وخصوصا من صلى الله عليه وسلم فتأمل وحرره
 اللهم الا ان يقال روي في العطف الحينية ايضا كما حررناه فئا
 مل **قوله** والشعر قياسا اي صورة او كالقياس تأمل **قوله** من مقدمات
 الى اخره وليس تخيلات ابدية **قوله** والفرض منه انفعال
 النفس يقبض او بسط التحصيل مبداء فعل او ترك او ترخي او تخط
 ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الا سماعا والاسعطاف
 مالا يفيد غير فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه
 اعز والذوق علم ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به
 التخيل فلا يكون قياسا ولما كان التخيل مجري مجري التصديق

من جهة تأثيره في البصر قبضاً وطاعاً من الالهية التي ابدى
قوله والمغالطة الاخرى فوز من القضايا فاسد صورة او مادة
ويتألف من القضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من
جهة اللفظ والمعنى والوهيمات بشبهة بالمشهورات
معنى فمادة المغالطة اعم والمغالطة لا تقيد بحسب الذات
بل بحسب المشابهة ولولا فتور التمييز لالتزم للمغالطة
شاغ التي كلام العدد في شرح الشبهة قوله او من قد
بات وهمية كانت او كاذبة قال العدد في شرعة الرسالة
واما الوهيمات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني
في امور غير محسوسة وانما يقيد بذلك لان احكام الوهم
في المحسوسات يصدر عنها العقل ولتطابق العقل والوهم
كانت مما يجري مجرى الوهيمات شوييد الرضوح لا يكاد
يخرج فيها اختلاف اراء واما في المعنويات الصرفة فكاذبة
بدل ان الوهم يباعث العقل في المقدمات البيعية
الا لتاج وينارعة في النتيجة كما في قولنا المين جبار و
كل جبار لا يخاف منه واحكام الوهم مشهور في الاكثر لانه
اقرب الى المحسوسات ووقع في الضمائر والقياس للمؤلف
منها بسى نقطة والغرض منها اشكات الختم وتقليطه
واقوي منافعها الاخرى عنها انتهى كلامه قوله تشبها وهما
المقدمات المحاذية المشبهة بالحف او المشبهة بالمشهورات
فهذا قسم والفهم الناتج المقدمات الوهمية قوله او المشبهة

بالمحاذية ظاهر العطف على ما بقده اذا المشبهة ليس فيها شك
وان المبالغة تارة تقيد الشك وتارة تقيد غيره فقد
قال العدد بعد انه بين الحصر في الحصر ما قصه
فالمفيد للتصديق الجازم الحق الحق هو البرهان
والتصديق الجازم الغير الحق هو القطعة و
للتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير
حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف والا فهو النعت وهو
مع القطعة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد
للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل
دوت التصديق هو الشعر البهي كلامه فانت تراه
جعل الصناعات الحس كاهما مقيدة للتصديق ما عدا
الشعر وحينئذ فليامل مع قول الشيخ رحمه الله سبحانه لا
يعيد يعينا ولا ظنا بل مجرد الشك فان الشك من قبيل
لتصور لا للتصديق فخره قوله فمن اوهى بذلك
العوام الاخرى قال الا بدري في شرحه ثم المغالطة ان
ادعي المبالغة بالحف وليكن كذلك فهو القياس
القطعة وان ادعي المشابهة بالمشهور ولا يكون
كذلك فهو الشكيب انتهى فتأمل مع ما هنا قوله شاغبا
في الصحاح والشكيب بالكوة تهيج الشر قوله الكثر
خبر عن قوله سابق وهو قوله الفلظ اما من جهة الصوب
الي اخره الفلظ في القياس انما من جهة صورته او من

جهته مادته او من جهتها جميعا اما من جهة الصنعة
فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة ولا يكون
على ضرب ثالث واما من جهة المادة فبان يكون مقدر
بانه كاذبة لكنها تشبه الحق اما من جهة اللفظ
فقال ان يقال الواجب لذاته اما يمكن الوجود فهو
يمكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممكن قالوا
جب اما يمكن العدم او ممكن وهذا القلط انما عرض
من جهة التقطظ اللفظ لانه ان اريد بلفظ الامكان
انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود
بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممثلا **قوله** ما فيه
من المصاهرة وهي ان تجعل الاوسط ونفسه الا صغر
نفس الاكبر فيقيد بل اللفظ بمرادفه مثال ان يقال كل انسان
بشر وكل بشر متفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب دقايق
الانكار **قوله** الناقص احترازه عن الاستقراء التام فان
له من العسا القبيات وقد تقدم انه في التمثيل خارجا
عن القياس لقوله في نفس ربه لم عنها لذا انها قول
اخر وهو حكم على كلي الى اخره قال السعد في شرح السمة
السمة اقول قد فسر الاستقراء بالحكم على كلي لوجوده
في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان
موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا استقرا
كذا قيل وفيه بحث لانه الحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات

فبعد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح النعمان بالاستقراء
بقياس الي تمام وناقض والقياس المقسم الى ناقص
وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء
المعبد للظن دون العلم وفي تفسير صدر صاحب ظاهر
لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو
الحكم الكلي فان ثبت الحكم هو المطلوب من الاستقراء
لانفسه فكان هذا ارادوا ان اثبات المطلوب بال
استقراء هو اثبات الحكم حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات
والصحيح في تفسير ما ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله
عنه وهو عبارة عن تفخيخ التوفيق لصفحة اسور جزئية
بحكم بها على مركبي التمثيل تلك الجزئيات وهو الموافق
للحلام الطرالي حيث قال الى اخره فراجع **قوله** استقراء
بما شاهدنا وصورة القياس هكذا كل حيوان اما
انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة وطير
محرك فكله لا يعمل عند المصنع فالصغري كاذبة
لان الحيوان لا يتحرك فيما ذكره من الافان فربما
ان يكون من الحيوان اما الخارجية عن هذه الافان
من حاله اذ لا يتحرك فكله لا يعمل عند المصنع كالتمساح
النهبي من دقايق الافكار في المسطوق **قوله** وهو اثبات
حكم واحد في جزئيات الواحدة قال السعد في شرح السمة
له فسر والتمثيل بالثبات في جزئيات لثبوته في جزئيات

معني مشترك بينهما وفيه شامخ مثل ما مر في تغيير الاستفهام
 والجواب لتسببه جزئي بحري في معني مشترك
 بينهما لينب الحكم في المسألة الثالثة الثالثة
 في المسألة بعد المنقل بدلك المعني كقولنا السما
 حادثة لانه كما ثبت في التاليف الذي
 هو علة الخدوث فاداره الى صورة القياس
 صار هكذا السما مؤلف وكل مؤلف حادث
 فيكون الخلافية من جهة الكبرى بخلاف
 الا سلفا فان الخلافية من جهة الصغرى
 فالأجزئي الأول أصغر والثاني شبيهه
 والحكم الأكبر والمعني المشترك اوسط وهذا
 آخر ما اردناه فالحمد لله والصلاة والسلام
 على رسول الله وعلى آله وصحبه
 وسلم هذا آخر ما حرره شيخنا
 بهاء من الحق نعمنا الله
 به والمسلمين بمنه وكرمه
 آمين والحمد لله رب العالمين
 ثم علي يد افقر العباد ذوا حوج محمد
 الى الله سبحانه ونفاهي علي ابن سالم
 المصري النافعي نعمنا الله له
 ولولديه ولبن دعي بالمفظة
 ونحمد المسلمين الامامات

